kitabweb-2013.forumaroc.net

تاريخ المغرب

تحيين وتركيب

إشراف وتقديم

محمد القبلي

منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب

تاريخ المغرب
تحيين وتركيب

إشراف وتقديم
محمد القبلي

منشورات
المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب
الرباط – 2011

التصميم الطباعي، الإيكونوغرافيا والغلاف
عبد الحي الديوري

التوثيق الإيكونوغرافي
عبد العزيز توري

وضع الخرائط
حسن بن حليمة
محمد بريان
محمد بنعتو
عبد العلي بنان

أنفوغرافيا
يونس حكم
إبراهيم السليماني

رقم الإيداع القانوني: 2011 MO 2143
ردمك: 978-9954-30-448-8
المطبعة : عكاظ الجديدة – الرباط
الطبعة الأولى
2011

جميع الحقوق محفوظة ©
للمعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب.
باستثناء الإحالات العلمية الموثقة ضمن الأبحاث الأكاديمية،
يمنع بتاتا نسخ هذا الكتاب أو ترجمته بعضاً أو كلا
بمختلف الوسائل المتاحة ومهما كانت الطرق المستعملة
في النسخ والترجمة.

الفصل الثامن

القرن التاسع عشر الممتد:
بين التغلغل الأجنبي ومحاولات الإصلاح
(1912-1790/1330-1204)

مقدمة

سوف يعمد هذا الفصل إلى التركيز على التفاعل المتواصل بين الضغوط الخارجية والأوضاع الداخلية، مما حذا بالمغرب إلى اتخاذ موقف يتميز بالتأرجح، في علاقته مع أوروبا، بين هاجس الاحتراز وضرورة المواجهة ومحاولة التكيف مع الأحداث المتزامنة أو المتعاقبة خلال ما يمكن تسميته بـ"القرن التاسع عشر الممتد". من هنا يتحتم تحديد بداية هذه الفترة ونهايتها، إذ ليس هنالك إجماع حول تحديد معلمي هذا القرن لدى الباحثين. فقد جرت العادة باعتبار سنة 1822/1237 خطا فاصلا على المستوى الكرونولوجي بين القرنين الثاني عشر الهجري/الثامن عشر الميلادي و الثالث عشر الهجري/التاسع عشر الميلادي، وهي سنة آذنت ببزوغ عهد جديد مع وفاة المولى سليمان وتولي المولى عبد الرحمن بن هشام، وذلك عند اعتماد التحولات المرتبطة بعهود وشخصيات الملوك ؛ أما عند التركيز على الهزة التي لحقت سائر الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط ومجموع البلاد الإسلامية من جراء احتلال الجزائر فتكون سنة الفصل آنئذ هي سنة 1830/1246. وعلى الرغم من أهمية كل من هذين الحدثين فإنهما غير مقنعين بما فيه الكفاية بالنظر إلى الظرفية الخاصة بتطور المغرب. ذلك أن احتلال الجزائر لا يعدو أن يكون امتدادا للمسار الذي واكب الحملة النابليونية على مصر سنة 1798/1213 بغض النظر عن اختلاف السياقات والمسببات. أما وفاة السلطان المولى سليمان، فإنها لم تضع حدا نهائيا لما عرفه عهده من توترات داخلية وتحرشات خارجية، بل إن احتدام هذه التحرشات ما انفك يتحول تدريجيا إلى مصدر لتأجيج تلك التوترات.

على أن التمايز بين الحقب التاريخية يبدو أكثر وضوحا بين المرحلة السابقة على العشرية الممتدة بين سنتي 1790/1204 و1800/1214 والمرحلة اللاحقة. فسنة 1790/1204 لا تحيل على وفاة سلطان من طينة سيدي محمد بن عبد الله فحسب – وهو الذي أحيا معالم الدولة وأعاد للمجال المغربي حرمته –، بل إنها أعلنت عن بداية مرحلة جديدة من الاضطرابات السياسية التي ازدادت حدة بتزامنها مع الأزمات الديموغرافية والاقتصادية. ثم إن اندلاع الثورة الفرنسية، قبيل ذلك بشهور، أي في يوليوز 1789/ذو القعدة 1203، مع ما تخللها وأعقبها من آثار أكيدة بالنسبة لحوض البحر الأبيض المتوسط بصفة عامة والمغرب بصفة خاصة، يخول للسنة المذكورة أهمية إضافية، ويسوغ اتخاذها حدا فاصلا بين فترتين، فترة ظل المغرب محتفظا فيها بهيبته رغم التأرجح بين الانفراج والتأزم، وفترة أخرى أصبح يدرك فيها مدى خطورة اختلال التوازن بينه وبين القوى الأوروبية، ومدى التطويق الناجم عن هذا الوضع. ويمكن القول إن إحساس المغاربة بالأخطار المحدقة قد ازداد حدة منذ ذلك الحين فتعددت ردود فعلهم لمواجهتها، إما بالدعوة إلى العزلة والاحتراز، وإما بنهج سياسة المماطلة ومحاولة التكيف. إلا أن تعاظم الضغط الأجنبي قد حكم على المخزن بتبني سياسة إصلاحية ترمي إلى درء الأخطار المحدقة بالبلاد؛ بيد أن الخرق كان قد اتسع على الراقع، فحصل ما كان يخشاه المغاربة، أي إبرام عقد الحماية سنة 1912/1330، وهي السنة التي اتخذناها نقطة انتهاء لما أسميناه بـ"القرن التاسع عشر الممتد"، ذلك أن التحولات التي تخللت هذه الحقبة على امتدادها فيما بين سنتي 1790 و1912 تعتبر حقبة منسجمة تتمحور حول قضايا كبرى لها جذور وامتدادات تغطي المرحلة بأكملها.

وبالنسبة للمصادر، فإن هذه الفترة تتميز – بخلاف جل الفترات السابقة – بوفرة واضحة في المادة المصدرية من نصوص إخبارية وكتب الرحلات وغيرها بالإضافة إلى تزايد حجم الأرشيفات المغربية والأجنبية. ومما يثير الانتباه بهذا الصدد أن ظهر اهتمام قوي بحفظ الوثائق المخزنية التي أصبحت أكثر انتظاما وتراكما بحكم كثافة التعاملات المتصلة بالسياسة الداخلية والخارجية، وهو ما قد يعبر أيضا عن مفهوم جديد في تدبير شؤون الدولة في النصف الثاني من هذا القرن على وجه الخصوص.

وعلاوة على هذا، يلاحظ أن هذه الحقبة قد اتسمت على مستوى البحث الأكاديمي بكثافة بيّنة في الدراسات والتآليف في مختلف أوجه تاريخها، مما يوفر فرصة تجديد المعرفة الخاصة بها من جهة، ويطرح ضرورة الفرز والانتقاء من جهة أخرى. ومن المفارقات التي تسترعي الانتباه أن القرن الثالث عشر الهجري/التاسع عشر الميلادي نال إلى عهد قريب حصة الأسد من الأبحاث التاريخية التي لا يزال معظمها حبيس الرفوف في صيغته المرقونة؛ ومع ذلك فإن نصيب الدراسات المتعلقة بالمجتمع والثقافة ضمن هذه الأبحاث قد ظل محدودا نسبيا.

ومن هذه المفارقات أيضاً أن بعض السوسيولوجيين وعلماء السياسة والاقتصاد طالما لجأوا إلى البحث في هذه الفترة بالذات تجنبا لما كان من الممكن أن يترتب عن الدراسة النقدية لأوضاع النصف الثاني من القرن الرابع عشر الهجري/العشرين الميلادي من تبعات ومخاطر بالنسبة للباحث. وفيما يتعلق بالعوامل التي اعتمدتها مختلف هذه الأبحاث لتفسير تطور المغرب خلال "القرن التاسع عشر الممتد"، يلاحظ أن هنالك اختيارات متباينة، إذ أن البعض من هذه الأبحاث يرجح كفة العناصر التفسيرية ذات الطابع الداخلي في حين أن البعض الآخر يركز على المؤثرات ذات المنشإ الخارجي. ترى أكان للبنيات الداخلية التأثير الحاسم في رفض المغرب للانخراط الواضح في نهج سياسة إصلاحات واسعة كفيلة بمواجهة مبادرات التسرب الأجنبي؟ أم ترى أن هذا التسرب كان، على العكس من ذلك، هو العنصر الفاعل في الفشل النهائي لكل محاولات التغيير الجدية الرامية إلى التغلب على أزمة المجتمع والدولة بالمغرب؟

مهما يكن من أمر، فإننا سوف نحاول هنا أن نتبنى مقاربة متوازنة تقوم على إبراز دور كل من العوامل الداخلية والخارجية في تحنيط الأوضاع بمغرب القرن التاسع عشر الممتد كلما اعتبرنا ذلك إجرائيا، على أننا لن نتوانى في التنويه بما ساهمت به كل من المؤثرات الداخلية والخارجية في الدفع بالمجتمع المغربي نحو تجاوز معيقاته متى وافق ذلك الوقائع الموثقة.

أزمة النظام التقليدي (1204-1244/1790-1830)

دخل المغرب مع بداية القرن الثالث عشر الهجري/نهاية القرن الثامن عشر الميلادي منعطفا تاريخيا جديدا. فقد تزايدت منذ آنئذ، وبشكل تدريجي، أمارات تصدر دول أوروبا الغربية، وفي طليعتها بريطانيا وفرنسا، على مستوى حوض البحر الأبيض المتوسط بوجه عام، والبلدان المغاربية بوجه خاص. وتتضح هذه الظرفية الجديدة في تحولين أساسيين يتعلق أولهما بالثورة الصناعية وما أحدثته من مؤثرات هائلة من حيث اتساع حجم التجارة العالمية التي شكلت وسيلة رئيسة من وسائل التغلغل الأوروبي بالمغرب. وأما الثاني فيتصل بالثورة الفرنسية والحروب النابليونية التي تلتها وانتقلت من أوروبا إلى حوض البحر الأبيض المتوسط حيث ألقت بظلالها على المغرب في سياق التنافس بين البريطانيين والفرنسيين على مناطق النفوذ بهذا الحوض.

ذلك أن الأوروبيين قد أخذوا يتحكمون تدريجيا في المسار التاريخي للمغرب أكثر مما يتحكم فيه أهله، فأصبحت الأمم الغربية كبريطانيا وفرنسا وإسبانيا تبحث لها عن مواقع نفوذ في المغرب بواسطة المبادلات التجارية ومعاهدات الصلح التي ضمنت الحماية لهذه المبادلات ولمصالح التجار عموما بسواحل البلاد ومراسيها، مما أفضى مع مرور الزمن إلى دخول البلاد في شبكة معقدة من العلاقات الدبلوماسية والقانونية التي مهدت

للقضاء على سيادتها بكيفية تدريجية. ولذلك فإن السلوك الانعزالي الذي نهجه المولى سليمان (1206-1237/1792-1822) كان مرتبطا على نحو وثيق بالمخاطر التي طرحها التوسع الأوروبي، حيث لاحق المغاربة "كابوس الغزو المسيحي" في غير ما مناسبة (محمد المنصور، 2006، ص 199).

في نفس هذه الفترة، ظهرت أزمة النظام التقليدي المغربي في مستويين أساسيين : مستوى بنيوي يتمثل في طبيعة النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، ومستوى ذهني متصل بالوعي بالذات وقصورها من جهة وبردود الفعل الجماعية حيال قوة أوروبا الكاسحة من جهة ثانية.

مستوى البنيات

ظل المجتمع المغربي يعيد إنتاج نفس البنيات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي ورثها منذ قرون، ويظهر ذلك في العناصر الآتية :

المجتمع: نسق رتيب

على المستوى الديموغرافي، ارتبطت حالة المجتمع بالأوضاع الصحية ارتباطا وثيقا من حيث تردد الأوبئة وانعكاساتها على النسق الديموغرافي. فقد ظلت طرق العلاج العصرية التي أدخلها الأطباء الأوروبيون ابتداء من أواخر القرن الثاني عشر الهجري/الثامن عشر الميلادي منحصرة في أوساط البلاط بالدرجة الأولى. أما معظم السكان فكانوا يستعملون أساليب الاستشفاء التقليدي. وقد وجدت الأمراض والأوبئة، كالطاعون والكوليرا والجذري وحمى التيفويد والزهري بيئة خصبة للانتشار، فكانت تجتاح البلاد بصفة دورية وتتسبب في وفيات كثيرة. ويتجلى هذا الأمر في ضعف تدابير الحجر الصحي وتحفظ الناس منه، وانعدام وسائل النظافة كسوء تصريف المياه العادمة وانتشار القاذورات والبراغيث والفئران وافتقار المساكن للتهوية (محمد أمين البزاز، 1992، ص 277-278). وعلى الرغم من الإجراءات التي كان يتخذها المجلس الصحي المتوفر بطنجة منذ نهاية القرن الثاني عشر الهجري/الثامن عشر الميلادي – والمكون من ممثلي الدول الأجنبية – من أجل التخفيف من وطأة الأوبئة، فإن الأحوال الصحية بقيت سيئة، مما تسبب في خلل الاقتصاد وبؤس المجتمع، ونخص بالذكر هنا وباء 1213-1214/1799-1800 الذي تنعته النصوص بـ"الطاعون الكبير" وقد هلك فيه خلق كثير يتراوح ما بين الربع والنصف من مجموع السكان، مما ترتب عنه فراغ في شتى الميادين افتقرت معه الحقول للفلاحين والصنائع للحرفيين والمخزن للأعوان. وبصفة عامة، لم يكن عدد سكان البلاد يتجاوز في أفضل الأوقات أربعة ملايين نسمة. ولعل هذا العدد الضئيل هو الذي يفسر تناثر التوزيع السكاني في البلاد، إذ ظلت السهول الأطلنتية فارغة نسبيا بالقياس إلى الجبال والواحات، وظلت بذلك مردودية القطاعات الاقتصادية محدودة جدا.

أما على المستوى الاجتماعي، فقد حافظت بنية المجتمع على طبيعتها التقليدية، إذ كان الوضع الاجتماعي لملاكي الأراضي هشا بسبب اعتمادهم على "شُرَكات" زراعية عينية، وهي عملية تقتضي اشتراك المالك والزارع في محصول الأرض بحصص معلومة تتراوح بين الخمس والنصف، وكذا بسبب ضعف ارتباطهم باقتصاد السوق نظرا لعجزهم عن التأثير في نمط الإنتاج. وفي المدن، لم يكن لفئة التجار ما يكفي من الوسائل للارتقاء بالمجتمع في اتجاه مركانتيلي واضح المعالم. فالافتقار لنسق اجتماعي متجانس والارتباط بالحقول والبساتين وغياب الإنتاج المانيفاكتوري (أي المصنعي في صيغته الأولية) وضعف المعاملات المالية والعجز عن الوقوف في وجه المخزن وتهديدات القبائل، كانت كلها عوامل جعلت التجار غير قادرين على ابتكار أسلوب "بورجوازي" حقيقي كما يتبين من التحارب الاجتماعية لمدن فاس وتطوان وسلا ومراكش والصويرة خلال القرنين الحادي عشر والثاني عشر الهجريين/السابع عشر والثامن عشر الميلاديين. لقد ظل المجتمع المغربي مجتمعا فئويا تؤطره مفاهيم تحيل على الحظوة والشرف والصلاح، وهي مفاهيم تثمن الاعتبارات الدينية والرمزية أكثر مما تثمن الاعتبارات المادية. ولذلك بقي النسيج الاجتماعي بعيدا عن التقسيم العمودي إلى طبقات حاملة للتغيير، وانحبس بالتالي في تفاوتات أفقية بين مراتب متجاورة من عامةٍ وخاصةٍ وخاصة الخاصة.

اقتصاد عتيق

لقد ظل الإنتاج الفلاحي والحرفي على هامش اقتصاد السوق، وارتبط بالدرجة الأولى بتلبية الحاجيات الذاتية، إذ بقي رواج السكة في شرايين الاقتصاد محدودا خاضعا لضرورات البنية المنظمة للإنتاج مرتبطا بهاجس الجوع. فمن جهة، هيمن نظام الشّركة على الإنتاج الزراعي، محددا بذلك الطبيعة العينية للأداء، بمعنى أن إنتاج الحبوب مثلا لم يكن مخصصا بالأساس للرواج التجاري وإنما لتبادل الخدمات، مما حال دون بروز الاقتصاد النقدي وانتشاره، لأن الحصول على جزء من الإنتاج مقابل العمل الزراعي جعل الاقتصاد عاجزا عن خلق فائض تجاري وجبائي. ومن جهة ثانية، لم يجلب رواج المنتجات الأساسية كالحبوب إلا كميات قليلة من النقود لزهد أثمانها، خصوصا في الأيام العادية، ولكونها لا تروج إلا ضمن دائرة محدودة. والحال أن الأزمات الغذائية هي التي تمكن من جلب النقود إلى الأسواق، حيث ترتفع الأثمان وتصير الأرباح هامة ولو في المناطق النائية. فالناس عادة يجنحون إلى ادخار النقود لمواجهة سنوات المسغبة. وبذلك يكون الاقتصاد القروي هو الذي يفرض وتيرته على التبادل، وليس العكس، كما كان عليه الأمر في الاقتصاد الأوروبي (N. Michel, 1997, 471-472).

وهذا النمط من الاقتصاد القائم على تقنيات بسيطة وملكيات زراعية صغيرة وإنتاجية ضعيفة والخاضع من جهة أخرى للأزمات الغذائية الدورية والمانع بالتالي لتطور قوى الإنتاج، هو النمط الذي تصفه بعض الدراسات بـ''اقتصاد القلة'' أو ''اقتصاد عدم التراكم''. ويفسر هذا الاقتصاد العتيق ضعف إمكانات الدولة لعجزها عن وضع جهاز مكثف من الأعوان يعززهم جهاز عسكري قار وتقاليد إدارية مرسومة من شأنها أن تراقب جميع القبائل. ومن هنا كانت سلطتها تتراوح على الدوام بين المد والجزر (أحمد التوفيق، 265/II).

نسق تعليمي تقليدي

ظل نسق المعرفة والتعليم بالمغرب غارقا في التقليد لدى الأهالي من مسلمين ويهود، يبجل تآليف الأقدمين ويعيد إنتاج نفس النظام التربوي الذي يقوم على حفظ المختصرات أكثر مما يقوم على الفهم والدراية. ولم تكن المناهج الإسلامية تختلف كثيرا من منطقة إلى أخرى، سواء تعلق الأمر بزاوية قروية صغيرة أو بمسجد حضري أعظم، إذ أن الامتثال لقواعد تحصيل المواد الأساسية كالقرآن والحديث **وألفية** ابن مالك **ومختصر** الشيخ خليل **ودلائل الخيرات** للجزولي وكتب الفقه وغيرها، شكل روح التكوين بالنسبة للجميع. وتعكس جامعة القرويين هذه الحالة المعرفية والتعليمية، إذ كانت تتخرج منها النخبة التي تسهم في تدبير شؤون البلاد. وبذلك كانت هذه الجامعة تترجم وضعا اجتماعيا رتيبا تمثل في إعادة إنتاج نفس النخبة بفكر ومنهج تقليديين. وعلى الرغم من محاولات بعض السلاطين النهوض بشؤون التربية والتعليم، كما سبقت الإشارة إلى ذلك مثلا مع سيدي محمد بن عبد الله في النصف الثاني من القرن الثاني عشر الهجري/الثامن عشر الميلادي، فإن الأمر لم يخرج عن نطاق العلوم الشرعية. ومن جهة أخرى فلئن كان العلماء يستجيبون للمخزن إما لتدعيم مشروعية السلطان وإما لتبرير سياسته الجبائية ، فإنهم حافظوا مع ذلك على نوع من الاستقلالية في برامجهم التعليمية. وهكذا ظلت مضامين الدروس وطريقة تلقينها مرتبطة بمقتضيات الشريعة الإسلامية وحبيسة قوالب التجريد والدغمائية (A. Laroui, 2001, 192-201).

وبصفة عامة، كانت الأولوية تعطى في المجال المعرفي والتربوي للعلوم الشرعية على حساب كل من العلوم العقلية التي تُنَمي الحس النقدي وتحفز على التجديد والابتكار كعلم الكلام والمنطق والفلسفة، وكذا على حساب العلوم الدقيقة التي تسعى إلى تحسين ظروف الحياة المادية كالرياضيات والهندسة. صحيح أن حركة الإصلاح التي ظهرت خلال النصف الثاني من القرن الثالث عشر الهجري/التاسع عشر الميلادي قد عملت على إدخال العلوم التطبيقية المرتبطة بالنماء؛ إلا أن المنظومة التعليمية كانت قد تحجرت في نفس الوقت الذي قاوم فيه كثير من العلماء كل إصلاح في الموضوع. لذا فإنه استحال على هذه المنظومة أن تزود الدولة بالموارد البشرية القادرة على تدبير الشأن العام على النحو الذي يؤهلها لمواجهة

تحديات القرن الثالث عشر الهجري/التاسع عشر الميلادي. وعلى هامش هذه الوضعية التوقيفية نسجل ظاهرة بعثات الطلاب المسلمين المتوجهين تباعا إلى أوروبا بينما أخذت الرابطة الإسرائيلية في تأسيس مجموعة من المدارس اليهودية بالمغرب في النصف الثاني من القرن.

أزمة السلطة

سبقت الإشارة إلى أن أزمة السلطة في المغرب ترتبط أساسا بغياب إطار قانوني واضح ينظم انتقال الحكم من سلطان إلى آخر. فكلما توفي سلطان "افترقت الكلمة" في البلاد، حسب تعبير المصادر. وقد فتح هذا المشكل السياسي أمام زعماء القبائل وشيوخ الزوايا ونخب الحواضر باب التناور لفائدة هذا الأمير أو ذاك وتغيير تحالفاتهم وفق مصالحهم الظرفية. وكان لتدخل الدول الأوروبية خلال القرن التاسع عشر للميلاد في الشؤون الداخلية للبلاد أثره الكبير في تعميق هذا المشكل. وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى دعم إسبانيا المتجدد لخصوم مولاي سليمان عند بداية عهده. ودون أن نقف عند المتاعب التي واجهها هذا السلطان من جراء تصديه لهؤلاء الخصوم، - ويتعلق الأمر أساسا بأخيه المولى هشام بالجنوب وأخيه المولى مسلمة بالشمال -، لنسجل أنه قضى زهاء خمس سنوات في تمهيد البلاد وإخضاعها لسلطته. كما أننا لن نتوقف عند تفاصيل الأحداث المرتبطة بعهد سلفه المولى اليزيد (1204-1206/1790-1792) الذي تميز على قصر مدته بتوتر كبير على الصعيد الداخلي مع بعض مكونات المجتمع وعلى الصعيد الخارجي مع الإسبان. على أنه لا يمكن في المقابل أن نغض الطرف عما واجهه المخزن في بداية نفس القرن من أزمات متنوعة ناتجة عن القوى الاجتماعية الآنفة الذكر، ونقصد القبائل والزوايا والنخب الحضرية، وهي الأزمات التي استفحلت في السنوات العشر الأخيرة من عهد السلطان المولى سليمان. ويمكن أن نتبين في هذه الأزمات ثلاثة أصناف.

- أزمة القبائل

تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن اتحادية أيت أومالو المكونة من قبائل زيان وبني مگيلد وأيت يوسي بالأطلس المتوسط قد مالت مع الشخصية الكاريزمية لأبي بكر أمهاوش ضد السلطان مولاي سليمان وألحقت الهزيمة به في مناسبتين اثنتين، أولاهما وقعة أزرو سنة 1811/1226، وثانيتهما وقعة زيان في رجب-شعبان 1234/مايو 1819. وإذا كان بعض مؤرخي الحقبة الاستعمارية قد ضخموا هذا العصيان القبلي وجعلوا منه تمردا أمازيغيا ضد كل ناطق باللغة العربية، فإن الباحثين المغاربة رأوا فيه نتيجة لسياسة المخزن القائمة على تحريض هذه القبائل ضد بعضها البعض، أي « برابرة المخزن » أو « برابرة الوطا » الخاضعين للسلطة المركزية من جهة، و« برابرة الجبل » المتمردين على هذه السلطة من جهة ثانية

(محمد المنصور، 2006، ص 183). وما يثير الانتباه في هذا الصراع بين المخزن والقبائل الجبلية هو أن هذه الأخيرة لم تكن تتمرد على شخص السلطان وهيبته الدينية، بل كانت تتمرد لأسباب اقتصادية بالدرجة الأولى منها أن السياسة الجبائية كانت ترهق كاهلها. ولنا في أَسْرِ السلطان أثناء وقعة زيان المذكورة مثال صريح على ذلك. ففي كتابه **الاستقصا**، يروي الناصري أن بني مگيلد لما أَسروا المولى سليمان «أعظموا حلوله بين أظهرهم وأجلوه، وسعوا فيما يرضيه ويلائمه من وطاء ومطعم ومشرب بكل ما قدروا عليه [...] و[تنصلوا] له مما شجر بينهم وبينه، وأظهروا له غاية الخضوع والاستكانة، حتى إنهم كتفوا نساءهم وقدموهن إليه مستشفعين بهن على عادتهم في ذلك» (الناصري، 174/VII).

في إطار معالجتهم لهذه الظاهرة يرى بعض الأنثروبولوجيين، وأغلبهم من الأنجلوساكسونيين، أن تمرد القبائل الجبلية على المخزن لم يكن تمردا على السلطان ومشروعيته السياسية والدينية، وإنما كان تمردا على قواده وسياسته الجبائية، وأن هذه القبائل كانت تشترك مع غيرها من مكونات المجتمع في نفس القيم التي تندرج ضمن الثقافة الإسلامية. ويختلف هؤلاء الأنثروبولوجيون عن طرح المدرسة الكولونيالية الفرنسية القائم على الثنائية الميكانيكية المعروفة، أي بلاد المخزن في مقابل بلاد السيبة. كما يقترحون تحليلا للآليات التي كانت تسمح بتعايش المخزن والقبائل ضمن نسق واحد. وبعبارة أخرى فإن التوتر بين الطرفين يبدو مقننا بضوابط تجعل هذا الطرف أو ذاك يدرك بأن تدمير الآخر هو تدمير للذات، وبذلك أضحى التعايش هو الذي يحدد حتما العلاقة بينهما.

▪ محاولة الإصلاح والأزمة الدينية

ابتداءً من سنتي 1226-1227/1811-1812، حاول المولى سليمان إدخال بعض الإصلاحات على الحقل الديني باعتماده بعض المبادئ السنية السلفية التي تتبناها الوهابية قصد تطهير الممارسات الدينية من البدع والانحرافات كزيارة الأضرحة وإقامة المواسم السنوية المرتبطة بالصلحاء وكل الشعائر الدينية التي امتزج فيها ذكر الله بالسماع والشطح. إلا أنه وعلى الرغم من أن السلطان حرص على إدخال هذه الإصلاحات بالشكل الذي لا يتعارض مع المذهب المالكي، فإنه لاقى معارضة شديدة من قبل القوى الدينية المحافظة التي كانت تمثلها الطرق والزوايا، وفي مقدمتها الطريقة الدرقاوية والزاوية الوزانية. فقد وجدت هذه المؤسسات الدينية في هذه التدابير الجديدة المنظمة للشأن الديني تهديدا صريحا لمصالحها الاقتصادية المرتبطة بهدايا الزوار أو ما يسمى بـ "الزيارات"، وتجارة المواسم. كما أن تجذر التصوف الطرقي في أوساط العامة لم يساعد على نجاح هذه الإصلاحات. ولذلك فإن تخلي المولى عبد الرحمن بن هشام (1237-1276/1822-1859) عن برنامج عمه، عقب توليه الحكم، كان بمثابة إرضاء للقوى الدينية المحافظة ويعد بالتالي فوزا للإسلام الشعبي.

خريطة 26 – أهم الزوايا في مغرب القرن التاسع عشر للميلاد

■ النخب وأزمة نهاية العهد

في السنوات الأخيرة من عهد المولى سليمان تضافرت مجموعة من العوامل الاجتماعية والسياسية والدينية فأحدثت أزمة كبيرة في نظام الحكم. فقد اتفقت ثلاثة أطراف على خلع السلطان، وهي من جهة أولى أعيان مدينة فاس وتجارها الساخطون على سياسة المخزن الحمائية المتمثلة في منع تصدير المنتجات الفلاحية وفي إقرار رسوم جمركية مرتفعة، ومن جهة ثانية القوى الدينية المحافظة الرافضة للإصلاح الديني؛ أما الطرف الثالث فتمثله اتحادية أيت أومالو الجبلية المناهضة لسلطة المخزن. وهكذا أقدمت الأطراف المعارضة على مبايعة المولى إبراهيم بن اليزيد، في مرحلة أولى، ثم أخيه المولى سعيد في مرحلة ثانية، ووقفت في وجه السلطان المخلوع بقوة السلاح في الفترة الممتدة ما بين صفر 1236/نونبر 1820 ورجب 1237/أبريل 1822. ولنذكّر بالدور الذي كان لمجاعة سنة 1233/1817-1818 وطاعون 1233-1235/1818-1820 في تفاقم هذه الوضعية التي لم تكن تبعث في سائر الأحوال على

الارتياح. وإذا كان المولى سليمان قد تمكن، في نهاية المطاف، من استرجاع حكمه بفضل دعم جيش الوداية الذي ظل وفيا له إبان هذه الأزمة، فإن هيبته كانت قد تلقت ضربة موجعة. ولم يكد السلطان يتجاوز هذه المحنة حتى عصفت به محنة أخرى تسببت فيها الزاوية الشرادية التي هزمته وأسرته قرب مراكش في شوال 1237/يوليوز 1822 قبل أن تطلق سراحه وهو في غاية الإحباط؛ ولم يزل كذلك إلى أن توفي في نفس السنة.

مستوى الوعي بالذات وردود الفعل تجاه الآخر

ارتبطت التغيرات التي طرأت بأوروبا في الميادين الاقتصادية والسياسية مع متم القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر الميلاديين بالثورة الصناعية وما إليها من تداعيات تجارية توسعية فضلا عن الثورة الفرنسية وحملاتها النابليونية فكان من شأنها أن أثرت أيما تأثير في الحياة السياسية بمجموع حوض البحر الأبيض المتوسط بما في ذلك المغرب. أمام هذه الظرفية الدولية الجديدة أخذ المغاربة يتحررون من أوهامهم المتوارثة حول تفوق الإسلام، وهي أوهام ترسخت بانتصارهم على البرتغال بمعركة وادي المخازن في سنة 1578/986، وصاروا يتحوطون بالحيطة والحذر فجنحوا إلى صيغة التروي والمهادنة بدل المواجهة.

وتعكس السياسة الخارجية التي نهجها المولى سليمان هذا التوجه الاحترازي إلى حد بعيد، إذ حرص السلطان على أن يبقى «مع جميع أجناس النصارى على الصلح والمهادنة» كما جاء في إحدى رسائله سنة 1796/1210. ويظهر هذا الأمر في توقيع المخزن لسلسلة من معاهدات الصلح مع الدول الغربية، التي حملت عناصر جديدة بالقياس إلى المعاهدات السابقة. ذلك أن "شروط المهادنة" التي وافق عليها المولى سليمان في مفاوضاته مع هذه الدول كانت «أشد بيسير من الشروط التي انعقدت مع السلطان سيدي محمد بن عبد الله» (الناصري، VII/137-138). والملاحظ أن هذه المقتضيات قد عززت مصالح هذه الدول ودعمت امتيازاتها. فالمعاهدة المبرمة بين المغرب وإسبانيا سنة 1797/1211، مثلا، قضت بتدخل القنصل في القضايا كلما تعلق الأمر بتقاضي الرعايا الإسبان مع الرعايا المغاربة بعد أن كان القضاء على عهد سيدي محمد بن عبد الله من اختصاص المخزن دون غيره مع السماح للقنصل بحضور الجلسات. ومن جهة أخرى فعلى الرغم من سياسة الاحتراز هذه كان المخزن حريصا على استمرار علاقاته الاقتصادية مع أوروبا، ولو بشكل محدود، وذلك بواسطة "تجار السلطان"، وهم القائمون على المتاجرة بأموال السلطان حسب شروط معينة، وفي طليعتهم التاجر اليهودي مايير مَقْنين الذي كان يفوضه المولى سليمان لعقد الصفقات التجارية مع بريطانيا ودول أخرى بصفته وكيلا للسلطان.

تمثل حملة بونابارت على مصر في صفر 1213/يوليوز 1798 محطة أخرى من محطات مسلسل الوعي بالآخر. فقد فهم المولى سليمان، بناء على تداعيات هذا الحدث والأخبار التي نقلها الحجاج المغاربة العائدون من المشرق، أنه قد أصبح من غير الممكن الانخراط في

التصدي للأوروبيين، ولذلك فإن نداء السلطان العثماني سليم الثالث الموجه إلى السلطان المغربي طالبا منه مضايقة السفن الفرنسية بمضيق جبل طارق لم يلق أي صدى يذكر، إذ لم يكن بإمكان المولى سليمان أن يقدم للباب العالي أكثر من عبارات الأسى والمواساة[1]. وعلى أي، فإن بعض الفقهاء من أمثال سليمان الحوات ومحمد الرهوني قد استشعروا الخطر المتمثل في هذا التدخل الفرنسي ورأوا فيه تهديدا لكافة البلدان الإسلامية.

وهنالك حدث آخر يؤكد سياسة الحذر التي أصبح يتبناها المخزن ويتعلق الأمر باعتراض سفينة أمريكية من قبل قراصنة مغاربة سنة 1803/1218 فكان رد فعل الأمريكان على ما تعرضت له سفينتهم قويا جدا، إذ أجبروا السلطان بتهديداتهم على توقيع معاهدة صلح في طنجة. وقد أبانت هذه الحادثة من جهة عن عجز المخزن عن الوقوف في وجه الأمم الغربية، ومن جهة ثانية عن وعي السلطان باختلال ميزان القوى بين الطرفين وبضرورة سلوك سياسة التنازل والمهادنة. ثم إن التخوف من التورط في مشاكل دولية من شأنها تعقيد وضعية المغرب من جهة الشرق مع أتراك الجزائر، في وقت كان فيه الاهتمام منصبا على السواحل، هو ما يفسر امتناع المولى سليمان سنة 1805/1220 عن ضم مدينة تلمسان على الرغم من مبايعة أهلها له في سياق نزاعهم مع باي وهران.

لقد خلقت ظروف الهيمنة الفرنسية على إسبانيا مخاوف لدى المغاربة من احتمال وقوع هجوم فرنسي على البلاد انطلاقا من مدينة سبتة، ولم تلبث بريطانيا أن عملت على تأجيج تلك المخاوف بواسطة ممثليها الدبلوماسيين. ويتبين من خلال ما كتبه محمد الضعيف الرباطي حول تاريخ الدولة العلوية أن تلك المخاوف المرتبطة بالظرفية الدولية الجديدة، لم تشمل الدوائر المخزنية فحسب، بل امتدت إلى أوساط العامة. فقد أشار إلى القلق الذي انتاب الناس عندما شاع الخبر سنة 1808/1222 بإقدام نابليون على صنع قنطرة من الخشب ليعْبر مضيق جبل طارق ويغزو المغرب، على الرغم من معارضة البريطانيين (انظر الملحق رقم I).

وفي السنوات الأخيرة من عهد المولى سليمان، اتخذت سياسة المهادنة هذه أبعادا عملية على المستوى الملاحي بإبطال القرصنة، خاصة بعد معاهدة فيينا عام 1815/1230 التي أجمع فيها الأوروبيون على التصدي لذلك النشاط. وزاد من هذه السياسة الهجوم البريطاني-الهولندي على الجزائر سنة 1816/1231، ردا على عمليات القرصنة وأسر الأوروبيين، وما خلفه ذلك من مخاوف حقيقية في نفوس المغاربة. وهكذا لم يكتف السلطان، عقب الهجوم على سفينتين هولنديتين في السنة نفسها، بمعاقبة الرايس المسؤول

1 انظر:

A. El Moudden, *Sharifs and Padishahs : Moroccan-Ottoman Relations from the 16th through the 18th Century. Contribution to the Study of a Diplomatic Culture*, PhD, Princeton University, 1992, (unpublished), 335.

عن هذا الهجوم، بل عاقب عاملي الرباط وطنجة كذلك. وفي سنة 1817/1232 التزم السلطان لملك فرنسا لويس الثامن عشر بإلغاء القرصنة حسب ما أورده هنري طيراس (H. Terrasse, 1949, II/309) وهذا ما أكده الناصري حين قال إن السلطان «أبطل الجهاد في البحر ومنع رؤساءه من القرصنة به على الأجناس» (الناصري، 133/VIII) فأقدم على تفكيك ما تبقى من الأسطول.

لقد بدا من الواضح أن أمورا كثيرة أصبحت تنفلت من قبضة المخزن، إذ بدأت قوة أوروبا وإمكاناتها العسكرية والملاحية تظهر بجلاء للسلطان ومعاونيه المقربين المحتكين بواقع ميزان القوى الجديد في حوض البحر الأبيض المتوسط. فابتداءً من نهاية القرن الثامن عشر الميلادي، وربما منذ أواسطه، أي منذ عهد سيدي محمد بن عبد الله، تبيَّن للمخزن أنه لا سبيل لمعاكسة الوضع الإستراتيجي المتشَكِّل في المنطقة، وأن الأسلوب الوحيد الكفيل بالحفاظ على سيادة البلاد هو المهادنة واللجوء إلى المناورة الدبلوماسية عند الاقتضاء.

إن السفارات التي بعث بها السلاطين المغاربة إلى بلدان أوروبا الغربية خلال القرنين الحادي عشر والثاني عشر الهجريين/السابع عشر والثامن عشر الميلاديين لَتتيحُ إمكانية تتبع هذا التطور الذهني في النظرة إلى الآخر وإدراك التفاوت بين ضفتي حوض الأبيض المتوسط. فإذا كان أحد مؤلفي العصر وهو أبو القاسم الحجري المعروف بأفوقاي، صاحب كتاب **ناصر الدين على القوم الكافرين**، مثلا، قد دافع بشدة عن الإسلام في مواجهاته الفكرية مع العلماء من رجال الدين الأوروبيين في أوائل القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي، اعتقادا منه بخلود التفوق العربي-الإسلامي، فإن السفير والوزير ابن عثمان المكناسي الذي أشرف على الأمور الدبلوماسية إلى غاية وفاته عام 1799/1213، كان قد شعر بالتحولات التي عرفتها أوروبا، وتيقن من أن نمو هذه القارة وتقدمها قد يكونان على حساب المغرب والمغاربة إذا لم يع هؤلاء أبعاد هذا التحول وإذا لم يعملوا على احتوائه ومسايرته. وقد تزايد هذا الوعي بقصور الذات وقوة الآخر وتهديده لسيادة البلاد على مدى القرن الثالث عشر الهجري/التاسع عشر الميلادي كما يتبين من خلال كتابات المغاربة من أمثال العمراوي والصفار والكردودي والجعايدي على إثر زيارتهم إما لفرنسا أو لبريطانيا أو لإسبانيا [2].

لقد دفعت الأزمات الداخلية التي عاشها المغرب في العقد الرابع من القرن الثالث عشر الهجري/العقد الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي – وهي تتمثل في مجاعة 1233/1817-1818، وهزيمة زيان عام 1819/1234، وأزمة الحكم خلال سنوات 1236-1237/1820-1822،

2 عبد المجيد القدوري، **سفراء مغاربة في أوروبا، 1610-1922 : في الوعي بالتفاوت**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1995.

بالإضافة إلى الأزمة الخارجية المرتبطة بالتهديدات الأوروبية، إلى تغير ملحوظ في سياسة المخزن، إذ تنبه المولى سليمان، في أواخر عهده، إلى أن الاعتماد على فئة التجار وتخفيض الرسوم الجمركية والانفتاح على الخارج بالسماح بتصدير الحبوب وباقي المنتجات الفلاحية، من جهة، ومهادنة القوى الأوروبية بتدبير ضغوطها بالطرق السلمية، من جهة ثانية، هما السبيلان الكفيلان بتقليص تبعية مالية الدولة للجبايات وصد القوى الدينية المحافظة وضمان سيادة المخزن. وهذا هو النهج الذي اتضحت معالمه مع السلطان المولى عبد الرحمن بن هشام الذي أوصى له المولى سليمان بولاية العهد قبيل وفاته.

كان على المولى عبد الرحمن أن يساير الظروف والمستجدات في أغلب فترات عهده من أجل الحفاظ على التوازن الهش الذي ميز عهد عمه، ومكن مع ذلك، ولو في حدود، من استمرارية سيادة الدولة لتتمكن من مواجهة قوى الداخل والتهديدات الخارجية. وهكذا تخلى عن المبادئ المشربة بالتوجهات الوهابية عقب توليه الحكم، ونهج سياسة الانفتاح على أوروبا بالتوقيع على سلسلة من المعاهدات، أهمها تلك التي أبرمها مع كل من بريطانيا سنة 1824/1239 وفرنسا سنة 1825/1240، مما مهد لمعاهدات أخرى وقّع عليها المغرب في وقت لاحق، وساهمت مساهمة كبيرة في تزايد المبادلات التجارية وتكاثر أعداد الأوروبيين بالمدن الداخلية والساحلية وتعاظم مصالحهم الاقتصادية، فكانت كلها عناصر لمعادلة جديدة مالت لصالح دول أوروبا التي انتزعت اتفاقيات تجارية وامتيازات قانونية لفائدة رعاياها المقيمين بالمغرب، مما دعم موقعهم في البلاد على حساب المخزن وسيادة الدولة على مدى القرن الثالث عشر الهجري/التاسع عشر الميلادي.

وخلاصة القول إن أزمة النظام التقليدي في المغرب، قبل اتساع أشكال التدخل الاستعماري خلال القرن الثالث عشر الهجري/التاسع عشر الميلادي كانت أزمة وعي بالدرجة الأولى. فإذا كانت أزمة البنيات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية موروثة عن القرون السالفة – إذ لم يطرأ تحول كبير على هياكل المجتمع وقواعد الحكم –، فإن الأزمة التي ميزت منعطف هذا القرن تكون قد انبثقت عن الإحساس بالعجز عن مواجهة الأطراف الأوروبية، بل الأكثر من هذا فإن التبعية المفروضة من قبل هذه الأطراف لم تفتأ تتأكد يوما عن يوم. ذلك أن الفرنسيين والبريطانيين والإسبان كثفوا من ضغوطهم

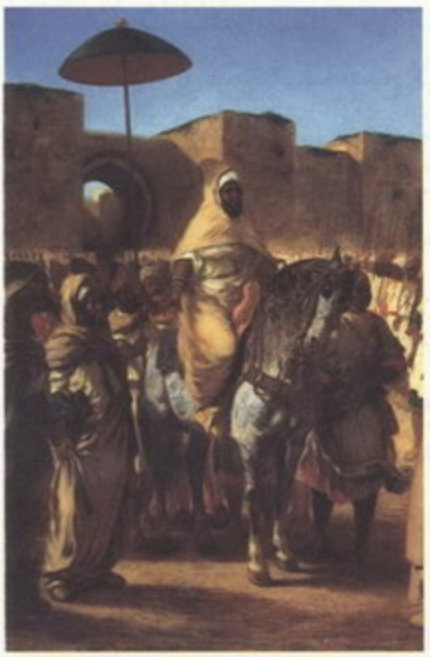

95. المولى عبد الرحمن بريشة دولاكروا

العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية على الجهاز المخزني كما تشهد بذلك أحداث بارزة من قبيل احتلال الجزائر سنة 1830/1246 – وهو الحدث الذي دشن المشروع الاستعماري الفرنسي بالمنطقة المغاربية – ومعاهدة 1856/1273 مع البريطانيين، وهي الاتفاقية التي سددت ضربة قوية إلى الاقتصاد المحلي، بالإضافة إلى مؤتمر مدريد عام 1880/1297 الذي أتى ليهدد صراحة سيادة البلاد.

الضغوط الخارجية والتغلغل الأجنبي (1246-1318/1830-1900)

تميزت الظرفية العامة على المستوى العالمي عند بداية القرن الثالث عشر الهجري/التاسع عشر الميلادي باتساع نطاق الثورة الصناعية ومؤثراتها المتعددة الأبعاد، بفضل الانتشار المتلاحق لخطوط السكك الحديدية في مختلف بقاع المعمور والتزايد المطرد لخطوط الملاحة الرابطة بين مراسي الدول الصناعية ومختلف البقاع التي ظلت مرتبطة ببنياتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية العتيقة. وكان المغرب بحكم قربه الشديد من أوروبا من بين الدول المتوسطية التي كان عليها أن تواجه تلك المؤثرات وتتفاعل معها بما يمكن أن يضمن لها البقاء والحفاظ على هويتها الثقافية والحضارية.

وفي خضم هذه التحولات، كان المخزن قد حرص قبل بداية القرن التاسع عشر الميلادي على التقليل من الاتصالات مع الأوروبيين إلى أقصى الحدود الممكنة لتفادي كل الأسباب الكفيلة بتمهيد سبل التسرب الأجنبي إلى البلاد. وفي هذا السياق، كلف المولى سليمان كاتبه محمد بن عثمان سنة 1792/1206 بمهمة الاتصال بممثلي الدول الأجنبية في تطوان. وقد شددت التعليمات السلطانية على إتباع مسطرة دقيقة حين اشترطت أن يتم التعامل مع الأجانب عن طريق المكاتبة. لذا أصبح من اللازم على أعضاء الهيئة الدبلوماسية المقيمين في طنجة أن يكاتبوا السلطان عن طريق كاتبه بتطوان، أما هذا الأخير فقد كان عليه أن يطلع على فحوى المراسلات قبل أن يقرر في شأن توجيهها إلى البلاط، وذلك في ضوء تعليمات دقيقة هي الأخرى. وبهذه الخطوة، أصبح عامل تطوان وطنجة واسطة لا يمكن الاستغناء عنها بالنسبة للهيئة الدبلوماسية في علاقتها مع السلطات المركزية، فوُضعت بذلك اللبنة الأولى لمؤسسة مخزنية جديدة صارت نشيطة بمدينة طنجة في عهد السلطان عبد الرحمن بن هشام وسميت "دار النيابة السعيدة" بينما أصبح الكاتب المخزني المسؤول عن إدارة شؤونها يلقب بالنائب السلطاني. ويمكن لممثلي الدول الأجنبية القيام بزيارة سنوية للسلطان في بلاطه، إما لتقديم أوراق اعتمادهم، أو للتباحث معه في القضايا الكبرى عند الحاجة.

وحسب المسطرة الواجب احترامها بين الطرفين، يبدو أن الهدف المتوخى من تأسيس "دار النيابة" ليس هو تفعيل التواصل مع ممثلي الدول الأجنبية، بل على العكس من ذلك، هو عرقلة ذلك الاتصال والتقليل منه اتقاء لكل ما يمكن أن ينتج عنه من تحقيق مكاسب

لفائدة الأجانب الطامعين في خيرات البلاد. وقد تعاقب على رأس هذه المؤسسة البالغة الأهمية كل من بوسلهام بن علي أزطوط باشا طنجة والعرائش ابتداء من سنة 1848/1265 وخلفه محمد الخطيب من سنة 1851/1268 إلى سنة 1862/1279 ومحمد برگاش إلى حدود سنة 1886/1303 ثم محمد الطريس إلى سنة 1908/1326 وأخيرا محمد الجبّاص (الگبّاص) إلى سنة 1912/1330. وتمثل آلاف المراسلات الخطية المتبادلة على امتداد القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين الميلاديين بين هؤلاء النواب السلطانيين وبين عدد كبير من أعضاء ممثلي الدول الأجنبية المعتمدين في طنجة، على اختلاف مراتبهم الدبلوماسية، مصدرا أساسيا وغنيا بالمعطيات التاريخية الضرورية لرصد مختلف أشكال الضغوط التي تعرض لها المغرب ولتتبع جل مراحل التغلغل الأجنبي في البلاد إلى بداية عهد الحماية.

الضغوط الأوروبية العسكرية والاقتصادية

من احتلال الجزائر إلى معركة إسلي

يعتبر الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830/1246 بداية حقيقية مهدت الطريق أمام إمكانية توسيع المشروع الاستعماري الفرنسي في بقية بلدان الشمال الإفريقي وخاصة في تونس والمغرب. ولم تلبث التحركات الفرنسية في المنطقة أن أثارت شهية دول أوروبية أخرى منافسة من أبرزها وأكثرها اهتماما بالمصير المغربي بريطانيا العظمى وإسبانيا. وبحكم الاختلافات البنيوية الواضحة بين المغرب وجيرانه الأوروبيين على مختلف المستويات الدينية والفكرية والاقتصادية، فإن طبيعة العلائق القائمة بين الطرفين المغربي والأوروبي قد اتسمت في أغلب الأحيان بالحيطة والحذر كما تشهد على ذلك نصوص الاتفاقيات الدولية التي أبرمها المغرب مع حكومات الدول الأوروبية قبل سنة 1856/1273، إذ كانت جلها مؤقتة ولا تتجاوز صلاحياتها السنة الواحدة، وإن كانت قابلة مبدئيا للتجديد في حال ما إذا رغب الطرفان في ذلك.

لقد وضعت فرنسا كلا من بريطانيا وإسبانيا أمام الأمر الواقع حين أقدمت على غزو الجزائر، ولم يبق أمام هاتين الدولتين إلا اختيار واحد قوامه بذل كل ما هو ممكن للحيلولة دون انفراد فرنسا باحتلال المغرب. وفي الوقت نفسه، كان على بريطانيا وإسبانيا أن تحرصا في كل خطوة من الخطوات الرامية إلى بلوغ الهدف، على التوفيق بين مصالحهما العليا بالمغرب وخارجه، أي في حوض البحر الأبيض المتوسط بالدرجة الأولى وفي بقية أنحاء العالم بدرجات متفاوتة الأهمية.

وعلى العموم، فإنه مهما اختلفت الإستراتيجية التي قررت كل دولة من هذه الدول الثلاث أن تنهجها في تعاملها مع المغرب، فقد كان لها قاسم مشترك يجمع فيما بينها، ويتمثل

في ممارستها ضغوطا انفرادية تارة وجماعية تارة أخرى على البلد نفسه خدمة لمصالحها الخاصة. وبناء عليه، فقد وجدت فرنسا في وضعيتها الجديدة كجارة قوية لها حدود مشتركة غير واضحة المعالم مع المغرب أحسن وسيلة لممارسة ضغوط متلاحقة وذات أشكال مختلفة على المخزن، وخاصة بعد أن وجد السلطان المولى عبد الرحمن نفسه ملزما – بحكم أواصر الدين والجوار – بمؤازرة الأمير عبد القادر الجزائري في أعماله الهادفة إلى مناوءة الفرنسيين المحتلين لأرض الجزائر التي تشكل جزءاً من بلاد الإسلام.

أما بريطانيا العظمى، وهي الدولة الصناعية الرائدة في مجال التجارة الليبرالية، فقد كانت ترى أن مصالحها الاستعمارية العالمية مرتبطة ارتباطا وثيقا بحضورها القوي في حوض البحر الأبيض المتوسط. غير أن حاميتها بصخرة جبل طارق – وهي صخرة تمتلكها منذ سنة 1704/1115 – كانت مرتبطة بالمغرب من حيث التزود بالمواد الغذائية، مما حتم عليها نهج سياسة شديدة المرونة قوامها الأساس المحافظة المبدئية على استقلال المغرب وعرقلة كل ما يمكن أن يغير من الوضع الراهن فيه أو يفضي إلى انفراد أي دولة أجنبية بأراضيه.

وعلى صعيد آخر، فلما كانت المصالح الإستراتيجية لبريطانيا العظمى بحوض الأبيض المتوسط مرتبطة بتدعيم مكانتها الاستعمارية، فإنه لم يكن لحكومتها إلا أن تنهج إزاء المغرب سياسة تسير في نفس الاتجاه القائم على سيادة البلاد. وبعبارة أوضح، فإن ضغوط هذه الحكومة على الجهاز المخزني لا يمكنها أن تكون إلا اقتصادية مدعمة عند الحاجة بالقوة العسكرية وخاصة البحرية منها. وعلى مستوى آخر، حرصت بريطانيا باستمرار إلى حدود سنة 1904/1322، على بذل كل ما في وسعها لإقناع المخزن – بالترغيب تارة وبالترهيب تارة أخرى – بأهمية الحفاظ على علاقات سلمية مع جميع الدول الأوروبية وتفادي الدخول معها في أية مواجهة بالقوة ولو اقتضى الأمر تقديم بعض التنازلات لاسترضائها.

أما فيما يخص إسبانيا، فهي وإن كانت لا ترقى إلى مستوى بريطانيا العظمى وفرنسا سواء من حيث النفوذ العسكري أو على المستوى الصناعي إلا أنها كانت تعتد مع ذلك بعلاقتها التاريخية التقليدية مع المغرب. واعتبارا لهذه العلاقات التاريخية ومراعاة للقرب الجغرافي واحتلال بعض النقط الإستراتيجية كسبتة ومليلية بالإضافة إلى الجزر الواقعة قرب السواحل المتوسطية المغربية، فقد كان من شأن هذه الدولة أن تعتبر نفسها أحق من غيرها بالاهتمام بالمغرب لولا أنها اتبعت سياسة ميدانية يكتنفها بعض الغموض. ذلك أن هذه السياسة تغلب عليها روح المغامرة إلى حد بعيد ومع ذلك فإنها تضطر إلى اللجوء إلى الحوار اقتداء بالدول الأوروبية الأخرى وخصوصا بريطانيا العظمى، كل ذلك بهدف التقليص من عوامل التوتر.

ويمكن القول إن المصالح العليا لبريطانيا العظمى قد التقت مع المصالح المغربية. ذلك أن المغرب كان يأوي في مطلع القرن الثالث عشر الهجري/التاسع عشر الميلادي ما بين ثلاثة وخمسة ملايين نسمة حسب التقديرات المتداولة، كما أنه كان يعيش على اقتصاد أساسه الفلاحة المعاشية، بينما كانت تجارته الخارجية ضئيلة غير مستقرة عاجزة عن مسايرة تيار المبادلات القائم في أعالي البحار بين أوروبا وآسيا وأمريكا. وطبيعي أن تكون لهذه الوضعية انعكاساتها الجلية على الوضع المالي بالمغرب الذي كان يعاني ضعف المداخيل الجمركية الناتج عن سياسة الاحتكار لبعض السلع، فضلا عن تداعيات سياسته الحمائية على الواردات الأوروبية، حيث تتجاوز الرسوم الجمركية أحيانا نسبة مائتين في المائة من قيمتها؛ يضاف إلى هذه العوامل كلها انهيار قيمة الصادرات المغربية نحو الخارج إلى حد أصبح معه حجم المبادلات الخارجية في تراجع مستمر طوال النصف الأول من القرن التاسع عشر، إذ انخفضت المداخيل من 26 مليون فرنك بين 1830/1246 و1840/1256 إلى ما لا يتجاوز مقداره ما بين 15 و20 مليون فرنك في الفترة الممتدة من 1848/1265 إلى 1853/1270.

وفي الوقت الذي كانت فيه فرنسا وإسبانيا تواصلان ممارسة ضغوطهما العسكرية على المخزن من خلال حضورهما القوي على الحدود الشرقية وعلى حدود سبتة ومليلية، كانت بريطانيا العظمى تمهد منذ سنة 1829/1245، على يد رئيس مفوضيتها الجديد في طنجة، وليام أوريول دراموند هاي (W.A. Drummond-Hay)، لإقناع سلطان المغرب بضرورة الشروع في تبني سياسة تجارية مستمدة من النسق الليبرالي قوامها الرفع من حجم المبادلات الخارجية من أجل تحقيق مزيد من المداخيل لفائدة بيت مال المخزن. غير أن تلك الدعوات البريطانية لم تلق في البداية آذانا صاغية من الجهاز المخزني الذي ظل رجاله متمسكين بالاقتصار على عمليات تجارية متواضعة وضرورية مع أوروبا يتولى أمرها تجار السلطان وبتنسيق حثيث معه.

96. قصف ميناء الصويرة من قبل الجيش الفرنسي

ساءت العلاقة تدريجيا بين المغرب وبين الحاكم العام الفرنسي في الجزائر نتيجة إصرار القبائل المغربية المتاخمة للحدود الشرقية على مواصلة مؤازرتها للأمير عبد القادر الجزائري. وانتهت الأمور وفقا لما خططت له فرنسا إلى نشوب معركة مغربية فرنسية غير متكافئة في وادي إسلي سنة 1844/1260، فانهزمت فيها القوات المغربية المتكونة أساسا من مجموعات قبلية حاول السلطان عبد الرحمن بن هشام جاهدا أن يدفع بها الخطر الذي أحدق بالبلاد جريا على عادة أسلافه. كما قصفت القوات البحرية الفرنسية مرسَيي طنجة والصويرة بالقنابل، فألحقت الأضرار البليغة بالمدينتين وسكانهما. وبحكم التهديد الذي شكله هذا الوضع المقلق للمصالح التجارية والإستراتيجية لبريطانيا في المغرب، اضطرت حكومة لندن إلى النزول بكل ثقلها الدبلوماسي في مختلف العواصم الأوروبية للحيلولة دون استفحال الأمر وصد كل محاولة فرنسية لتنفيذ زحف عسكري مبكر على العاصمة فاس بوساطة بريطانية فعلية، قادها الدبلوماسي الشاب جون دراموند هاي (John Drummond-Hay) الحديث التعيين كممثل للإمبراطورة فكتوريا (Victoria)، خلفا لوالده الذي وافته المنية والمفاوضات جارية. وعلى إثر هذه المفاوضات اضطر المغرب إلى إبرام اتفاقية صلح مع فرنسا بتاريخ 27 شعبان 10/1260 شتنبر 1844، كما اضطر إلى توقيع اتفاقية لرسم الحدود في لالّه مغنية يوم 9 ربيع الأول 18/1261 مارس 1845، وهي اتفاقية يكتنفها كثير من النقط الغامضة التي استغلتها فرنسا لخدمة أغراضها التوسعية في المنطقة، مما مكنها على امتداد القرن الثالث عشر الهجري/التاسع عشر الميلادي من إلحاق أجزاء متاخمة من التراب المغربي بالقطر الجزائري المحتل آنئذ.

العلاقات المعقدة بين السلطان عبد الرحمن بن هشام والأمير عبد القادر الجزائري

يُرجِع بعض علماء السياسة والمؤرخين أصل التوترات الحاصلة في العلاقات المغربية الجزائرية غداة استقلال كل من المغرب (1956/1376) والجزائر (1961/1381) إلى العلاقات المعقدة المضطربة بين السلطان عبد الرحمن بن هشام والأمير عبد القادر في أواسط القرن الثالث عشر الهجري/التاسع عشر الميلادي. وفي واقع الأمر، يمكن الكشف عن جذور التوتر بين البلدين منذ فترة أقدم من هذا التاريخ بكثير، كما هو الشأن في عهد محمد بن عبد الله ودايات الجزائر، أو حتى في الفترة المرينية-الزيانية؛ ومهما كان الأمر، فإن هذا التوتر أصبح جليا ابتداء من زمن السعديين وقيام الحكم العثماني بالجزائر. إلا أن التوتر المغربي الجزائري اتخذ مع عبد القادر طابعا متميزا لأن المواجهة كانت بين المغرب من جهة، وسلطة جزائرية حقيقية، وإن كانت ناشئة، من جهة ثانية. وفي خضم هذه العلاقات، احتل مفهوم الجهاد مكانة مركزية. ففي بداية القرن الثالث عشر الهجري/

التاسع عشر الميلادي كان هذا المفهوم قد فقد منذ زمن طويل كنهه الهجومي وأخذ معنى دفاعيا، إذ أصبح الأمر منذ هذا التاريخ يتعلق بمقاومة التوسع الأوروبي الذي كان يهدد باكتساح البلدان الإسلامية. والحال أنه إذا كانت هذه المقاومة من اختصاص الإمام باعتباره زعيم الأمة الإسلامية وحاميها، فإنه كان من واجب كل مسلم أن يشارك فيها. وكان بإمكان الجماعة شرعا، إذا بقيت بدون إمام أو إذا تخلى إمامها عن واجبه، أن تختار قائدا آخر لقيادة مقاومتها. إلا أن كلا من السلطان المغربي والأمير الجزائري قد أول مفهوم الجهاد وطبقه في سياق محلي ودولي مليء بالإكراهات، مما حذا بهما إلى القبول بتنازلات كبيرة خضوعا للواقعية السياسية ومسايرة لمستلزمات اللعبة الدبلوماسية بحسب الظروف.

وفي شهر محرم 1246/يوليوز 1830 دخلت فرنسا من غير سابق إعلان مدينة الجزائر. ولم يكن لهذه الهزة عميق الأثر على الجزائر العثمانية فحسب، بل إن المغرب أيضا تلقى ضربة مباشرة من جراء ذلك في عهد المولى عبد الرحمن. فقد كان من المفروض في كل أمير مسلم أن يسهم في الذود عن أرض الإسلام كلما تعرضت للخطر، مخافة الإخلال بإحدى ركائز شرعيته القائمة على البيعة التي تقتضي الدفاع عن بلاد المسلمين. وما كان بمستطاع المولى عبد الرحمن إلا أن يستجيب لطلب العون من قبل أهل تلمسان ومساندتهم، خصوصا وأن هذا الطلب كان مشفوعا بمبايعة المعنيين للسلطان، إذ كان الحكم العثماني في الغرب الجزائري قد انهار بمجرد ما اصطدم بالسلطة الاستعمارية. صحيح أن الباي أحمد حاكم قسنطينة قد واصل مقاومة الزحف الفرنسي إلى غاية 1839/1255، لكن تدخل الغزاة قد بدا وكأنه بدد تردد أهل تلمسان في التأرجح في الطاعة بين السلطة العثمانية وسلطة الأسر الحاكمة بالمغرب، فاختاروا مكاتبة السلطان المغربي. وقد نهج المولى عبد الرحمن في البداية سياسة المماطلة لأنه كان يخشى التورط في أزمة دولية لم يكن بإمكانه التنبؤ بمخرجها. أما أهل تلمسان فأكدوا في ردهم على جواب علماء فاس للسلطان وما قدموه من حجج لمعارضة هذه البيعة أنهم إذا كانوا قد نكثوا بيعة الخليفة العثماني فإن ذلك ليس بمجرد نزوة عابرة، وإنما لأن هذا الأخير كان بعيدا عنهم ولم يكن باستطاعته الدفاع حتى عن نفسه، ثم لأن واجب الجهاد يقع على عاتق الأمير المسلم الأقرب. وهكذا انتهى الأمر بالمولى عبد الرحمن إلى قبول بيعتهم والالتزام بالإسهام في مقاومة الزحف الفرنسي.

حطت الحملة المغربية المكونة من جيش الوداية رحالها بتلمسان، واستعانت ببعض الزوايا مثل الزاوية الطيبية ذات الأصل المغربي للنهوض بشؤون المقاومة. لكن العسكر سرعان ما دخل في صراع مع كلاغلة تلمسان، وهم أبناء الأتراك من أمهات جزائريات، وكانوا لا زالوا يتمسكون بولائهم للحكم العثماني. وأمام الضغوط الفرنسية والنصائح

البريطانية، بالإضافة إلى سوء تصرف العسكر بتلمسان، اقتنع السلطان بسحب الجنود ومعاقبة قوادهم. أما سكان الغرب الجزائري الذين أحسوا بالإهمال، فإنهم لجأوا إلى الزوايا المحلية لقيادة مقاومتهم. ومن بين الزوايا المؤهلة أكثر من غيرها لتحمل هذه المسؤولية نجد الزاوية القادرية برئاسة شيخها محيي الدين الهاشمي الذي قبل بيعة القبائل على الرغم من كبر سنه ثم فوض السلطة بعد ذلك لابنه عبد القادر.

بدا الغرب الجزائري في هذه الآونة وكأنه يعيد بعد ثلاثة قرون إنتاج نسخة من النموذج المغربي لبناء الدولة حينما قامت الدولة السعدية على مواجهة الغزو الإيبيري. ففي حالة الغرب الجزائري أيضا تمت المناداة على أسرة تدعي الانتساب لآل البيت، من سلالة إدريسية قادمة من جبال الريف، من أجل تولي السلطة لقيادة الجهاد ضد الغزو الأجنبي المتمثل في الاجتياح الفرنسي. وقد كان بناء الدولة القومية وتنظيم المقاومة يسيران جنبا إلى جنب، إلا أن عبد القادر وإن اتخذ لقبا متواضعا هو لقب "الأمير" فإنه لم يكن يقدم نفسه في البداية إلا كمجرد مجاهد ممثل للسلطان، غير أن ذلك لم يمنعه من عقد الاتفاقيات وتحصيل الجبايات باسم القيام بأمر الجهاد.

استغل عبد القادر تردد فرنسا خلال الفترة المسماة بـ"الاحتلال المحدود" (1246-1256/1830-1840) فنجح في إقامة نواة دولة لها جيش ومالية منظمان. وكان يتلقى السلاح والذخيرة والدعم من لدن السلطان، وذلك بمباركة من البريطانيين. وفي خضم تصديه للمواقع الخاضعة للاحتلال الفرنسي مثل وهران، أخضع القبائل التي ظلت خارج سلطته. وبموجب اتفاقية تافنا (15 صفر 20/1253 مايو 1837)، اعترف الجنرال بيجو (Bugeaud) باستقلال سلطة الأمير على مجموع الغرب الجزائري باستثناء المدن الكبرى كوهران وتلمسان ومستغانم. وفي غضون سنتين، دعم الأمير حكمه في أحواز الساحل وفي المناطق المتاخمة للصحراء حيث لاقى معارضة زاوية أخرى غريمة هي الزاوية التيجانية. وعندما احتل الأمير قاعدتها بعين ماضي، لجأت إلى التحالف مع الفرنسيين سنة 1839/1255. ومن خلال مبعوثيه إلى باريس، كان عبد القادر يقدم نفسه كطرف مؤهل أكثر من غيره لحفظ الأمن داخل البلاد. وهكذا تغلبت الواقعية السياسية على المثالية ومتطلبات الجهاد. والنتيجة أن أمدته السلطات الفرنسية بالجزائر بالعدة والعتاد، مما مكنه من تمديد مجال حكمه إلى ضواحي قسنطينة. غير أن سيطرة الفرنسيين على هذه المدينة عام 1839/1255 ورغبتهم في ربطها بمدينة الجزائر بواسطة السكة الحديدية وضع حدا لهذا التعايش، ذلك أن مد الخط السككي بين المدينتين كان يقتضي اختراق الأراضي التابعة لنفوذ الأمير عبد القادر. ومع عودة الجنرال بيجو إلى الجزائر عام 1840/1256 حل "الاحتلال الشامل" محل "الاحتلال المحدود"،

مما ترتب عنه حرب طاحنة ضد مقاومة الأمير، وهي حرب استعملت خلالها أقصى أساليب التنكيل والتقتيل. وعندما سقطت مدينة مْعَسْكَرْ، عاصمة عبد القادر، في ربيع الأول 1256/مايو 1841، انطلقت عملية مطاردة الأمير في مجموع الغرب الجزائري. إلا أن مقاومته استمرت وإن بصورة متقطعة إلى غاية شوال 1259/نونبر 1843 عندما اضطر إلى اللجوء إلى المغرب حيث استقبله سكان المغرب الشرقي والريف استقبال الأبطال، فأصبح بمقدوره مواصلة المقاومة بدعم من السلطان. غير أن هذا الدعم لم يلبث أن آل إلى تعقيد علاقات السلطان مع فرنسا حيث بلغت أوجه بمناسبة وقعة إسلي عام 1844/1260. عندئذ اكتشف السلطان عبث المواجهة مع القوات الفرنسية. وبعد القصف الفرنسي لمدينتي طنجة والصويرة، وتحت فعل الضغوط البريطانية، اقتنع السلطان بإيقاف دعمه للأمير واعتبره خارجا عن القانون (اتفاقية طنجة، 27 شعبان 10/1260 شتنبر 1844). أما الأمير عبد القادر الذي قرر تجاهل مقتضيات هذه الاتفاقية بين السلطان وفرنسا، فإنه استمر في الجهاد ضد الفرنسيين انطلاقا من التراب المغربي بمساندة قبائل منطقة الريف على الخصوص. وسرعان ما اتخذ هذا الجهاد شكل عصيان محلي بالنسبة للمخزن الذي لم يتردد في اعتباره نوعا من الفساد وإثارة الفتنة. وبما أن نوايا الأمير كانت غامضة فقد تخوف السلطان من أن يعمد هذا الثائر إلى تأسيس إمارة مستقلة بالريف والمغرب الشرقي. وهذا ما يفسر حرج المخزن وورطته، إذ لم يكن بإمكانه التخلص من الأمير، اتقاءً لانتقام الفرنسيين دون أن يجر عليه ذلك سخط السكان المغاربة المجاورين للجزائر المحتلة. ويبدو هذا الاضطراب واضحا في الرسالة التي بعث بها أشعاش، سفير المغرب بباريس، إلى گيزو (Guizot) وزير الشؤون الخارجية الفرنسي حيث يقول: « ومن ذلك أمر الحاج عبد القادر، فإن ضرره اليوم علينا وإفساده في إيالتنا أكثر وأعظم منه عليكم إذ لا يخفى أنه أفسد قبائل الإيالة وصدها عن الخدمة وغرها بما يظهر من السعي في الجهاد وخدعهم بترهاته واستمالهم بسحره. وسيدنا ليس بغافل عنه ولا بمتهاون بأمره. ولا يخفى عليكم أيضا أن سيدنا كلف عمال تلك الناحية بالسعي في فسخ عقده والحرص على إخراجه وطرده. ولو قابله عمال سيدنا بالقتال فذلك مراده لأن تلك القبائل تلتف عليه وتشد فيه ويصعب أمرها لصعوبة جبالها. وغير خاف عليكم فساد قبائل الريف ومن والاهم وعدم استقامتهم من قديم. فاستعمال السياسة في إخراجه أولى بتخذيل العامة عنه وتزهيدهم فيه حتى يبقى وحده ولا يقبله أحد ويخرج بلا مشقة ولا تعب. فمن تمام المصافاة إسقاط شرط إخراجه لأن غرضنا دوام المصالحة وخلوص المحبة معكم » (رسالة السفير المغربي أشعاش إلى گيزو وزير الشؤون الخارجية الفرنسي، بتاريخ 7 محرم 6/1262 يناير 1846، راجع ميلار

وبن الصغير، 1995، ص 237). هكذا، وعلى الرغم من بعض الانتصارات التي حققها عبد القادر على جند السلطان عند مطاردته لهم أحيانا حتى نواحي تازة، إلا أن الخناق قد اشتد عليه بكيفية مطردة إلى أن انهزم واضطر إلى الفرار إلى ما وراء وادي ملوية. وفي محرم 1264/دجنبر 1847، قرر الاستسلام للجنرال لاموريسيير (Lamoricière) فنُفي إلى فرنسا، وبعد بضع سنوات سُمح له بالرحيل إلى بورسة ببلاد الأناضول قبل أن يستقر بصفة نهائية بدمشق.

والخلاصة أن العلاقات بين السلطان عبد الرحمن والأمير عبد القادر قد مرت من مرحلتين اثنتين: اتسمت أولاهما بالتعاون والدعم والمقاومة المشتركة، غير أن الأمير لم يتردد أبدا خلال هذه المرحلة في نهج سياسة واقعية أملتها الضرورة، بصرف النظر عن التقيد بمفهوم الجهاد بمعناه الحرفي الذي لا يقبل التأويل (1844-1832/1260-1248)؛ أما المرحلة الثانية فقد طبعها التوتر والحذر المتزايد، مما أسفر عن مواجهة مفتوحة فرضتها الواقعية السياسية التي أخذ بها السلطان أثناء هذه المرحلة (1847-1844/1263-1260). وفي هذا الصدد يلاحظ أن الذاكرة الجماعية لدى كل من الجزائريين والمغاربة قد تعاملت مع هذا الموضوع، بعد استقلال البلدين، على نحو متعارض. فالذاكرة الجزائرية لا ترى في عبد القادر إلا الرجل المقاوم، متجاهلة سلوكه كرجل دولة واقعي، كأي رجل دولة آخر، لم يتردد في الاستفادة في منفاه من إعانة فرنسا المالية. ونفس الذاكرة لا ترى في المولى عبد الرحمن إلا ذلك السلطان الذي قرر محاصرة حركة الأمير عبد القادر عندما أصبح هذا الأخير يشكل خطرا على المخزن في عقر داره. وفي المقابل يلاحظ أن الذاكرة الجماعية المغربية تتجاهل عداء المخزن للأمير عبد القادر بعد معركة إسلي، ولا تستحضر إلا ما قدمه المولى عبد الرحمن من عون للأمير ولحركته الجهادية[3].

بين التدخل الاقتصادي وحرب تطوان

في أواسط القرن التاسع عشر الميلادي، أصبحت الحكومة البريطانية مقتنعة أكثر من أي وقت مضى بضرورة الضغط بقوة على السلطان عبد الرحمن بن هشام ليوافق على إحداث تغيير جذري في سياسته التجارية مع العالم الخارجي. وكانت حجتها في ذلك أن المغرب لن يتأتى له تفادي السقوط في قبضة فرنسا أو إسبانيا الطامعتين بكيفية واضحة في أراضيه

3 للمزيد من التفصيل انظر:

Jamil Abun-Nasr, *A History of the Maghreb in the Islamic Period*, Cambridge University Press, 1987, 249-260, 289-299 ; Kathryn Bennison, "The relationship between Mawlay 'Abd ar-Rahman and 'Abd al-Qadir", *Hésperis-Tamuda*, Rabat, vol. XXXIII, 1995, 39-55.

وسوزان ميلار وخالد بن الصغير، **صدفة اللقاء مع الجديد : رحلة الصفار إلى فرنسا**، الرباط، 1995، ص 237.

إذا ما أصر حكامه على مواصلة نهجهم الانعزالي تجاه الدول الأوروبية وخصوصا ما يتعلق بالمستوى التجاري. ومن وجهة نظر الاقتصاديين الليبراليين، تبدو هذه النظرة صائبة إلى حد بعيد، لأن تحرير المبادلات الخارجية والتخفيض من الرسوم الجمركية على الصادرات والواردات لابد أن تكون انعكاساتهما إيجابية على الحركة الاقتصادية برمتها داخل المغرب أيضا، مما قد يفضي إلى تداول السيولة النقدية في أيادي مختلف العناصر المكونة للتشكيلة الاجتماعية في المغرب فيتحول أفرادها تدريجيا إلى مستهلكين يتمتعون بقدرة شرائية تمكنهم من اقتناء البضائع المصنعة التي كان من المتوقع تدفقها في شكل واردات على الأسواق المغربية الحضرية منها والقروية (انظر الملحق رقم II).

لكن ما لم تدركه بريطانيا هو أن الجهاز المخزني كان في الواقع غير قادر على استيعاب ديناميكية الحركة الليبرالية بالشكل الذي انتشرت به في أوروبا، بل إنه كان عاجزا عن المجازفة بخوض غمارها لأسباب بنيوية يختلط فيها الاجتماعي بالديني وبقضايا أخرى ذات طبيعة معقدة. ومع ذلك، أصرت بريطانيا على السير قدما في تطبيق خطتها، فتم إجراء مفاوضات عسيرة دامت أكثر من ثلاث سنوات، تخللها الترغيب والترهيب وتوزيع الرشاوى على بعض موظفي المخزن لاستمالتهم. وقد جرت فصول هذه المباحثات المثيرة بكل من مراكش ودار النيابة بطنجة ومكناس وفاس لتنتهي تحت التهديد باستعمال القوة من قبل بريطانيا عن طريق فرض اتفاقية تجارية ومعاهدة صلح ومهادنة لم يسبق لسلاطين المغرب أن عقدوا مثلها في السابق مع أي دولة أجنبية، وذلك بتاريخ 11 ربيع الثاني 9/1273 دجنبر 1856 ؛ وكان أهم ما أتت به هاتان المعاهدتان هو الإلغاء النهائي لنظام الاحتكار التجاري وتحديد التعريفة الجمركية على الواردات بنسبة عشرة في المائة من قيمتها وتقليص تعريفة الصادرات وفقا للوائح محددة.

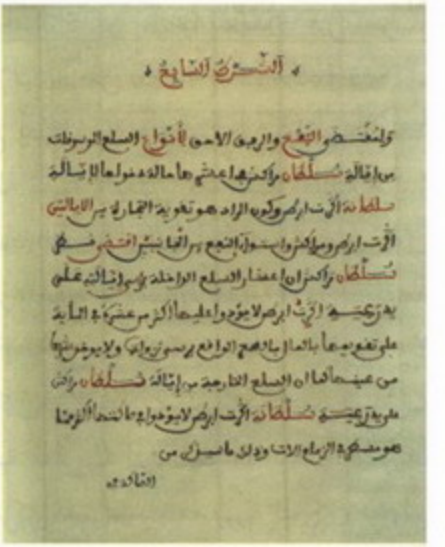

97. مقتطف من معاهدة 1856

وبمجرد الشروع في تطبيق بنود هاتين الاتفاقيتين ظهر انقلاب جذري في سياسة المخزن التجارية وكذا في اختصاصاته القضائية تجاه الرعايا المغاربة والأجانب على السواء. وكانت بريطانيا تعتقد واثقة أن تلك المقتضيات ضرورية لتوفير الأدوات الأساسية لتمكين المغرب من الدخول كطرف مساهم في تيار الاقتصاد العالمي، ولتمهيد السبل أمام المخزن لتعزيز مداخيله المالية والشروع في بناء أسس متينة لدولة مغربية حديثة يسود فيها العدل ويتمتع فيها الحاكم والمحكوم بنفس الحقوق، وتستطيع الصمود في وجه الأخطار الخارجية المحدقة بها، وخاصة من جانب فرنسا وإسبانيا.

وخلال أربعينيات القرن التاسع عشر الميلادي، وفي مناسبات عديدة، تحركت إسبانيا على نحو مريب عند مشارف حدود سبتة ومليلية في أعقاب مناوشات باتت معهودة بين القبائل المجاورة وسكان المستعمرتين؛ كما أنها حاولت على إثر ذلك أن تجد في هذا الوضع مبررا لتحقيق مكاسب ترابية في المغرب. غير أن بريطانيا تدخلت بنجاح في سائر هذه المناسبات، فاستطاعت - بكثير من الحرص - التخفيف ولو مؤقتا من حدة التوتر بين الجانبين. أما إسبانيا فقد ظلت عازمة على عدم الاكتفاء بموقف المتفرج الذي يعاين فرنسا وبريطانيا وهما تعززان مصالحهما الحيوية في المغرب، فقررت القيام بما يمكنها من تحقيق مكاسب فعلية على أرضه ولو باستعمال القوة. وقد تأتى لها ذلك، حين استغلت خلافا حدوديا مع قبائل الأبجرة المتاخمة لسبتة، فأعلنت حربا على المغرب بعد أن حصلت هذه المرة على مباركة بريطانية مشروطة بعدم احتلال أي جزء من التراب المغربي والاكتفاء بفرض غرامة مالية ثقيلة.

وبعد مواجهات ميدانية غير متكافئة بين القوات المغربية والإسبانية سنة 1859/1275، انتهت الحرب بعد حوالي أربعة أشهر من المعارك الضارية باحتلال مدينة تطوان في بداية رجب 1276/فبراير 1860. وبعدئذ تحركت بريطانيا من جديد لتذكر إسبانيا بتعهداتها قبل الحرب، فتوسطت لفائدتها لدى السلطان الجديد محمد بن عبد الرحمن (1275-1290/1859-1873)، الذي اقتنع على مضض بضرورة إبرام الصلح مع إسبانيا والاستجابة لجل مطالبها المتمثلة في قبول أداء غرامة مالية قدرها 100 مليون بسيطة ذهبية وتوسيع رقعة سبتة ومليلية لفائدة الإسبان بالإضافة إلى إبرام معاهدة تجارية تمنح امتيازات قضائية وتجارية للرعايا الإسبان في المغرب لا تخلو من المس بسيادة المخزن. وحين عجز المغرب عن تسديد الدفعة الأولى من قيمة الغرامة الحربية المفروضة على خزينته الفارغة، بدأت إسبانيا تهدد بإمكانية استئناف الحرب. ولما كان التجار البريطانيون يسيطرون على الحجم الأكبر من المبادلات المغربية، فإن عودة المغرب وإسبانيا إلى ساحة القتال لن يوفر الشروط الأمنية الضرورية لتواصلهم مع المراسي المغربية. وهذا ما يفسر مبادرة الحكومة البريطانية إلى تقديم كل المساعدات الضرورية لتمكين مبعوثي السلطان من التعاقد على قرض مالي في لندن، قيمته أكثر من 500 000 جنيه استرليني، تضمنه

مداخيل الجمارك. وقد كان ذلك أول اقتراض من دولة أجنبية، وهو ما مكن من جلاء الإسبان من تطوان يوم 3 ذي القعدة 2/1278 ماي 1862، كما أعلن في نفس الوقت عن دخول المغرب في قبضة الدول الرأسمالية الطامعة في إمكاناته البشرية والاقتصادية. وتجدر الإشارة إلى أن تسديد مجموع الغرامة الإسبانية قد استغرق أكثر من عشرين سنة، واستنزف أموالا كانت الدولة في حاجة ماسة إلى استثمارها في قطاعات حيوية يمكن أن تعود عليها بالنفع، بل ودفع المخزن إلى إثقال كاهل الرعية بأنواع شتى من الضرائب بغية مواجهة العجز المالي.

استفحال أمر الحمايات القنصلية واشتداد الضغوط الأجنبية

انتشار ظاهرة الحماية القنصلية ومضاعفاتها

في الوقت الذي كان السلطان محمد بن عبد الرحمن يأمل فيه أن يؤدي الشروع في تطبيق بنود اتفاقية 1856/1273 المبرمة مع بريطانيا إلى إحداث النتائج المرجوة التي وعد بها ممثلها أثناء المفاوضات من حدوث دورة اقتصادية كفيلة بتعزيز مداخيل بيت مال المخزن لتمكينه من الشروع في تجهيز الجيش وتدريبه وفقا للأساليب الحديثة، بدأت فرنسا وإسبانيا وحتى بريطانيا تمارس ضغوطها لحمل المخزن على تطبيق بنود الاتفاقيات المبرمة، وخاصة ما يتعلق منها بقضية الحمايات القنصلية، والمطالبة الملحة بضرورة توفير المخازن والمساكن لفائدة التجار الأوروبيين المتعاملين مع المراسي المغربية الثمانية المفتوحة أمام التجارة الخارجية وهي تطوان وطنجة والعرائش والرباط والدار البيضاء والجديدة وآسفي والصويرة، وتوفير الأمن الضروري لهم ولبضائعهم.

وإذا كانت مقتضيات اتفاقية 1856/1273 تؤكد على حصر نطاق الحماية القنصلية في عدد ضئيل من المغاربة ممن لا غنى عنهم في خدمة القناصل المعتمدين في المغرب، فإن فرنسا قد اعتبرت تلك الامتيازات غير كافية لدعم نفوذها وتحقيق مصالحها التجارية، فمارست ضغوطا قوية على المخزن انتهت بإبرام "اتفاق السماسرة" المعروف أيضا بوفق بِكلار (Béclard) سنة 1863/1280. وقد أعطى هذا الوفق لفرنسا ولغيرها من الدول الأجنبية المتعاقدة مع المغرب الحق في بسط الحماية القنصلية على مزيد من الرعايا المغاربة حتى يصبحوا في خدمة الدُّور التجارية الأجنبية بصفتهم أعوانا أو سماسرة أو شركاء مع التجار الأجانب المقيمين في المغرب. ومما زاد الطين بلة أن أصبح المغاربة المستفيدون من وضعهم كمحميين غير خاضعين لاختصاصات القضاء المغربي، فضلا عن إعفائهم من جميع أنواع الضرائب والكلف المخزنية. ولا تخفى الآثار السلبية لذلك على مداخيل بيت المال، خاصة وأن الأثرياء هم الذين كانوا يسارعون إلى الاحتماء بالأجانب، ليبقى الفقراء من بين الرعية هم المستهدفون بالمكوس والكلف المفروضة عليهم من قبل المخزن.

وعلى الرغم من التوقيع على الاتفاقيات السابقة الذكر، فقد ظلت إقامة الأجانب بالمغرب مقتصرة بحكم القانون على المراسي المفتوحة أمام التجارة. وهكذا فكلما رغب أجنبي في التنقل داخل البلاد، كان عليه الحصول على ترخيص مخزني على أن يكون قادرا على أداء أجرة الحراس المرافقين له في رحلته. وقد أثار هذا الأمر مسألة أمن الأجانب التي شكلت قضية بالغة الأهمية في علاقات المغرب مع الدول الأوروبية، وكانت أيضا أحد أسباب التهديد المستمر باستعمال القوة ضد المخزن، وفتح باب ممارسة المزيد من الضغوط على القواد والعمال في البوادي والحواضر.

ومن البديهي أن مسألة الحمايات القنصلية كانت هي الأخرى من الأهمية بمكان في مغرب ما قبل الحماية، إذ كانت إحدى الأدوات الناجعة التي استخدمتها كل الدول الأجنبية المهتمة بالمغرب دون استثناء واستفادت منها بطرق شتى للتغلغل في مختلف أرجاء البلاد وإغراق المدن والأسواق القروية بالسلع الأجنبية، فضلا عن التكثيف من قوة الحضور الأجنبي لتحقيق الأهداف التوسعية. وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلها المخزن بتنسيق مع بريطانيا على وجه الخصوص للحد من النتائج السلبية للحمايات القنصلية، بما في ذلك عقد مؤتمر دولي في شأنها بمدريد سنة 1880/1297، فإن الامتيازات التي يستفيد منها الرعايا المغاربة بعد حصولهم على بطاقات الحماية بطرق شتى، قد أدت إلى اتساع نطاقها اتساعا فاحشا، فشملت أحيانا قبائل بكاملها بمنطقة طنجة وسهل الشاوية. وتدريجيا، عمت الحماية القنصلية بشكليها القانوني المطابق لنصوص الاتفاقيات والتعسفي الذي لا يراعي مقتضياتها لتنتشر في صفوف بعض موظفي المخزن من شيوخ وقواد وعمال، بل ونجحت في استقطاب زعماء الزوايا أمثال الحاج عبد السلام الوزاني المشهور باسم الشريف الوزاني كبير زاوية وزان الذي استظل بالحماية الفرنسية سنة 1884/1301، والحاج محمد بن سعيد المصلوحي كبير زاوية تامصلوحت الذي دخل تحت الحماية البريطانية سنة 1893/1311. ويعتبر التاجر المراكشي بوبكر الغنجاوي نموذجا فريدا من بين المحميين المغاربة قبل فترة الحماية، إذ تحول بسرعة كبيرة من سمسار بسيط في خدمة إحدى المؤسسات التجارية البريطانية في مراكش سنة 1871/1288 إلى وسيط سري مكلف بنقل المراسلات بين رئيس المفوضية البريطانية في طنجة والسلطان مباشرة، وذلك خلال عشرين سنة امتدت من صفر 1290/أبريل 1873 أيام سيدي محمد بن عبد الرحمن إلى أواسط سنة 1893/1310 في عهد المولى الحسن. وقد مكنته وضعيته كمحمي بريطاني، يستفيد في الوقت ذاته من ظهائر سلطانية للتوقير والاحترام، من التمتع بنفوذ قوي في مراكش وأحوازها ومن مراكمة ثروة طائلة جعلت منه أحد كبار الملاكين وأكثرهم غنى في مغرب القرن الثالث عشر الهجري/التاسع عشر الميلادي إلى جانب الشريف الوزاني وابن سعيد المصلوحي المذكورين.

وفي مطلع القرن العشرين للميلاد، حققت الحمايات القنصلية طفرة نوعية غير مسبوقة حين استظل بها بعض الوزراء من أمثال وزير الحربية المهدي المنبهي الذي أصبح محميا بريطانيا. ولا يخفى مدى خطورة هذه الممارسات وانعكاساتها السلبية على هيبة الدولة المغربية ومكانتها في أعين الرعية، ناهيك عن عرقلتها لتسيير شؤون المخزن العامة والخاصة. وهكذا يتبين أن بعض العناصر الأساسية من رجال المخزن قد انخرطت عمليا في خدمة الدول الحامية ومخططاتها الاستعمارية.

وقد أسهب الفقهاء والكتاب في تناول قضية الحمايات، فساهموا بذلك إلى جانب السلطان والعامة في التشنيع بهذا السلوك وإدانته ونادوا بالتشدد في المعاملات مع المحميين انطلاقا من مرتكزات إسلامية تتلاءم مع مكونات المجتمع المغربي. ونذكر في هذا الباب: **الرسالة في أهل البصبور الحثالة** للعربي المشرفي (ت 1895/1313) و**الدواهي المدهية للفرق المحمية** لجعفر الكتاني (ت 1906/1323) و**كشف الستور عن حقيقة أهل بصبور** لمحمد بن إبراهيم السباعي (ت 1914/1332).

وعلى صعيد آخر، فإنه يلاحظ أن الطائفة اليهودية لم تلبث أن اصطبغت بطابع ظاهرة الحماية القنصلية؛ وعلى إثر المساندة التي قدمها بعض يهود تطوان للإسبانيين أيام احتلالهم للمدينة، خشيت الطائفة على نفسها من التعرض لأشد العقاب، فشهدت سنة 1864/1280 حلول السير موزيس مونتفيوري (Sir Moses Montefiore)، كبير اليهود وأكثرهم ثراء في بريطانيا، بأرض المغرب في زيارة رسمية إلى حضرة السلطان محمد بن عبد الرحمن في مراكش. وكانت الغاية من هذه الزيارة التباحث مع المخزن في موضوع تحسين أوضاع اليهود بما يضمن لهم مزيدا من الأمن والاحترام داخل المجتمع المغربي. وأسفرت تلك الزيارة التي سبقتها زيارة مماثلة إلى الدولة العثمانية سنة 1849/1265، عن إصدار ظهير سلطاني أعلن فيه السلطان محمد بن عبد الرحمن أن أهل الذمة في المغرب يوجدون تحت حمايته الخاصة وأن لهم نفس الحقوق التي يتمتع بها المغاربة المسلمون. غير أن بعض اليهود وكذا بعض المسلمين ممن أساءوا فهم مضمون الظهير المذكور قد تسببوا أحيانا في حدوث توترات قوية تارة وطفيفة تارة أخرى بين الجانبين، لكنها غالبا ما كانت تنتهي بالمصالحة والتفاهم بعد تدخل الدوائر العليا. وانتهى الأمر بيهود المغرب إلى الانشطار منذ ذلك التاريخ إلى مجموعتين أساسيتين: مجموعة أولى اختارت الحفاظ على خصوصياتها التقليدية بالإبقاء على ولائها المطلق للسلطان بما في ذلك قبول الشروط المفروضة عليهم بصفتهم أهل ذمة؛ ومجموعة ثانية اختارت الارتماء في أحضان الحمايات الأجنبية للتخلص نهائيا من وضعهم كأهل ذمة، بل إن منهم من اتخذ

98. السّير موزيس مونتفيوري

جنسيات أجنبية، فسارعوا إلى تسجيل أبنائهم وبناتهم في المؤسسات التعليمية الحديثة التي فتحتها الرابطة الإسرائيلية العالمية في بعض مدن المغرب مثل تطوان والصويرة وغيرهما، وجندوا أنفسهم لخدمة التسرب الأجنبي. ويبدو من نصوص الوثائق والدراسات الأكاديمية المنجزة في الموضوع أن المجموعة الثانية هي التي زادت في متاعب المخزن ولم تتردد في مناوءته وعرقلة أموره في مناسبات عدة. ومع ذلك فقد حرصت المجموعة الأولى على أن تلتمس من السلطان المولى الحسن (1290-1311/1873-1894) تجديد الظهير السلطاني الآنف الذكر عند اعتلائه سدة الحكم.

ظهور قوى جديدة على الساحة

شهدت ستينيات القرن التاسع عشر الميلادي بروز دول جديدة أظهرت نوعا من الاهتمام المتزايد بالمغرب لم يكن معهودا لديها في السابق. ونذكر من بينها إيطاليا وبلجيكا والولايات المتحدة الأمريكية والنامسا-المجر وغيرها من الدول ذات الأهمية الثانوية التي بدأت تتحرك آملة في أن تجد لها فرصة للتعامل مع المغرب، خاصة أن السلطان محمد بن عبد الرحمن كان قد قرر العزم، بناء على نصائح بريطانية، على الشروع في تنفيذ مخططات إصلاحية في قطاع الجيش وتجهيز المراسي. وتجدر الإشارة إلى أن مثل هذه الدول الحديثة الاهتمام بالمغرب لم تكن لها إستراتيجية واضحة، إذ اكتفت في غالبية الأحيان بموقف المتفرج، وأحيانا أخرى بمساندة علنية أو خفية لكل من بريطانيا وفرنسا وإسبانيا التي ظلت تشكل إلى حدود السبعينيات أبرز الدول الأوروبية وأكثرها اهتماما بما يجري فوق أراضيه. وفي بعض الأحيان لم تتردد بعض من تلك الدول ذات الاهتمام الثانوي بالمغرب في تدبير المكائد والمؤامرات، إما منفردة أو بتنسيق مع بعض رجال المخزن أو مع بعض كبار التجار المغاربة من مسلمين ويهود أو حتى مع بعض المغامرين الذين كانوا يبحثون عن مكان لهم تحت شمس المغرب لتحقيق بعض الأرباح السريعة والسهلة المنال.

ولعل أفضل مثال في هذا السياق هو إيطاليا التي لم تكن لها مصالح تستحق الذكر في المغرب، لكنها بعد أن توحدت أقاليمها قررت أن تتدارك ما فاتها، فاختار ممثلوها في طنجة نهجا قوامه الاعتماد على استقطاب أكبر عدد من المحميين المنتقين بعناية من الأوساط اليهودية لاستعمالهم عند الضرورة كأوراق للضغط على المخزن واحتلال موقع ضمن الدول المتنافسة حول المغرب. و رغم بعدها عن المغرب فإن الولايات المتحدة الأمريكية قد سلكت نفس النهج تقريبا، واتُّهم ممثلوها القنصليون على امتداد النصف الأخير من القرن التاسع عشر الميلادي بالمتاجرة في بطاقات الحماية على نطاق واسع ببيعها لأثرياء المسلمين واليهود معاً. أما بلجيكا والنامسا، فقد اختارتا التنسيق مع بريطانيا لتزويد المغرب ببعض المعدات العسكرية ومحاولة المشاركة في إنجاز مشاريع تتعلق بتجهيز المراسي وببعض الأشغال العمومية.

لقد أدى ظهور ألمانيا المتأخر على الساحة المغربية بعد تحقيق الوحدة الألمانية على يد بسمارك (Bismarck) وانتصار الجيوش البروسية على فرنسا في حرب سنة 1870/1287 إلى إضافة معطى جديد ما لبث أن غير الكثير من السمات التي طبعت العلاقات المغربية الأوروبية إلى حدود سنة 1873/1290. وسجلت هذه السنة وصول المولى الحسن إلى الحكم، كما وقع تعيين أول ممثل دبلوماسي ألماني في طنجة، وبعدها بخمس سنوات استقبل أعضاء بعثة مغربية إلى برلين بحفاوة بالغة. ولا تخفى أهمية هذا التطور المتلاحق لتنامي الحضور الألماني في المغرب الذي لاشك أنه كان من شأنه أن يزعج مخططات فرنسا أكثر من غيرها من بقية الدول ذات الاهتمام الكبير بمصير البلد نفسه.

وحين تحمل تيودور فبير (Theodor Weber) القنصل العام الجديد الألماني مسؤولية إحداث مصالح اقتصادية لبلاده في المغرب خلال سنة 1875/1292، وجد نفسه أمام حاجز كبير يتمثل في قوة المصالح الاقتصادية البريطانية التي سهر جون دراموند هاي بكل عناية – وخاصة بعد نجاحه في إبرام معاهدة 1856/1273 السابقة الذكر– على تقويتها ورعايتها منذ حلوله بالمغرب سنة 1845/1261، مع تعزيزها بجالية بريطانية نشيطة متوفرة على رساميل هامة وتجربة قديمة بالسوق المغربية وحاجياتها. كما كان النواب القنصليون البريطانيون هم المكلفين في بداية الأمر بأشغال القنصليات الألمانية في المراسي. ومن جهة أخرى كان التجار الألمان الأوائل يعملون لدى دور تجارية بريطانية أو يعتمدون على رساميل بريطانية للقيام بأعمالهم التجارية. وبناء عليه، بات بسمارك مقتنعا بأن عقد اتفاقية تجارية بين ألمانيا والمغرب سوف يمكن بكل تأكيد من تثبيت المصالح التجارية الألمانية في السوق المغربية ومن الرفع من عدد الألمان المقيمين بالمراسي. وهكذا فحين توجه فبير في سفارة إلى السلطان سنة 1877/1294، أدرك زميله دراموند هاي طبيعة المخططات الألمانية وأحس بمدى خطورتها على المكانة المتميزة التي كانت تحتلها بلاده في المغرب، فسارع منذ محرم 1294/فبراير 1878 إلى تقديم اقتراح إلى وزير خارجيته ليلتمس السماح له بمطالبة المخزن بمراجعة بنود اتفاقية 1856/1273 وتجديدها بما يمكن أن يزيد الحضور التجاري لبريطانيا وغيرها من الدول الأوروبية قوة. غير أن استقرار دونالد مكنزي (D. Mackenzie)، وهو أحد الرعايا البريطانيين، في طرفاية وتعاقده على المتاجرة مع بعض السكان المحليين فيها دون إذن مخزني جعل السلطان يشك في حقيقة النوايا البريطانية تجاه قضية الوحدة الترابية للمغرب، خاصة وأن وزارة خارجية بريطانيا قد اعتبرت فيما بعد أن الأراضي الممتدة جنوب وادي درعة لا تخضع للنفوذ المخزني.

وحتى لا تثير بريطانيا حفيظة بقية الدول الأوروبية فتُتَّهم بالبحث عن تعزيز مصالحها الخاصة في السوق المغربية، وحتى تعرقل نجاح ألمانيا في الانفراد بإبرام اتفاقية مع المغرب، فقد قررت أن تشرك معها أكبر عدد ممكن من الدول الأوروبية بما فيها ألمانيا لممارسة ضغوط

جماعية على السلطان وإرغامه على تعديل بعض بنود معاهدة 1856/1273 بما يمكن من الزيادة من تحرير المبادلات وتكثيفها بين المغرب والخارج.

99. ج. دراموند هاي صحبة أسرته وبعض أعضاء سفارته

لقد اتضح بأن الهدف كان هو محاولة إقناع المخزن بتخفيض إضافي لقيمة الرسوم الجمركية إلى نسبة خمسة في المائة عن الصادرات والواردات بدلا من عشرة في المائة، وبرفع المنع عن تصدير الحبوب ومواد حيوية أخرى كانت المعادن من بينها. وبما أن بريطانيا وألمانيا قد ساندتا وجهات نظر المخزن الرامية إلى القضاء على الحماية التعسفية خلال الجلسات المنعقدة بطنجة ما بين 1877/1294 و1879/1296، وهي جلسات كان فشلها من أسباب انعقاد مؤتمر مدريد، فقد ذهب دراموند هاي في زيارة إلى فاس في جمادى الأولى 1297/أبريل 1880، واقترح على السلطان الشروع في التفاوض حول مراجعة اتفاقية 1856/1273 مباشرة بعد عودة النائب السلطاني محمد برگاش من مدريد. وبالنظر إلى الحصيلة الهزيلة لمؤتمر مدريد والموقف الألماني المؤيد لرغبة فرنسا في الإبقاء على الحمايات التعسفية، أبدى السلطان موقفا متصلبا تجاه كل من بريطانيا وألمانيا ورفض السماح بفتح أي مفاوضات مع ممثليهما هاي وفبير. لكن السلطان اضطر إلى الرضوخ للضغوط المتلاحقة لهذين الدبلوماسيين، فأمر نائبه برگاش بالدخول معهما في مفاوضات تعثرت مُدَّةً قاربت السنة قبل أن يؤول الأمر إلى رفض المخزن للمقترحات المعروضة عليه نظرا لما تتضمنه من تنازلات خطيرة مهددة لمصالح البلاد. وإلى حدود سنة 1884/1301، صمد المولى الحسن أمام الضغوط التي حاولت بريطانيا وألمانيا ممارستها عليه في موضوع الاتفاقية الجديدة (انظر الملحق رقم V).

وعلى صعيد آخر، فحين أقدمت فرنسا على بسط حمايتها على الشريف الوزاني كبير الزاوية الوزانية الذي كان يتمتع بنفوذ قوي في شمال غرب المغرب وفي الأراضي الصحراوية المتاخمة للجزائر، أحس المولى الحسن بتهديد فرنسي حقيقي محدق ببلاده، فلم يجد بدا من مطالبة ممثلي الدول العظمى المعتمدين لديه بالمساهمة العاجلة في حل تلك الأزمة التي كان من الصعب التنبؤ بنتائجها على الوضع الراهن في المغرب. وبعد انفراج الأزمة، اعتقدت بريطانيا وألمانيا أن الفرصة أصبحت سانحة لمطالبة السلطان بمكافأة الدول التي ساهمت في إنقاذ المغرب من الخطر الفرنسي الذي كان يتهدده. غير أن المخزن الحسني اعتذر لهما في جمادى الأولى 1302/مارس 1885 عن استحالة الدخول معهما في مفاوضات جديدة لأن عددا كبيرا من ممثلي الدول الأجنبية في طنجة قد أبدوا الرغبة بدورهم في تجديد اتفاقياتهم

السابقة مع المغرب. ونتيجة لذلك، كان يتعذر اتخاذ أي خطوة في الموضوع دون الحصول على موافقة جماعية في شأنه. وبهذه الخطة، حاول المخزن تكسير التعاون القائم بين هاي وفبير. غير أن الأمور اتخذت طابعا آخر حين قررت فرنسا على نحو لم يكن متوقعا الدخول كطرف مساند لألمانيا وبريطانيا في الوقت نفسه، مما عزز الجبهة الأوروبية المناوئة للمخزن. وبهذا اضطر المولى الحسن، تحت الضغط وتكتل الأوروبيين في جبهة واحدة، إلى الدخول في مفاوضات مع مختلف الأطراف انتهت بتبني بعض المقترحات الجماعية؛ وحين عرضها على أنظار العلماء والعارفين بشؤون التجارة، اختلفت الأجوبة في تفاصيلها، لكنها أجمعت على رفض تسريح المواد الغذائية الحيوية وغيرها من دواب ومعادن لما يحتمل في تصديرها من إضرار بالرعية.

وعلى الرغم من تآزر الدول الأوروبية الثلاث وتحالفها، فقد تمكن المولى الحسن من أن يرفض ولو مؤقتا مقترحاتها التي كانت تهدف في عمقها إلى إثارة مزيد من المتاعب الاقتصادية للمغاربة حكاما ومحكومين. وكان ذلك فشلا ذريعا لدراموند هاي الذي كان يمني النفس بإنهاء مسيرته الدبلوماسية في المغرب بالتوقيع على معاهدة تجارية جديدة يمكن أن تفتح البلاد بشكل نهائي على الخارج وتدخلها في تيار المبادلات الدولية. وإذا كانت ألمانيا قد فشلت مؤقتا في تحقيق رغبتها في عقد معاهدة تجارية تمكنها من تعزيز نفوذها بالمغرب، فإن تقاعد دراموند هاي سنة 1886/1303 والتغيير الذي طرأ على الخط التقليدي للسياسة البريطانية تجاه المغرب في السنوات اللاحقة، ثم فشل المخزن في إبعاد "شركة شمال غرب إفريقيا" البريطانية المقيمة بطرفاية، كلها عوامل فسحت المجال أمام ألمانيا التي استغلت هموم المخزن ومتاعبه مع فرنسا، فانتزع ممثلها الكونت فون ططنباخ (Comte VonTattenbach) موافقة المولى الحسن على معاهدة تجارية مع بلده سنة 1890/1307، فحاول أن يرسي بها دعائم النفوذ الألماني بالمغرب خلال السنوات اللاحقة. وتؤكد المراسلات المتبادلة بين المخزن المركزي ومفوضية ألمانيا في طنجة أن ططنباخ صار يحظى بثقة كبيرة لدى المولى الحسن، فبدأ هذا الأخير يستشيره في القضايا الخاصة بعلاقات المغرب الخارجية. وهذه حظوة لم ينفرد بها في السابق ولمدة طويلة سوى البريطاني جون دراموند هاي. ومع ذلك، فإن العلاقات المغربية الألمانية لم تسلم من مظاهر التوتر؛ وتكفي الإشارة هنا إلى أزمة سنوات 1311-1314/1894-1897 التي أثيرت بسبب مقتل مواطنين ألمانيين أحدهما في الدار البيضاء والثاني في أحواز آسفي، وقد تخللها وصول قطع من الأسطول الألماني إلى المياه المغربية وانتهت بتسديد تعويضات مالية لأُسَرَي القتيلين.

وعلاوة على ذلك، واصلت فرنسا تعبيرها الصريح عن شهيتها الاستعمارية حين بدأت تمهد لإلحاق واحات توات المغربية بمستعمرتها في الجزائر منذ سنة 1891/1308. وازدادت

الأمور تعقيدا حين ترددت شائعات باحتمال مساندة بريطانيا لفرنسا في عزمها على احتلال تلك الواحات. أما علاقة المغرب مع إسبانيا فقد ظلت تتسم بالحذر من جراء التوتر المستمر بين الجالية الإسبانية بمليلية وقبيلة قلعية المتاخمة لها.

ومما ساهم في تأزم العلاقات المغربية الأوروبية أن قام الوزير الأول وكاتب الدولة في الخارجية البريطاني اللورد سالزبوري (Salisbury) بإلقاء خطاب بگلاسگو (Glasgow) في رمضان 1308/ماي 1891، أثار فيه الانتباه بقوة إلى أحوال المغرب وشجب نوعية العلاقات القائمة بينه وبين أوروبا، فوصفه بأسوإ التجاوزات واعتبره من أشد البلاد قسوة وأكثرها جهلا، وبأنه بلد متخلف عن كل ما يمكن أن يؤدي إلى ازدهار البشرية، بل إنه ذهب إلى القول بأنه لا يستبعد أن يصبح المغرب مصدر إزعاج كبير لأوروبا ويهدد السلم في أرجائها. وعقب هذا الخطاب المدوي، عين تشارلز إيوان-سميث (Charles Euan-Smith) وزيرا مفوضا وقنصلا عاما جديدا لبريطانيا في المغرب قادما إليه من زنجبار بعد أن نجح في إلحاقها بالتاج البريطاني.

وعلى إثر الزيارة الصاخبة التي قام بها هذا الدبلوماسي إلى فاس سنة 1892/1309 – وهي الزيارة التي شكلت نموذجا لأعلى مستويات الضغوط الأجنبية التي تعرض لها المخزن الحسني على الإطلاق خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي –، شهدت العلاقات مع بريطانيا توترا غير مسبوق. فعند قدومه إلى القصر الملكي أخبر السلطان في جلسة خاصة مصغرة بأن زيارته تهدف إلى تحقيق أربعة مطالب تتلخص في مراجعة بنود اتفاقية 1856/1273، والاستجابة لـ"شكايات" الرعايا البريطانيين والمحميين والنظر في إمكانية السماح للبريطانيين بتملك الأراضي والعقارات، بالإضافة إلى إيجاد حل لقضية الشركة التجارية البريطانية المستقرة بطرفاية. وتبين من مقترحات إيوان-سميث أن مقتضيات الاتفاقية الجديدة التي ينوي عرضها على السلطان تسعى إلى تجاوز كل المعاهدات التي سبق للمغرب أن وقعها مع جميع الدول الأجنبية حتى حدود سنة 1890/1307. وعلى الرغم من الاعتراض الذي أبداه المولى الحسن في البداية، فقد انتهى به الأمر إلى قبول الشروع في مباحثات مع المبعوث البريطاني. غير أن مطالب هذا الأخير ومقترحاته ما فتئت تتزايد، فدعا إلى إنشاء محاكم مختلطة، واقترح مراجعة اتفاقية مدريد الدولية لسنة 1880/1297، وطالب بأمور أهمها إنشاء نيابة قنصلية بمدينة فاس يرفع فوقها العلم البريطاني، والحصول على امتياز لمد خط تلغرافي من طنجة إلى الصويرة.

وبديهي أن فرنسا وإسبانيا وحتى ألمانيا أوجست خيفة من هذه السفارة فتحركت جميعها وبطرق شتى لتدبير المكائد وترويج الإشاعات الكفيلة بعرقلة أعمال إيوان-سميث وإفشال مهمته، وذلك ما كان يتمناه المولى الحسن في الواقع. وتدريجيا بدأت علامات التوتر تلوح في الأفق بين الجانبين، بفعل سياسة المماطلة والتسويف واتهام ممثل بريطانيا للمخزن

بالتقلب المتكرر في مواقفه بل وبالتنكر السريع والمفاجئ لبعض تعهداته أثناء المباحثات. واشتدت الأزمة، حين أقدم إيوان-سميث على تمزيق مسودة النص المغربي البديل لمشروع الاتفاقية موضوع المفاوضات الجارية، بل إنه اتهم وزراء المولى الحسن بأنهم عرضوا عليه رشوة مالية مقابل سحبه لكل مطالبه المتعلقة بالاتفاقية الجديدة. وإذا كان من الصعب جدا الحسم في صحة هذه الاتهامات، فالثابت أن إيوان-سميث لم يتردد في الإقدام على خطوة جريئة تمثلت في محاولة رفع علم بلاده يوم عيد الأضحى فوق دار التاجر البريطاني ماك لاود (Macleod) بصفته أول نائب قنصلي لبريطانيا عين في فاس يوم 8 ذي الحجة 4/1309 يوليوز 1892. ثم أعلن عن عزمه على فتح نيابتين قنصليتين أخريين في مراكش ومكناس، وهي مبادرة لم يسبق لأي دولة من الدول التي لها علاقات دبلوماسية مع المغرب أن تجرأت على القيام بها من قبل، على الرغم من إقرار نصوص المعاهدات الثنائية بذلك.

كانت غاية إيوان-سميث من هذه الضغوط أن يرغم المولى الحسن على الرضوخ لمطالبه. والظاهر أن هذه الإستراتيجية تقوم على اقتناعه الشديد بأن المغاربة لا يقبلون – على حد قوله – تقديم تنازلات إلا بالتخويف والتهديد باستعمال القوة. غير أن الدسائس التي حاكتها فرنسا وألمانيا أثناء وجود المبعوث البريطاني في فاس، قد ساهمت إلى حد بعيد في تمكين المولى الحسن من الصمود في وجه تلك الضغوط القوية. وبينما عاد إيوان-سميث إلى طنجة خاوي الوفاض، رفع السلطان احتجاجات شديدة اللهجة في شأنه إلى الحكومة البريطانية أدت إلى إقالة هذا المبعوث غير المتبصر. ومع ذلك، فقد أحدثت سفارة إيوان-سميث هذه إلى فاس شرخا عميقا في العلاقات التقليدية بين المغرب وبريطانيا في الوقت الذي استفادت منها إلى حد بعيد كل من فرنسا وألمانيا بطبيعة الحال، ولم يتم تجاوز نتائجها السلبية إلا على يد السير أرثور نيكولسن (Arthur Nicolson) الذي عين في أكتوبر 1895 وحاول إحياء النفوذ البريطاني في المغرب وإعادته إلى الواجهة عند مطلع القرن العشرين الميلادي.

أما بالنسبة للعلاقات المغربية الإسبانية فإن الحكومات الإسبانية المتعاقبة ظلت وفية لسياستها تجاه المغرب وهي سياسة تتلخص في القيام بين الفينة والأخرى بعمل عسكري يمكنها من تأكيد عزمها الشديد على تشبثها بحضورها الوازن وتحقيق مكاسب فعلية في أرض المغرب. وهكذا فبينما كان المولى الحسن يتهيأ للخروج في حَرْكته إلى تافيلالت والمناطق الجنوبية، تحركت إسبانيا من جديد لتفجير أزمة إضافية مع المغرب سنة 1893/1310. وتعود جذور هذه الأزمة الجديدة إلى خمسينيات القرن التاسع عشر الميلادي على الأقل، حين أُبرمت تسوية بين الدولتين وافق

100. المولى الحسن في استقبال سفارة أجنبية

فيها المخزن على توسيع رقعة مليلية لفائدة الإسبان. وكان لبريطانيا دور أساسي في تحقيق تلك التسوية بحكم اهتمامها الإستراتيجي البالغ والخاص بمنطقة البحر الأبيض المتوسط. ولما انتهت حرب تطوان بعقد اتفاقية 1861/1278، اضطر المغرب للتنازل لإسبانيا عن مجال يبلغ حوالي ألف وخمسمائة هكتار يقع عند مشارف مليلية طالبت به هذه الأخيرة بدعوى الاحتماء من جيرانها الريفيين. وفي السنوات الممتدة بين 1860/1277 و1872/1289 شن الريفيون ثلاث هجمات عنيفة على الإسبانيين في مليلية، فعولجت الوضعية سلميا بتدخل من المخزن. وابتداء من سنة 1884/1301، قررت الحكومة الإسبانية تنفيذ مخطط دفاعي يتمثل في بناء سلسلة من الأبراج المتباعدة عن بعضها، ولم يبق سوى بناء برج أخير عند ضريح سيدي ورياش القريب من المقبرة الإسلامية الممتدة في أراضي قبيلة فرخانة لكي تُستكمل به مجموعة الأبراج الكفيلة بتوفير الحماية المرغوب فيها. إلا أن قبيلة قلعية قد أصرت على الرفض الشديد لبناء السلطات الإسبانية في مليلية برجا جديدا فوق أرض يوجد بها ضريح سيدي ورياش الذي تتردد عليه نساؤهم للتبرك والزيارة. وبعد أن ألبت قلعية قبائل ريفية أخرى، تم الهجوم في فجر يوم 21 ربيع الأول 2/1311 أكتوبر 1893، بأعداد كبيرة على البرج الذي كانت أعمال بنائه جارية على قدم وساق فهدموا ما تم بناؤه حتى ذلك الحين.

لقد عرفت هذه المواجهة تعقيدات خطيرة سقط فيها الضحايا من الجانبين الريفي والإسباني، وعرفت ذروتها بمقتل الجنرال مارگايو (Margallo) يوم 16 ربيع الثاني 27/1311 أكتوبر 1893. وعلى إثر ذلك استدعت إسبانيا تعزيزات عسكرية للتوجه نحو مليلية وبدأ الرأي العام الإسباني ينادي بشن حرب واسعة النطاق على المغرب. وبالنظر إلى وجود السلطان بنواحي تافيلالت كما أسلفنا، فقد صعب على المخزن اتخاذ أي تدابير لإعادة الهدوء بين الريفيين وإسبانيا. وبعد أسبوعين انتدب المولى الحسن أخاه مولاي عرفة لتهدئة الريفيين وإجراء مباحثات أولية مع الإسبانيين. وبعد مفاوضات طويلة لم تخل من مظاهر التوتر، حل المارشال كامبوس (Campos) القائد الأعلى للجيوش الإسبانية بمراكش في نهاية جمادى الثانية 1311/دجنبر 1893، لتحقيق تسوية نهائية نيابة عن عاهله ألفونسو الثالث عشر (Alfonso XIII). وبفضل وساطة عدة دول أوروبية، أُبرمت اتفاقية ثنائية يوم 27 شعبان 5/1311 مارس 1894، وافق فيها المخزن على الشروط الإسبانية الهادفة إلى تطبيق مقتضيات كل الاتفاقيات السابقة المبرمة بين البلدين في شأن حدود مليلية مع أداء غرامة مالية قدرها أربعة ملايين من الريالات.

وقبل أن يشرع المغرب في الوفاء بالتزاماته المالية هذه حدث أن فارق السلطان المولى الحسن الحياة يوم 3 ذي الحجة 7/1311 يونيو 1894، فبويع ابنه المولى عبد العزيز على صغر سنه خلفا له تحت الوصاية الحازمة للحاجب أحمد بن موسى، المشهور باسم بَّاحماد. ويمكن اعتبار الست سنوات التي أمسك فيها باحماد بزمام الأمور إلى أن توفي سنة 1900/1318

امتدادا لعهد المولى الحسن. فلقد تمكن باحماد من احتكار اختصاصات مخزنية كثيرة أحكم القبضة عليها بمساعدة إخوته، فأفلح في مواجهة الضغوط القوية التي لم تتوقف أي دولة أجنبية عظمى كانت أم ثانوية عن ممارستها على الدولة المغربية بما من شأنه أن يتيح مزيدا من التغلغل الأجنبي في البلاد وأن يستجيب لرغبات تلك الدول الهادفة إلى استغلال المغرب واستنزاف خيراته. وهكذا نجح باحماد سنة 1895/1312، عن طريق المفاوضات، في إبعاد شركة شمال غرب إفريقيا البريطانية الآنفة الذكر مقابل تعويضات مالية قدرها خمسون ألف جنيه إسترليني لأصحاب الشركة. على أن الجانب الأهم في هذه التسوية هو انتزاع الاعتراف الرسمي من الحكومة البريطانية بأن حدود المغرب تمتد إلى ما وراء وادي درعة؛ وعلى العكس من هذا، فعلى الرغم من المحاولات المتكررة التي قام بها باحماد من أجل الحيلولة دون إلحاق فرنسا لواحات توات بمستعمرتها في الجزائر فإن هذه الأخيرة قد استطاعت أن تحقق مبتغاها بعد وفاته.

أشكال الحفاظ على الهوية الثقافية

على الرغم مما شهدته البلاد من مخاض سياسي واجتماعي ناتج عن عواقب التدخل الأجنبي وما صاحبه من ضغوط متعددة الأشكال، فقد حاول المغاربة تحصين كيانهم الثقافي بالحرص الشديد على الوفاء لمقومات التراث الإسلامي، وخاصة في مجال إنتاج المعرفة وترويجها داخل المؤسسات التربوية القائمة وبين مختلف العناصر المكونة للمجتمع. وإذا كان العثمانيون قد بادروا، بحكم تفتحهم النسبي على الغرب، إلى تبني الطباعة منذ سنة 1727/1139، فإن المغاربة قد ترددوا في شأنها إلى سنة 1864/1281، حين أقدم قاضي تارودانت محمد الطيب الروداني على جلب مطبعة حجرية من مصر على نفقته، فحازها منه المخزن، وتقرر الشروع في استعمالها أولا بمكناس ثم بفاس تحت اسم "المطبعة السعيدة". ويعتبر هذا التحول حدثا بارزا كان له أثره الواضح في الحياة الثقافية والفكرية والعلمية في مغرب ما قبل الحماية لأن الساهرين على حماية المعرفة وصيانتها والمحسدين لتعاليم المذهب المالكي في المغرب كانوا قد شرعوا في تغيير مواقفهم السابقة في مجال صناعة الكتاب للتوجه تدريجيا نحو أنظمة جديدة انتهت بالانتقال من عالم المخطوط إلى مجال المطبوع ولو في صورته الحجرية التي اعتبروها أداة ناجعة للحفاظ في الوقت نفسه على استمرارية الخط المغربي وقدسيته دون القضاء على نشاط النساخين. وعلى الرغم من إدخال المطبعة، فإن نصف الكتب المطبوعة ما بين 1865/1282 و1920/1338 لم تهتم سوى بموضوعين أساسين هما الفقه والتصوف؛ وعلى العكس من هذا، فقد ظل نسخ المخطوطات نشيطا في مختلف المراكز العلمية التقليدية.

وبالنسبة لإنتاج المخطوط، قدم محمد المنوني في كتابه **تاريخ الوراقة المغربية** سجلا وافيا بالمخطوطات التي نُسخت قبيل بزوغ عصر الطباعة في المغرب ما بين 1790/1204

و1865/1282 دوّن فيه ما أنتجه مائة وعشرون ناسخا من المخطوطات المتصلة بمختلف العلوم الإسلامية. ويمكّن الجرد العام لمواضيع المؤلفات المحررة ما بين 1800/1214 و1865/1282 من الخلوص إلى أن حوالي تسعين ناسخا قد انشغلوا أساسا بالمواضيع المرتبطة بعلوم الحديث والفقه وعلوم الشريعة والتصوف والشعر بينما كانت المؤلفات المعتنية بحقلي الحساب والهندسة في غاية الندرة.

وهكذا يتبين أن كتب الحديث قد احتلت المرتبة الأولى لدى الأوساط العلمية والاجتماعية بالمغرب وخاصة منها كتاب **صحيح البخاري**. وتجدر الإشارة إلى أن هذا المؤلف قد حظي بمكانة خاصة منذ عهد أحمد المنصور السعدي الذي يبدو أنه أول من أمر بتنظيم قراءته بالمساجد عند الأزمات وخلال الاحتفالات المقامة بمناسبة عيد المولد النبوي. كما اشتهر المولى إسماعيل بتقديسه لهذا الكتاب إلى أبعد الحدود حيث طالب جيش العبيد بأداء قسم الولاء عليه كما سبقت الإشارة. أما المولى سليمان فقد أحرز درجة العالم المتخصص في تدريس صحيح البخاري، بينما بلغ الأمر بالمولى الحسن أن خصص جوادا مُزينا لحمل هذا الكتاب يسير حذو حصانه الخاص أثناء تنقله في حركاته المشهورة، وذلك على سبيل التبرك.

وكانت مادة الفقه تأتي في المرتبة الثانية من حيث المواضيع التي شملتها الكتب الأكثر تداولا في هذه الحقبة كما سبقت الإشارة. فقد كانت متون **الموطأ** لمالك بن أنس و**المختصر** لخليل بن إسحاق و**شرح الخرشي على المختصر** و**التحفة** لابن عاصم تمثل النصوص الأساسية للمنظومة التعليمية القائمة آنئذ. وكانت **الأجرومية** لابن أجروم و**الألفية** لابن مالك من أبرز الأرجوزات الموظفة لتيسير حفظ قواعد اللغة بينما غابت كتب المنطق وعلم الكلام ذات الطابع النقدي غيابا شبه مطلق. وإذا كانت الثقافة الغربية الحديثة قد وظفت العلوم البحتة من رياضيات وهندسة وفلك في تطوير الحضارة المادية، فإن الغاية من تعلم الحساب والفلك في مغرب ما قبل الحماية كانت تروم خدمة الجانب الديني من أمور الدنيا. فكانت المنظومات الموضوعة لتعلم مادة الحساب مثل **الرغائب** للقلصدي تُستعمل أساسا لتقسيم الإرث بينما كانت أرجوزة **عقد اليواقيت** للوزّكاني في علم الفلك توظف لضبط أوقات الصلاة وتواريخ الأعياد الدينية. وهكذا يتبين أن استمرار تحكم العلماء في النظام التربوي علاوة على النظام القضائي قد أدى إلى انتشار طريقة الحفظ في الميدان التعليمي – سواء في الكتاتيب القروية أو الحضرية المعروفة بـ"المسيد"، بل وفي جامع القرويين ذاته –، على الرغم من ظهور الطباعة التي كان من المفروض أن تسهم في تقليص نفوذهم.

واعتبارا لطابعه الشفهي ورغم شعبيته الكبيرة المرتبطة بالحضور القوي لمؤسسة الزوايا ومكانتها ونفوذها الروحي في المجتمع، فإن الإنتاج في مجال التصوف قد ظل دون مستوى المجالات الآنفة الذكر، وذلك على الرغم من بروز مجموعة من الزوايا كالزاوية الناصرية والوزانية والكتانية والدرقاوية والتيجانية والحراقية والريسونية وغيرها كثير. أما الطرق الشعبية مثل العيساوية والحمدوشية والگناوية، فإنها لم تحظ بكبير عناية من قبل مؤلفي هذه الحقبة.

على أن سيادة هذا النمط من الإنتاج الفكري التقليدي، لم تحل دون ظهور بعض الإرهاصات الدالة على الاهتمام بربط الهوية الثقافية الأصلية بنوع من نزوع بعض شرائح النخب إلى التحديث كما أثبته محمد المنوني في كتابه **مظاهر يقظة المغرب الحديث**، حيث أورد جملة من المستندات التي تهم الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لمغرب ما بين 1830/1246 و1912/1330، مما يدل على وجود رغبة إصلاحية أكيدة تتوخى التحديث على مختلف المستويات الإدارية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، وذلك بغية مواجهة الضغوط الأجنبية المتلاحقة.

المخزن ومحاولات الإصلاح (1255-1318/1840-1900)

إذا كان مفهوم الإصلاح بوجه عام يعني محاولة تغيير وضعية ما من حالة متردية إلى وضعية أحسن منها، فإن هذا المفهوم كان ينطوي بالنسبة للمغرب على دلالات متداخلة. ذلك أن الإصلاح كان ينطلق في الغالب قبل القرن الثالث عشر الهجري/التاسع عشر للميلاد من فعل تلقائي ودوافع داخلية سياسية أو دينية أو اجتماعية أو اقتصادية. أما في الفترة الموالية التي تهمنا فإنه قد أضحى مرتبطا بتحديات خارجية مفروضة على المغرب من لدن الدول الأجنبية، بحيث أصبحت محاولات الإصلاح المخزنية في معظمها ردود أفعال لمواجهة أخطار التدخل الأجنبي وهيمنة الحضارة الوافدة. وهكذا عرف مفهوم الإصلاح صراعاً بين معنى التقدم بما هو تطور نحو الأفضل، ومعنى التحول بما هو انسلاخ من الذات والهوية وانفصال عن الجذور.

هذا ونظرا لما عرفه القرن الثالث عشر الهجري/التاسع عشر الميلادي من أحداث هامة متسارعة، فإن المخزن وجد نفسه مضطرا تحت التأثير الأوروبي لاتخاذ جملة من التدابير الإصلاحية شملت عدة مجالات أهمها تلك المتصلة بتنظيم الإدارة والجيش ومحاولة النهوض بالاقتصاد. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن بريطانيا العظمى قد انفردت من بين الدول الأوروبية بتقديم مقترحات إصلاحية حثيثة على يد ممثلها في طنجة، جون دراموند هاي، الذي كان يتحين الفرص لدعوة كل من السلاطين الثلاثة الذين عاصرهم لإثارة انتباههم بصفة متكررة إلى أهمية التعجيل ببعض تلك الإصلاحات بدعوى النهوض بالاقتصاد والرفع من القدرة الشرائية للمغاربة. غير أن تلك الدعوات، على الرغم من نجاعتها في إطار النظرية الاقتصادية الليبرالية، إنما كانت تهدف في العمق إلى تدعيم المصالح البريطانية التي أصبحت تحتل الصدارة في المبادلات التجارية للمغرب مع الخارج. أما فرنسا وإسبانيا، فقد بذلتا كل ما في وسعهما لنيل نصيبهما من المكاسب الناجمة عن التدخل الأجنبي في البلاد كما سعتا لإفشال كل مبادرة إصلاحية يمكن أن تقويها وتمكنها من الصمود في وجه الأطماع الأجنبية.

الإصلاحات الإدارية

كان على الجهاز المخزني - باعتباره سلطةً مسؤولة عن حماية البلاد وتسيير شؤونها - أن يخوض غمار المواجهة غير المتكافئة مع القوات الأوروبية طوال القرن التاسع عشر الممتد، وأن يُدخل بعض التغييرات على بنيته الإدارية التقليدية لتكييفها مع المستجدات الناجمة عن الضغوط الأجنبية.

بنية الجهاز المخزني

من المعلوم أن الجهاز المخزني التقليدي قد اتسم في النصف الأول من القرن التاسع عشر ببساطة التركيب وتواضع الإمكانيات، إذ كان يعتمد أساسا على عدد محدود من الأفراد تُسند إليهم مهام مخزنية تتناسب ومؤهلاتهم الشخصية وتستجيب لانشغالات السلطان وقراراته الظرفية أكثر مما تحتكم إلى أعراف ومساطر إدارية قارة. وكان تقلُّد تلك المهام ينحصر في عدد من البيوتات المشهورة التي تتوارثها لعدة أجيال. ويمكن التمييز في هذا الجهاز بين مستويين أحدهما مركزي والآخر محلي ؛ وعلى رأس الهرم المخزني يوجد مقام السلطان.

وهكذا يعتبر السلطان أهم شخص في هذا الجهاز، فهو يستمد المشروعية من البيعة ومن نسبه الشريف باعتباره أميرا للمؤمنين. تقع نُصرته في خطب الجُمَع والأعياد بصفته رمزاً لأعلى سلطة دينية وهذا ما يُمثل قوته الرمزية والروحية، بينما تتمثل قوته المادية في إشرافه على شؤون الدولة بمختلف جوانبها الإدارية والمالية والعسكرية وبذلك يجمع بين السلطتين الدينية والدنيوية في آن واحد، أي بين الإمامة والملك، حسب التعبير الخلدوني. وانطلاقا من وضعه كإمام، يحق له أن يُلزم الرعية بالجباية الشرعية ويستنفرها استعدادا لمواجهة أي اعتداء خارجي حفاظا على كيان الأمة.

وبجانب السلطان يوجد الحاجب وقواد الجيش والوزراء أو الكتَّاب والأمناء. وأهم شخص بعد السلطان من الناحية النظرية هو الحاجب السلطاني، وقد يرتقي أحياناً إلى مرتبة الصدارة، فيسمى آنئذ بالصدر الأعظم، أي المساعد الأول للسلطان. وكان يشرف على جهاز متكامل من الخدام داخل البلاط، يرأسهم قائد المشور؛ ويتكون هذا الجهاز من عدة هيآت مهنية متخصصة تدعى ''الحنطات'' أو ''الحناطي'' تتكلف بتلبية مختلف حاجيات السلطان والحريم والحاشية. كما كان يتولى النظر في شؤون الأمن الداخلي بالإشراف عن كثب على شؤون العمال والقواد. وتجدر الإشارة إلى أن معظم عناصر هذا الجهاز المركزي كانت ترافق السلطان خلال حَرَكاته عبر مختلف جهات البلاد وأثناء إقامته في مختلف الحواضر الكبرى كفاس ومراكش ومكناس والرباط.

أما في المستوى المحلي فإن الجهاز المخزني يتكون حسب الحواضر والبوادي من العمال والقواد والباشاوات والقضاة والعدول ونظَّار الأحباس، وهم الذين يتولون القيام بالمهام

الإدارية والقضائية، يساعدهم في ذلك الشيوخ (أو إمغارن بالأمازيغية) والمقدمون والجرّاية والأعوان، علاوة على المحتسبين والأمناء المكلفين بتحصيل الجبايات والمستفادات. وبين الفينة والأخرى كانت تظهر في هذا الجهاز المحلي بعض الزعامات التي تتوق إلى الاستئثار بالسلطة وبمداخيل الجبايات، فيتصدى لها المخزن المركزي.

تطور الجهاز المخزني

والملاحظ بالنسبة لمجموع هذا الجهاز المخزني أنه قد شهد تطورات عامة خلال القرن التاسع عشر الممتد. فعلى سبيل المثال يمكن الإشارة إلى أن عدد الكتاب قد تقلص في النصف الأول من هذا القرن من ثلاثين كاتبا في عهد سيدي محمد بن عبد الله إلى عشرين في عهد المولى سليمان. وقد تعزى هذه الظاهرة إلى الطواعين والمجاعات التي تعاقبت على البلاد في مطلع القرن، ولربما ردت من جهة أخرى إلى محدودية المهام المنوطة بهذا الجهاز سواء على المستوى الداخلي أو على مستوى العلاقات مع الخارج. أما منصب الوزير فلم يكن متوفرا بالمفهوم المتعارف عليه، وإنما كان هناك أعوان رئيسيون إلى جانب السلطان يمارسون اختصاصات مختلفة غير محددة، إذ كانوا يتصرفون بأمر منه، ويراسلون ممثلي الدول الأجنبية، ويُقلَّدون مهام سامية مثل السفارات وقيادة الجيش، ومباشرة أمور معينة تخص القبائل.

على أن النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي، سيشهد تطورا على مستوى الجهاز المخزني، إذ تم الشروع في التحديد التدريجي للاختصاصات الوزارية، وذلك على إثر التدخل الفرنسي بالجزائر وانهزام المغرب في معركة إسلي وحرب تطوان، حيث أضحى من المتحتم إعادة النظر في هيكلة هذا الجهاز تمشيا مع الواقع الجديد.

وهكذا قام السلطان محمد بن عبد الرحمن بإصلاح اكتفى فيه بإنشاء وزارتين هما وزارة الحرب ووزارة العدلية، وهو ما يتناسب مع متطلبات الظرفية التي جاءت بعد أحداث حرب تطوان، مما استلزم تنظيم الجيش للمواجهة الخارجية من جهة، والاهتمام بشؤون العدالة لتهدئة الأوضاع الداخلية من جهة أخرى. ولم تستكمل الوظيفة الوزارية صورتها إلا في عهدي مولاي الحسن ومولاي عبد العزيز وذلك بإنشاء وزارات جديدة مع تحديد مهام كل منها. وبالتالي فقد أصبح المخزن يتوفر على عدة وزارات هي: وزارة الصدارة، ويتولاها الصدر الأعظم؛ والخارجية، وكانت تسمى وزارة الأمور البرّانية أو وزارة البحر، ويتولاها نائب السلطان بطنجة، وهو مكلف بالمفاوضات مع ممثلي الدول الأجنبية والنظر في الشؤون التجارية والدبلوماسية؛ ووزارة الحربية، ويسمى صاحبها "العلاف"، ويتولى قيادة الجيش وتدبير شؤونه؛ ووزارة الشكايات التي تقوم مقام وزارة العدل في تلقّي الشكايات وعرضها على السلطان؛ ووزارة المالية، ويتولاها "أمين الأمناء" وهو بمثابة "وزير المالية" الذي يشرف على بيت المال، ويراقب جميع المداخيل والمصاريف.

ملحوظة : لا يدل الترتيب الوارد في هذا الجدول بالضرورة على وجود تراتبية فعلية صارمة في الجهاز المخزني.

ونظرا لتعاظم حاجيات المخزن المالية الناتجة عن تسديد الغرامة لفائدة إسبانيا والقرض الانجليزي ومصاريف المشاريع الإصلاحية المختلفة، وحرصا على الحد من التلاعبات في مداخيل الجمارك، فقد سعى المخزن إلى إصلاح جهاز الأمناء - وخصوصاً أمناء المراسي- ابتداء من سنة 1861/1278 في عهد سيدي محمد بن عبد الرحمن ثم في عهد المولى الحسن. وهكذا وقع تحسين الأحوال المادية للأمناء بإحداث نظام الرواتب الشهرية وإقرار العقوبات الصارمة في حق المتلاعبين منهم ومنع العمال والقواد من التدخل في اختصاصاتهم، وأُلحِق بهم مستخدمون من عدول وريَّاس المراسي وخلفائهم، كما صدر قانون منظم للمراسي. ومن الجدير بالتنبيه أن إصلاح جهاز الأمناء كان من بين أكثر المحاولات الإصلاحية نجاحا. وهكذا فقد تطور الجهاز المخزني واكتملت تركيبته عبر القرن الثالث عشر الهجري/التاسع عشر الميلادي على الشكل الوارد أعلاه (ص 484).

والخلاصة أن هيكلة الجهاز المخزني قد تتلاءم على المستوى الوظيفي مع خصوصية كل مستوى من المستويين. بمعنى أن المخزن المركزي ينكب أساسا على الشؤون العامة وقضايا الدفاع والعلاقات الخارجية، بينما يختص الجهاز المحلي بمعالجة القضايا المحلية المرتبطة بالعلاقات الاجتماعية والاقتصادية بكل من المدن والوسط القبلي. على أن الأمر لم يكن دائما كذلك، إذ أن سياسة السلطان والطريقة التي ينتهجها في مجال الحكم والجباية لم تكن تفصل بين مهام الجهازين؛ ونظرا لسعة نفوذ السلطان وامتداد ظله عبر سائر الجهات خاصة في عهد المولى الحسن، فإن الجهاز المركزي لم يكن يتردد في التدخل في الشؤون المحلية كلما اقتضت الضرورة ذلك كأن يقوم السلطان بفض النزاعات والاضطلاع بمهمة التحكيم، أو يرأس حركات إلى مختلف القبائل لحل المشاكل المحلية مثل الامتناع عن أداء الجبايات أو قيام الانتفاضات أو ظهور زعامات محلية.

وللحد من سلطة هذه الزعامات المحلية، كان المخزن يتبع خطة متعددة المستويات قوامها الرفع من عدد القياد إلى حد الإفراط وإقرار نفوذ أعيان القبائل لتوظيف سلطة الأعراف المحلية التي قد تنافس المركز. ومن الجدير بالملاحظة أن معظم أعضاء هذا الجهاز لم يكونوا يتقاضون رواتب محدَّدة ولا منتظمة مما كان يترتب عنه بالضرورة ابتزاز الرعية من لدن بعضهم بالإضافة إلى انتشار الرشوة والمحسوبية والفساد، حتى إن بعض الدول الأجنبية خاصة بريطانيا طالبت المخزن بإصلاح يضمن لخدامه رواتب قارة. غير أن عجز بيت المال لم يكن ليساعد على تحقيق مثل هذا الإصلاح. ومن ثم، يمكن فهم مدى حرص المخزن على تحصيل الجبايات لأن كثيراً من الإجراءات الإصلاحية كانت تتوقف على امتلاك الأموال الناضَّة مما له صلة بالمكوس والتجارة، فتكون التجارة بذلك هدفا لمختلف التدابير الإصلاحية نظرا لارتباطها بموارد الدولة الممهدة لتحديث الإدارة المخزنية والجيش.

خريطة 27 – أهم حركات السلطان المولى الحسن ما بين 1873 – 1894

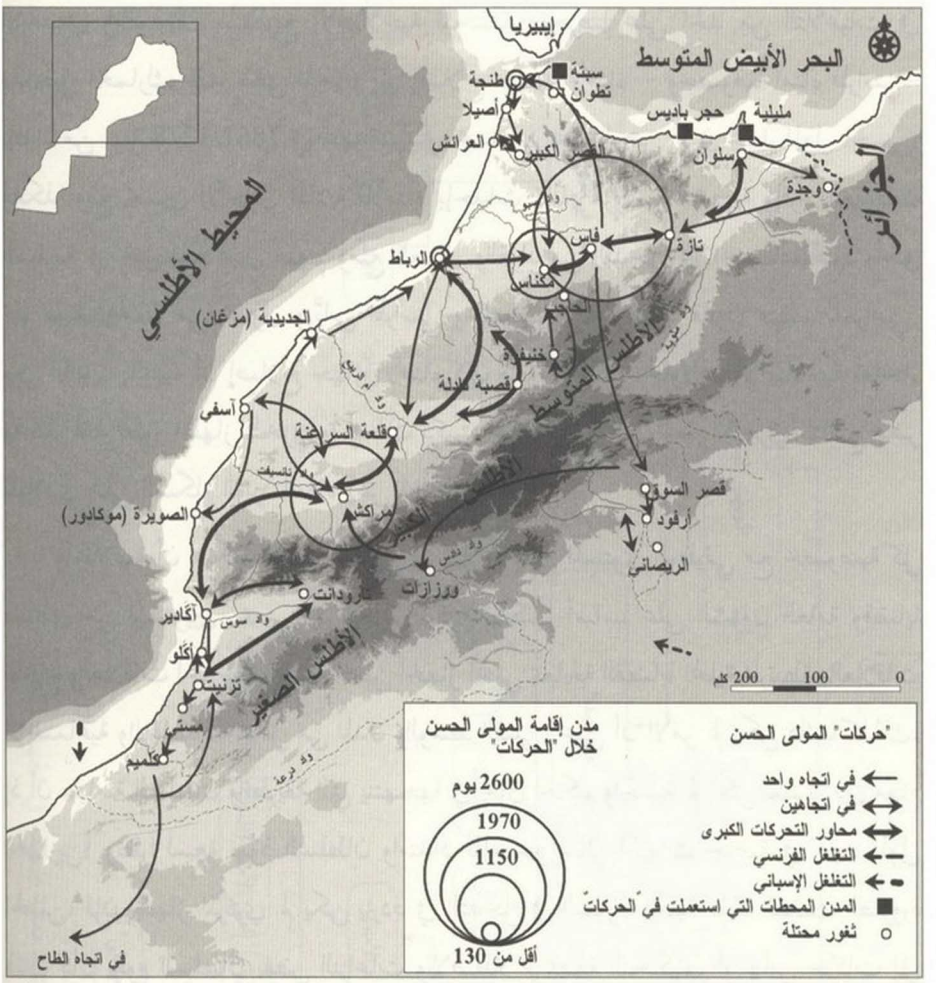

عن محمد أعفيف ومصطفى عياد، خريطة حَرَكات المولى الحسن، منشورات كلية الآداب و العلوم الإنسانية، الرباط، 1981.

العلماء كسلطة وسط لا محيد عنها

بالموازاة مع الجهاز الإداري المخزني، كان للعلماء في جملتهم خلال هذه الفترة حضور وازن في الحياة الاجتماعية والسياسية. ومع أنهم لم يكونوا يمتلكون اختصاصات رسمية محددة، إلا أنهم كانوا يشكلون مصدرا أساسيا لسلطة دينية وأدبية بصفتهم حماة للشريعة الإسلامية يمارسون رقابتهم على الأعوان والرعية معا وتراعى حرمتهم من قبل السلطان. وكان السلطان يستمد منهم مشروعية القرارات التي يتخذها، إذ كانت لهم مكانة متميزة في مراسيم البيعة إلى جانب الوزراء والأمناء والتجار وقادة الجيش، كما أن السلاطين كانوا يستشيرونهم في مهمات الأمور مثل قضايا الجهاد وإصلاح الجيش وشؤون التجارة والمكوس والجبايات والنقود وتجاوزات بعض الذميين والمحميين.

وكان لبعض العلماء مواقف حاسمة في عدة نوازل كالتي تتعلق بالدعوة إلى الجهاد لمواجهة التهديدات الأجنبية وفرض التوظيفات المالية لدعم الإصلاحات المخزنية التي لا تتناف مع

مقتضيات الشرع. ومن هذه الزاوية، تكررت حالات التحفظ والرفض لدى هؤلاء العلماء تجاه مقترحات إصلاحية معينة باعتبارها كانت مفروضة من قبل الأجانب لغير صالح البلاد (انظر الملحق رقم IV). ومن ثم، يمكن فهم العداء الصريح الذي كان يكنه بعض ممثلي الدول الأجنبية للعلماء وتشديدهم على دعوة السلاطين إلى الاقتصار في استشارتهم على القضايا الدينية، دون الرجوع إليهم كلما تعلق الأمر بشؤون السياسة والاقتصاد. غير أن موقف السلاطين قد تلخص بانتظام في أن أي معاملة -كيفما كان نوعها- راجعة بالضرورة إلى أحكام الشريعة.

المحاولات الإصلاحية في المجال العسكري

من المعلوم أن الجيش المغربي قد اشتهر بالقوة والفعالية منذ انتصاره على البرتغال في وقعة وادي المخازن سنة 1578/986 وخاصة في مجال البحرية العسكرية، إذ كانت القرصنة المغربية -على غرار مثيلتيها الجزائرية والتونسية- مما يحسب له حسابه من قبل الأوروبيين. غير أن الأسطول المغربي ما فتئ يتدهور بفعل السياسة الانعزالية للمولى سليمان، وتأثير الضغوط الأوروبية ولا سيما البريطانية منها التي كانت تسعى إلى فرض حرية الملاحة والتجارة خدمة لتفوقها التقني والاقتصادي. وهكذا، فعلى الرغم من أن فكرة إحياء الأسطول قد خامرت ذهن السلطان عبد الرحمن بن هشام، فإنه اضطر مع ذلك إلى التخلي عن أي نشاط قرصني وإغراق جميع وحداته البحرية استجابة لضغوط الدول الأوروبية سنة 1827/1243.

وإذا كانت البحرية المغربية قد آلت إلى هذا الوضع، فإن الجهاز العسكري البري - وهو المتكون من القبائل وبعض الوحدات العسكرية النظامية التقليدية والمجندين من الحواضر - قد كشف بدوره عن العجز المطلق بانهزامه في معركة إسلي وحرب تطوان، وذلك بالنظر إلى ضعف التجهيز وانعدام الانضباط وانتشار الفوضى، مما أقنع السلاطين المتعاقبين خلال القرن التاسع عشر بضرورة إصلاح هذه الأوضاع.

المرحلة الأولى: انطلاق عملية الإصلاح

في هذه المرحلة، سعى كل من السلطانين عبد الرحمن بن هشام وابنه سيدي محمد إلى الشروع في المبادرات الإصلاحية. فبعْد معركة إسلي، أسند المولى عبد الرحمن رئاسة الجيش لولده سيدي محمد وهو خليفته، فقام بإحداث تنظيمات عسكرية على الطريقة التركية واستفاد من التجربة المصرية من خلال المؤلفات التي توصل بها من لدن محمد علي باشا، وعن طريق إرسال بعض الطلاب لدراسة العلوم الجهادية وتحصيلها بمصر. وسرعان ما تبين أن كلا النموذجيين مستعص على التطبيق بسبب عدم توفر الشروط الدقيقة التي أحدثت فيها هذه التنظيمات لدى الأتراك. على أن موضوع إصلاح الجيش أصبح في طليعة انشغالات النخبة

المتفتحة التي انكب بعض عناصرها على وضع جملة من التآليف المستجدة غير المتداولة في إصلاح الجيش وإعادة هيكلته[4].

وحينما تولى محمد بن عبد الرحمن أمر البلاد، وحرب تطوان قائمة، استفتى عشرة من العلماء في شأن إصلاح الجيش لوضع حد للنقاش الدائر حول هذه المسألة في أوساط "العامة"، فأفتاه معظمهم بالتأييد، وبذلك شرع في الإجراءات التنظيمية التي شملت التدابير الآتية:

- إحداث وزارة خاصة بالجيش عين على رأسها مسؤول يدعى "العلاف الكبير"، وأول من تولى هذه المهمة الوزارية عبد الله بن أحمد البخاري، وهو من عائلة مخزنية ذات أصول بخارية مشهورة،كما أسندت مهمة تدريب الجيش إلى ضابط تونسي هو محمد بن أحمد بن الخوجة؛

- تنظيم الجيش في أسلحة ثلاثة، وهي سلاح الخيالة وسلاح المشاة وسلاح المدفعية، وكل منها تنقسم إلى عدة فرق تحتوي كل واحدة منها على 900 جندي مزودين بالسلاح الناري ومميزين بألبسة خاصة.

- ترميم أسوار بعض المدن مثل مدينة الجديدة وتقويتها بالمدافع مع بناء منار "أشقار" على الساحل قرب طنجة على يد مهندس فرنسي بين سنتي 1861/1278 و1864/1281، بالإضافة إلى تأسيس معمل للذخيرة قرب جامع الفنا بمراكش يسمى "فبريكة الحبة".

- تمويل الجيش بفرض إعانة على الرعية، وخصوصاً التجار في مختلف المراسي والمدن. ومن خلال الرسائل التي وجهها السلطان إلى أمنائه في هذا الشأن، يمكننا أن نتبين طبيعة نظرته لإصلاح الجيش، وهي نظرة تقوم على فكرة شائعة في الآداب السلطانية تتلخص في الجمع بين الجند والرعية والمال، ومفادها « ...أن الرعية لا يستقيم أمرُها إلا بجند قوي بالله، ولا جندَ إلا بمال، وهو لا يكون إلا من الرعية على وجه لا ضرر فيه » (محمد المنوني، **مظاهر**، 82/I).

المرحلة الثانية

وهي مرحلة تشمل عهدي السلطانين المولى الحسن والمولى عبد العزيز وإن كانت تعكس في الواقع اهتمام المولى الحسن بقضايا الجيش بوجه عام انسجاما مع مشاريع والده الإصلاحية في هذا المجال. فمن المعروف أن المولى الحسن قد أولى عناية خاصة للزيادة في أعداد الجند وإجراء التداريب والبحث عن التمويل بهدف التسليح والتكوين، وفرض على المدن توفير عدد من المجندين، فألزم فاس على سبيل المثال بخمسمائة جندي، والعدوتين

4 من بين هذه التآليف نذكر **رسالة العبد الضعيف إلى السلطان الأعظم الشريف** لابن عزوز المراكشي (1265/1848-1849) **وكشف الغمة ببيان أن حرب النظام حق على هذه الأمة** لمحمد بن عبد القادر الكردودي (1268/1852)، **وتاج الملك المبتكر ومواده من خراج وعسكر** لمحمد الفلاق السفياني (1278/1862)، **ومقمع الكفرة بالسنان والحسام في بيان إيجاب الاستعداد وحرب النظام** للغالي بن محمد اللحائي (1285/1869)، ثم أرجوزة بعنوان **تذكرة المجالس في علم المدافع والمهاريس** (كذا) للمكي بن قصابة الرباطي (1287/1871).

(الرباط وسلا) بستمائة، وغيرها من المدن بمائتين لكل منها. وبخصوص البوادي، ألزم عمال القبائل في الحوز والغرب ودكالة والشاوية والرحامنة وحاحا وغيرها بأعداد معينة، حتى صار عدد الجيش الحسني يناهز خمسة وعشرين ألف جندي؛ مما أدى إلى إحداث سجلات لتقييد العساكر ورُتبهم في كل جهة من الجهات.

وبخصوص التداريب العسكرية، أبقى السلطان على المدربين التقليديين الذين يتكونون حسب رتبهم من "قائد الرحا" ويترأس ألف جندي، و"قائد المائة" ويترأس مائة جندي، و"المقدَّم" ويترأس خمسة وعشرين جنديا وتسمى الربايع (ابن زيدان، **العز والصولة**، 190/II). كما اتخذ مدربين أجانب من بريطانيا وفرنسا وإسبانيا اشتهر من بينهم المدرب أو "الحرَّاب" الإنجليزي المعروف بالقائد هاري ماكلين (Harry Maclean) منذ 1877/1294 إلى أواسط العهد العزيزي والضابط الفرنسي جول إيركمان (Jules Erckman) الذي كان يدرب فرق المدفعية (الطّبجية).

وإلى جانب هذه الإصلاحات في الجيش النظامي، احتفظ المولى الحسن بالعادة القديمة في جَمْع الجند من متطوعة القبائل العربية والأمازيغية تفاديا لإرهاق بيت المال. أما من حيث تمويل الجيش، فقد نهج سياسة والده في فرض المعونة على الرعية، بعد أن أفتى له العلماء بذلك ومنهم علي السوسي السملالي في جوابه **عناية الاستعانة في حكم التوظيف والمعونة**. وقد خص المولى الحسن الجيش بقسط كبير من اهتمامه، إذ كان يحرص على حضور التداريب العسكرية بنفسه، ويستعرض وحدات الجيش، كما كان يعتني بوسائل التجهيز والتكوين ومختلف التحصينات في عدد من المراسي، ومن بينها بناء بُرجَي مرسى طنجة والبرج الكبير بالرباط. وقد عين لجنة لتفقد الشواطئ المغربية وبناء أبراجها وتجهيزها بالمدافع وتزويدها بما تحتاج إليه من البارود والبنادق وعدد العساكر، كما عين في كل مرسى مهندسا لتفقد التجهيزات وصيانتها.

101. صورة جوية لحصن هرفي بالرباط

وفي إطار هذا الاهتمام، حاول المولى الحسن بناء أسطول بحري حديث باقتناء بعض البواخر من أوروبا كلفها بمهمتي مراقبة التحركات الأجنبية ومحاربة التهريب على امتداد السواحل، فضلا عن المساهمة في نقل مختلف السلع والمؤن لفائدة المخزن استعدادا للحركات في المناطق النائية. وقد اشتهرت منها الباخرة المسماة "الحسني"، وكذلك باخرة أخرى تدعى "بشير الإسلام بخوافق الأعلام" تم شراؤها بأوروبا في العهد الحسني ولم يتسلمها المغرب إلا في العهد العزيزي.

كما أمر ببناء معملين للسلاح، أحدهما في فاس سنة 1891/1308 ويعرف باسم "ماكينة السلاح" وكان يشرف عليه الإيطالي گريگوريو بريگولي (Gregorio Bregoli)، والثاني بمراكش سنة 1893/1310 خصص لصُنع البارود والحبّة. غير أن هذه المشاريع لم تُعف المخزن من جلب المعدات الحربية من أوروبا، فاستورد عددا من المدافع من مختلف الأحجام والأصناف، أشهرها من طراز كروب (Krupp) الألمانية الصنع وأرمسترونغ (Armstrong) البريطانية، بالإضافة إلى أصناف من البنادق الحديثة لتجهيز الجيش النظامي من بينها البنادق الأمريكية مثل الونشستر (Winchester)، والبريطانية مثل الهنري مارتيني (Henry-Martini). وكانت كلها تشحن بالخراطيش مما يجعلها كثيرة الفعالية بالقياس إلى المكاحل المغربية من طراز "بوحبة" و"بوشفر" التي كانت تُشحن بالبارود. ولا بد من الإشارة إلى أن المدربين العسكريين الأجانب والتجار والوسطاء بمن فيهم المغاربة، قد استغلوا فرصة عقد صفقات جلب الأسلحة لتحقيق بعض الأرباح السريعة، من غير أن يترددوا في جلب أسلحة فاسدة وبيعها بأثمنة فاحشة (انظر الملحق رقم III).

ومن أهم ما يميز إصلاحات المولى الحسن العسكرية إقدامه على إرسال البعثات الطلابية إلى الخارج (المنوني، **مظاهر**، I/156-166). فعلى الرغم من تأسيس مدرستين للتداريب العسكرية في كل من الجديدة وطنجة، حرص هذا السلطان على إيفاد البعثات الطلابية إلى الخارج قصد تكوين كفاءات مغربية. وبينما كان سلفه المولى محمد بن عبد الرحمن قد بادر ببعث بعض الطلاب إلى مصر يلاحظ أن البعثات الطلابية قد ظلت محدودة في اتجاه المشرق في العهد الحسني في وقت تكاثر فيه عددها في اتجاه البلدان الأوروبية ولاسيما نحو جبل طارق وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا. ومن حيث التخصصات الدراسية تم توجيه طلاب هذه البعثات إلى تحصيل مختلف الفنون العسكرية وما يرتبط بها من العلوم الأخرى مثل الهندسة والطب واللغات وبعض الصناعات. وقد عاد هؤلاء الطلبة من أوروبا بعد تخرجهم فانخرطوا في بعض دواليب الدولة، وخصوصاً في الميدان العسكري. بيد أن فعالية هذه الأطر قد ظلت محدودة بسبب اعتراض بعض الأوساط الاجتماعية على سلوكاتهم، ومحاصرة بعض عناصر المخزن لمبادراتهم، فضلا عن دسائس الضباط الأجانب من البريطانيين والفرنسيين والإيطاليين الهادفة إلى إقصائهم.

الإصلاحات في المجال الاقتصادي

كان الهاجس من وراء كل الإصلاحات الاقتصادية التي قام بها المخزن الحصول على الأموال اللازمة لمواجهة التزامات الدولة وديونها المترتبة عن غرامة حرب تطوان والقرض الإنجليزي لتسديد نفقاتها المستجدة المتصلة بإصلاح الجيش ورواتب الجنود وتكاليف المشاريع الإصلاحية الأخرى، علاوة على تصاعد وتيرة واردات المخزن من الخارج،

وتسديد التعويضات الناجمة عن المطالب المتزايدة للأجانب والمحميين المتظلمين. وقد شملت الإصلاحات في المجال الاقتصادي الجوانب التجارية والجبائية والمالية والنقدية بالأساس.

ففي الميدان التجاري كان الإصلاح يهدف إلى مواجهة الرغبة الملحة التي يبديها قناصل الدول الأوروبية ونوابهم في فتح السوق المغربية على مصراعيها لتحقيق هدفين اثنين أحدهما الحصول على المواد الأولية لتمكين مصانعهم من الزيادة في الإنتاج، وثانيهما إيجاد أسواق لمزيد من الربح والاستهلاك والسعي بشتى الوسائل لحصر هذه الإصلاحات في الميادين التي تسهل هذا الاكتساح.

لقد تميز عهد السلطان عبد الرحمن بن هشام في مجال التجارة بسياسة الاحتكار كتدبير مخزني لضمان مداخيل بيت المال فربط بين التجارة والجباية وموارد بيت المال نظرا لضعف مداخيل الجمارك بالمراسي وانقطاع مال الإتاوات التي كان يدفعها الدانمارك والسويد[5]، فقرر احتكار التجارة من أجل الحصول على سيولة مالية عاجلة. وعليه، أصبح السلطان يخول الـ''كُنْطْرَدَات'' (لعلها منقولة عن الإسبانية contrato، بمعنى التعاقد) للتجار المسلمين واليهود، والكُنْطْرَدَة هي شراء حق احتكار المتاجرة أو المعاملة في بضاعة أو نشاط ما. ونظرا لتوفر بعض أثرياء اليهود على ما يكفي من السيولة النقدية، فقد استأثروا بعدد غير قليل من الكنطردات، ومن بينهم بعض ''تجار السلطان'' الذين اعتادوا المتاجرة بأموال السلطان وفق شروط محددة. ومن بين المواد المحتكرة ضمن الواردات: السكر والقهوة والشاي وصباغة القَشْنية (القِرْمز) والحديد والكبريت والرصاص والزنك والبارود والتبغ؛ أما الصادرات المحتكرة، فتضم الثيران والصوف والجلود المدبوغة والقمح والشعير والصمغ. وأمام استحكام نظام الاحتكار ابتداءً من سنة 1850/1267، أبدى التجار الأجانب ولا سيما البريطانيين منهم استياءً كبيرا تجاهه فتعددت شكاواهم لدى دولهم، مما أدى بالممثل البريطاني جون دراموند هاي إلى المطالبة، ابتداء من سنة 1853/1271، بإلغاء نظام الاحتكار وبعقد اتفاق تجاري يفتح باب المغرب أمام التجارة الدولية. وقد سبقت الإشارة إلى السياق الذي تم فيه فرض اتفاقية 1856/1273 وإلى العواقب الوخيمة التي ترتبت عن إدخالها حيز التنفيذ ولا سيما بسبب إلغاء نظام الاحتكار التجاري بصفة نهائية، مما فوت على المخزن بعض مداخيله القارة، بالإضافة إلى تحديد التعريفة الجمركية على الواردات في 10% من قيمتها، وإخضاع الصادرات لتعريفة معلومة بحسب نوعية السلع، مما قلص من العائدات الجمركية. وهكذا وقع تجريد المخزن من سلاح الاحتكار ومن حرية التصرف في الجمارك، فتحوّل تدريجياً أمام تناقص المداخيل إلى تعميم فرض المكوس.

5 كان على كل من السويد والدانمارك أن يدفع بموجب اتفاقيات تعود إلى عهد سيدي محمد بن عبد الله، إما عينا أو نقدا، إتاوة محددة للمغرب على رأس كل سنة أو سنتين، وذلك مقابل ضمان سلامة سفنهم في أعالي البحار.

ومن جهة أخرى، فعلى الرغم من كون الاتفاقية التجارية قد استثنت من التصدير بعض المواد الحيوية مثل الحبوب، يلاحظ أن البريطانيين ما فتئوا يلحون في المطالبة بتصديرها، خصوصا وأن أسعارها قد ارتفعت بأوروبا في ستينيات القرن التاسع عشر الميلادي بسبب الحرب الأهلية الأمريكية. ونظرا لما قد يترتب عن تسريح تصدير الحبوب من ندرة وارتفاع في الأسعار في السوق الداخلية، وأمام تصاعد الضغوط الخارجية بهذا الخصوص، فقد لجأ كل من سيدي محمد بن عبد الرحمن والمولى الحسن لاستشارة العلماء. بحيث قام هذا الأخير مثلا في ربيع الثاني—جمادى الأولى 1303/فبراير 1886 باستشارة تمت على مرحلتين: همت الأولى أفرادا من دائرته الخاصة، فكان جوابهم أن «لا مصلحة في تسريح ذلك أصلاً »؛ أما في المرحلة الثانية فقد استشار العلماء وغيرهم من ذوي الاختصاص بقوله: « فاقتضى نظرنا الشريف – إن ظهر لكم – أن يساعَدوا على تسريح أشياء بقصد الاختبار [...] وإن ظهر لكم ما هو أسدُّ فاعلمونا به [...] إذ ما أنا إلاّ واحد من المسلمين » (الناصري، 184/IX)، فكانت الإجابات بالموافقة على تصدير الحبوب على سبيل التجريب. ويبقى أن المخزن وهو يُقبل على هذا التصدير قد التزم الحذر ومراعاة أحوال الفلاحة، فلم يكن يسمح به في السنوات العجاف مهما كانت الضغوط الخارجية.

لقد نالت المشاريع المتصلة بأحوال التجارة النصيب الأوفر من اهتمامات المخزن بفعل تدفق التجار الأوروبيين على المراسي ومطالبتهم –بمساندة قناصل من دولهم بطنجة– بالحصول على المخازن لإيداع السلع الموجهة إلى التصدير أو لاستقبال المواد المستوردة، فضلا عن توفير محلات سكنية للإقامة بها ودور وحوانيت لممارسة التجارة. وفي هذا السياق، وافق المولى الحسن في ثمانينيات القرن على اقتراح أوروبي جماعي نص على أهمية توحيد الموازين في كل المراسي فجلبت لهذا الغرض آلات للوزن من بريطانيا كما اعتُمدت وحدة القياس البريطانية أيضا، وهي ''الرطل'' المعروف عند التجار باسم ''الماركو'' (Marco)، الذي يساوي 540 غراما؛ وقد اتُّخذ أساسا لتحديد وزن القنطار (54 كيلوغرام)، لوضع حد للتلاعب في عملية الوزن وضبطها بما يمكّن من الرفع من المداخيل الجمركية.

أمّا في المجال الجبائي، فإن فرض المكوس (الصنك) في هذه الفترة قد نتج عن خصاص بيت المال وحاجة الدولة لنفقات تسيير المرافق العامة ومواجهة التدخل الأجنبي. فكان تمويل الجيش دائماً هو المبرر الأساس للبحث عن المال، وكانت الجبايات تشمل جميع الضرائب التي يمكن تقسيمها بمقتضى الشرع قسمين: شرعية، وهي الزكوات والأعشار، وغير شرعية، وهي مفروضة بحكم العرف أو الأمر المخزني وتحمل أسماء مختلفة مثل ''التعشير'' بالنسبة للواردات و''الصَّاكة'' بالنسبة للصادرات فيما يتعلق بحقوق الجمارك؛ أما بقية المكوس فتفرض على المبادلات التجارية بالمدن والبوادي وتسمى ''حقوق الأبواب'' أو ''واجب الحافر'' و''حقوق رحبة الزرع'' وغيرها.

وهكذا مرَّ فرض المكوس بأدوار تاريخية مختلفة. فقد أسقطها المولى سليمان في أول عهده ثم عاد إلى فرضها سنة 1810/1225، وقام المولى عبد الرحمن بتجديد العمل بها سنة 1850/1268. وبعد حرب تطوان عممها ابنه سيدي محمد سنة 1861/1278 بسبب الغرامة وديونها. ونتيجة لفرض المكوس تأزمت وضعية التجارة وامتدت أزمتها إلى نهاية عهده، حتى إن بيعة المولى الحسن بفاس سنة 1873/1290 جاءت مقرونة بإلغاء المكوس. وبعد فترة وجيزة تم إرجاع العمل بها مما أدى إلى قيام انتفاضة الدباغين المعروفة باسم "عيطة بنيس" نسبة إلى الأمين المفوض للمكوس. إلا أن هذه الانتفاضة لم تفض إلى أي نتيجة تذكر، إذ أن السلطان قد بادر إلى ترتيب مكس سماه "الوظيف" بمجرد دخوله إلى مدينة فاس، وقد فرض هذا الوظيف على أبواب هذه المدينة وأسواقها قبل أن يعمم على غيرها من المدن (ابن زيدان، **الإتحاف**، II/126 و134-153).

وقد حظيت مسألة المكوس بجملة من الكتابات المؤيدة أو المناقضة لها، نذكر من بين الأولى كتاب **عناية الاستعانة** السالف الذكر الذي وضعه علي السوسي السملالي بطلب من المولى الحسن حين كان بصدد تقويم أوضاع بيت المال. وأما بالنسبة للثانية فنكتفي بالإشارة إلى **مقيدة** إبراهيم التادلي.

هذا ولم يكن في وسع هذا السلطان إسقاط المكوس كلية إلا بعد دفع غرامة تطوان كاملة سنة 1885/1303 ؛ عندئذ تم إلغاء احتكار التبغ كذلك. إلا أن خلفه السلطان عبد العزيز أعاد العمل بهذه المكوس وكذا باحتكار التبغ من جديد. ومعلوم أن المكوس قد ارتبطت أيما ارتباط بالأوضاع المالية التي كان المخزن يجتازها إبان مواجهته للتدخل الأجنبي. غير أن المغاربة كانوا يعارضونها بحكم عدم شرعيتها بينما كان الأجانب والمحميون يمانعون في دفع الجبايات الشرعية بدعوى أنها لا تسري عليهم. وقد تمت الإشارة إلى هذه الوضعية في البند الثاني عشر من عقد مؤتمر مدريد سنة 1880/1297 وقانون 28 ربيع الثاني 30/1298 مارس 1881 اللذين نصَّا على ضرورة سن إصلاحات جبائية لا تقوم على أساس شرعي حتى يتم تجاوز هذه المصاعب. وكان هذا هو السياق الذي جاء فيه مشروع ضريبة تسمى الترتيب الحسني كان من شأنها تسوية المشكل بإخضاع الجميع إلى جباية موحدة تنضبط لمعايير موضوعية مثل مساحة الأراضي وعدد رؤوس الماشية والأشجار المثمرة. إلا أن المخزن سرعان ما لاقى صعوبات جمة في تطبيقها فاضطر إلى التخلي عنها.

وفي المجال النقدي، تعددت الأسباب التي أدت إلى تدهور العملة المغربية. فإلى جانب استمرار انخفاض قيمة المثقال المغربي – وهي عملة حسابية – وتصاعد صرف الريال الأجنبي، تضافرت أسباب أخرى مثل ضعف مستوى تقنيات ضرب السكة واكتساح الفلوس النحاسية على حساب النقود الفضية وقلة المعادن النقدية وتفاحش الوضع بسبب تصاعد عمليات التهريب التي يمارسها الأوروبيون نتيجة النقص المسجل في مادة الفضة

102. عملة باسم المولى الحسن (الوجهان)

103. عملة علوية ضربت عام 1311/94-1893

بأوروبا دون التقليل من أثر عمليات التزوير. وعلى الرغم من أن فكرة الإصلاح النقدي في حد ذاتها كانت معروفة لدى المخزن منذ القرن الثاني عشر الهجري/الثامن عشر الميلادي، فإن اشتداد الأزمة نتيجة التدخل الأجنبي في القرن الموالي قد حث السلاطين على القيام بإصلاحات نقدية مستعجلة. ففي سنة 1822/1238، قام المولى سليمان بمساواة سعر الريال الإسباني بالمثقال المغربي فجعل كلا منهما يصرف بعشر أواق فصار ذلك هو السعر الرسمي للصرف. وسرعان ما تصاعدت قيمة الريال الأجنبي بحيث فقد المخزن سيطرته عليها، وحاول المولى عبد الرحمن وابنه محمد التحكم في أسعار الصرف بدون جدوى؛ بل إن صرف الريال الأجنبي قد تطور من عشر أواق في العهد السليماني سنة 1822/1238 إلى اثنين وثلاثين أوقية ونصف سنة 1862/1278 ليرتفع سنة 1878/1294 أي في العهد الحسني إلى أربعين أوقية.

وأمام هذا الوضع، أقدم المولى الحسن على تجربة قل نظيرها تمثلت في ضرب النقود المغربية بباريس سنة 1881/1299 على أساس الوزن الشرعي في خمس وحدات نقدية فضية من بينها الريال والنصف والربع، كما أسس "ماكينة السكة" بفاس سنة 1891/1308 وهي دار الضرب التي تولت إصدار بعض القطع الفضية والنحاسية. وعلى الرغم من كل هذه الجهود المبذولة، فإن الإصلاح لم يفض إلى أي تحسن في وضعية النقود المغربية؛ بل إن سعر الصرف قد ارتفع ليصل إلى مائة وخمسة وعشرين أوقية للريال الواحد سنة 1888/1306، مما أدى إلى انهيار العملة المغربية بالمرة.

أما بالنسبة لمالية الدولة ، فيبدو واضحاً أن المخزن لم يكن له تصور حقيقي عنها في القرن الثالث عشر الهجري/التاسع عشر الميلادي، فرصيد بيت المال الإجمالي لم يكن معروفاً نظراً لعوامل شتى، منها تعدد مقرات بيت المال إذ وجدت لها ثلاثة مراكز، أحدها بفاس "بدار عدِيّل" والآخر بمراكش والثالث بمكناس بقصر المحنشة بالقصبة، فضلا عن مراكز فرعية أخرى توجد في المراسي وأماكن المستفادات. وعلى الرغم من أن العدول كانوا يرفعون إلى السلطان تقارير وحسابات دقيقة، فإن الأرقام المضبوطة تعتبر من الأسرار التي ينبغي الحفاظ عليها، وكثيراً ما تعرضت بعض الأموال عند نقلها من الفروع إلى المراكز لعمليات السطو.

ولقد امتدت الإصلاحات المخزنية في القرن الثالث عشر الهجري/التاسع عشر الميلادي إلى كثير من الميادين الأخرى مثل المجال الفلاحي عبر تجربة زراعة القطن والحرير وقصب

خريطة 28 – شبكة الطرق التجارية وتيارات المبادلات قبيل الحماية

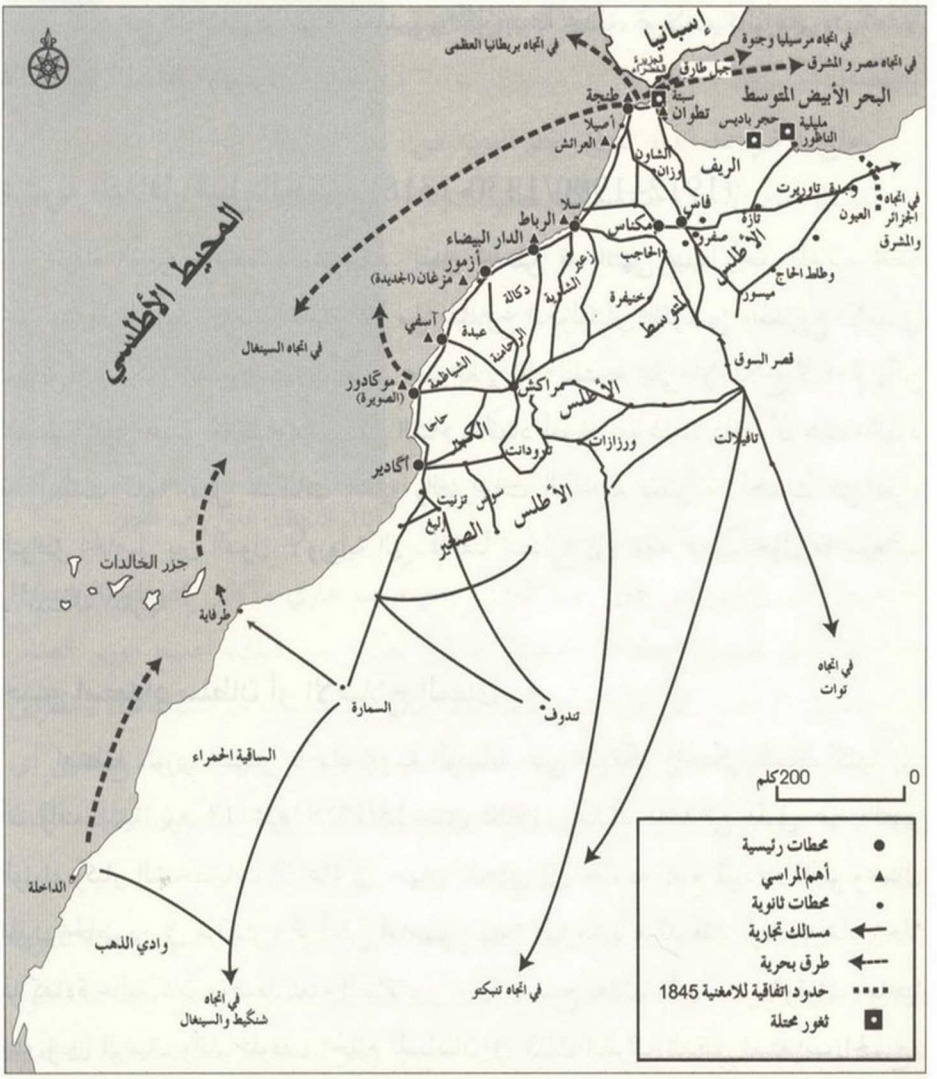

عن أحمد علمي، **النقل والتنقل في القرن التاسع عشر للميلاد** (اطروحة غير منشورة)، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، بني ملال، 2000

السكر والمجال المنجمي بالتنقيب عن المعادن وتصفيتها، خاصة في سوس، بالإضافة إلى إنشاء بعض المعامل مثل معمل السكر بمراكش سنة 1862/1278 والاهتمام بشق الطرق ومَدِّ الجسور وتنظيم البريد لتسهيل المواصلات.

والخلاصة أن كل هذه الإصلاحات كانت مطوَّقة بمختلف الصعوبات والعراقيل، منها ما له صلة بالأسباب الخارجية وخاصة الاعتماد على الوسائل والخبرات الأجنبية، وكذلك دسائس الدول الأجنبية وعرقلتها لكل إصلاح يهدف إلى تقوية المغرب تجاه أطماعها. أما الأسباب الداخلية فتكمن في انهيار البنية الديموغرافية بسبب الكوارث الطبيعية من قحوط ومجاعات وأوبئة خلال القرن الثالث عشر الهجري/التاسع عشر للميلاد، مما أدى إلى تقهقر

في الكفاءات والقدرات، زيادة على تبرم العَامَّة وتحفظ العلماء بل ورفضهم للإصلاحات لأن أغلبها كان محل انتقادهم في سياق تصديهم لكل بدعة محدثة، ثم لأنهم كانوا يعتبرون أنها لا تخدم سوى المصالح الأجنبية.

عشرية القلاقل قبيل الحماية (1318-1330/1900–1912)

بوفاة الوزير باحماد، يكون عصر المولى الحسن قد انتهى بينما أخذ المغرب يخطو نحو عشرية المخاطر جمعاء. فأمام كل من المشروع الكولونيالي الفرنسي والمشروع الإسباني المماثل، لم يكن لحسن استعداد المولى عبد العزيز ولا لتفتحه على الإصلاح كما لم يكن لتصميم المولى عبد الحفيظ وعزمه على القيام بالجهاد أن يجدي شيئا. ذلك أن هذه الجهود قد أبطلت كلها بفعل المثبطات المحلية والصراعات الداخلية بقدر ما أخمدت من جراء التواطؤ الحاصل بين الدول الأوروبية التي لم تفتأ تتصارع إلى عهد قريب حول ما سيُعرف بـ"المسألة المغربية".

حسن استعداد سلطان أو الإصلاح المعاق

اضطلع الوزير الصدر باحماد بمهمة الوصاية على المملكة واحتكر السلط كلها إلى أن وافته المنية يوم 13 محرم 13/1318 ماي 1900. عندئذ استدعى المولى عبد العزيز الوزراء وكبار الشخصيات الفاعلة في جهازه المخزني إلى جانب جميع قواد الأقاليم وعمال المدن الحاضرين في مراكش، ثم أعلن أمامهم بلهجة صارمة بأنه قد فقد بوفاة باحماد رجلا ذا كفاءة عالية كان موضعا لثقته المطلقة، وأنه لن يسمح بعدئذ لأي كان بالوقوف حاجزا بينه وبين الرعية. وأثار الموقف الحازم للسلطان في ذلك الظرف الدقيق استغراب الجميع، كما شاع في مختلف أرجاء البلاد فحوى الكلمة السلطانية التي توجه بها إلى أعضاء جهازه المخزني. وتعبيرا من السلطان الشاب عن استعداده لإجراء تعديلات إيجابية تهدف إلى التخفيف من حدة التعسفات والتجاوزات السائدة في مختلف مجالات تدبير شؤون البلاد، أمر بإجراء بحث دقيق في حالات نزلاء سجن مصباح بمراكش، فأطلق سراح كل المعتقلين بسبب مخالفات بسيطة. غير أنه لم يستطع الخروج في الواقع من الدائرة التي كانت تحيط بالوزير المتوفى. ذلك أنه أعلن عن تعيين الحاج المختار بن عبد الله، ابن عم باحماد، في منصب الصدارة العظمى وعبد الكريم بن سليمان وزيرا للشؤون الخارجية، كما اختار لمنصب الحجابة أخا الوزير المتوفى حسن بن موسى وأقر محمد الجباص في منصبه السابق ككاتب في الشؤون الحربية، وعين في منصب وزير الحربية القائد المهدي المنبهي المعروف بميولاته الواضحة تجاه بريطانيا، وهو أصغر المعينين سنا. وهكذا يتضح أن جل الوزراء الجدد كانوا قبل تعيينهم إما كتابا عملوا في ديوان باحماد أو تحت إمرته المباشرة

104. السلطان المولى عبد العزيز

طوال السنوات التي سيطر فيها على زمام الأمور، وإما أفراداً يمتون إليه بقرابة الدم أو الإخلاص لشخصه.

وعلى الرغم مما أبداه المولى عبد العزيز من حزم لضبط زمام الأمور، فقد بدأت تطفو بسرعة علامات التذمر من توزيع المناصب الرئيسية على أفراد كان أغلبهم من دائرة باحماد. وسرعان ما صار السلطان محل تنافس بين أجنحة المخزن الجديد إلى أن تمكن المهدي المنبهي بحكم سنه ومسؤوليته كوزير للحربية من ملازمة السلطان ونيل ثقته وتشجيع ميولاته الشخصية بتواطؤ مع بعض الأوروبيين المقربين من قبل المولى عبد العزيز، ومن بينهم هاري ماكلين (Harry Maclean) والطبيب إيگبير فردون (Egbert Verdon). وعلى العكس من ذلك، أصبح الوزير الصدر الحاج المختار لا يتمتع بأي نفوذ يذكر عند السلطان نتيجة لتحفظه من سلوك هؤلاء المقربين منه وأيضا من سياسة التبذير التي أصبح البلاط ينهجها وكذا لنزعته المعارِضة لتحقيق أي إصلاحات جديدة في البلاد، مما أدى إلى عزله وتعيين محمد المفضل (فضول) غريط مكانه بتدبير من المهدي المنبهي.

وفي سائر الأحوال كان على السلطان الشاب أن يواجه مشاكل تسيير الدولة المغربية خلال العقد الأول من القرن العشرين التي تعاظمت بتعاظم التغلغل الأجنبي ويجد لها الحلول الملائمة للحفاظ على استقلال البلاد وتماسك المجتمع. ويحق لنا أن نلاحظ بالمناسبة أن الفترة القصيرة المتراوحة بين صيف 1900/1318 وصيف 1901/1319، كانت فترة مخاض حاسمة من حيث التطورات التي شهدتها، إذ كانت لها عواقب هامة على مصير البلاد والسلطان.

وفي هذا الإطار بادر السلطان إلى إصلاح دار النيابة بطنجة في هذه الفترة بالذات. ذلك أن التغلغل الأجنبي بالمغرب كان قد أفرز مجموعة من المشاكل المستعصية التي نجمت عنها دعاوى كثيرة طوال القرن الثالث عشر الهجري/التاسع عشر للميلاد. وأمام استياء ممثلي المفوضيات الأجنبية من التباطؤ في سير أعمال هذه المؤسسة، ونظرا لتقدم النائب السلطاني الحاج محمد الطريس التطواني في السن وتكاثر الأشغال والقضايا عليه، أصبح من الضروري إعادة النظر في نظام العمل بها.

والواقع أن إصلاح دار النيابة كان الهدف منه سحب الذرائع من الدبلوماسيين الأجانب الذين كانوا يسارعون إلى التدخل في شؤون المخزن الداخلية للتعجيل بحل المشاكل التي

يطرحونها حلا على نحوٍ يراعي مصلحة البلاد أولا وينصف مطالبهم ثانيا. وإذا كان السلطان قد أبقى على الحاج محمد الطريس على رأس هذه المؤسسة لما يعلمه عنه من استقامة وكفاءة، فإنه عين معه خمسة نواب مساعدين، كما عين قاضيا بدار النيابة وعدلين لتحرير حجج الأجانب، بالإضافة إلى ثمانية كتاب مع تخويل المؤسسة حق الاستعانة بخدمات ترجمان واحد أو اثنين لهم دراية باللغات الأجنبية.

نحو الاستدراك: السياق والمبادرات

لمواجهة الاختلالات الداخلية المتعلقة بالحكم والتسيير، تقرر البحث عن أنجع السبل لإصلاح أوضاع المغرب المتدهورة فاستقر الرأي على الشروع في إصلاحات عميقة همت ميادين متعددة. فكان أن حض السلطان الحكام على تشجيع العلماء والمتعلمين على الاهتمام بالتعليم والتعلم (انظر الملحق رقم VI). كما شجع العديد من المثقفين من البلاد العربية على الاستقرار بالمغرب. فمنهم من استُخدم بكيفية شبه رسمية في دواليب المخزن وكُلف بمهام سياسية ودبلوماسية حساسة، مثل عبد الحكيم التونسي الذي كان بمثابة المستشار القانوني للمخزن واضطلع بأدوار هامة في الدفاع عن المصالح المغربية لما كان له من دراية واسعة بخفايا السياسة الأوروبية تجاه المغرب. ومنهم من عمل على إنشاء صحف بتمويل من المخزن كالأخوين نَمُّور من بلاد الشام اللذين أسسا جريدة **لسان المغرب** بطنجة سنة 1907/1325، وهي صحيفة كانت تعبر عن وجهة نظر المخزن العزيزي، وتدافع عن قضايا المغرب في مواجهة الدعاية القوية التي كانت تتزعمها جريدة **السعادة** المنحازة للمفوضية الفرنسية التي صدرت سنة 1904/1322[6].

إلا أن أهم الإصلاحات العزيزية قد توخت تصحيح الأوضاع الاجتماعية والمالية. فقد اقتنع المخزن بضرورة نبذ سبل الاستبداد والظلم وسلوك طريق العدل والمساواة بين المغاربة في التحملات الجبائية مع التخلي عن الامتيازات والإعفاءات التي تضر بمالية البلاد. وقد جاء في مقترحات أحد خدام المخزن – وهو عبد الله بن سعيد السلاوي – في مذكرته إلى السلطان قوله: «إنه يمكن تلافي حالة الإيالة الشريفة بدوام العدل والاستقامة، وعقد السلم مع جميع الأجانب لأمد كاف والأخذ بالاستعداد من جديد» (المنوني، **مظاهر**، II/130).

لقد شكل الاحتلال الفرنسي لواحات توات في نهاية 1900/1317 والتحركات الفرنسية على الحدود الشرقية وما حملته من تهديد مستمر لاستقلال المغرب ومس بسيادة السلطان على أراضيه إلى جانب موضوع الإصلاحات الكفيلة بتقوية البلاد وتمكينها من مواجهة التحديات الخارجية بكل أشكالها، مجموعة قضايا من الأهمية بمكان بالنسبة للمخزن العزيزي.

6 للمزيد من التفصيل، راجع ابن زيدان، **النهضة العلمية على عهد الدولة العلوية**، مخطوط، الخزانة الحسنية بالرباط رقم 13995.

وفي أواخر 1318/نهاية مارس 1901، انكب الوزير عبد الكريم بن سليمان وأعضاء بارزون في جهاز المخزن على تحرير مشروع أولي للإصلاحات بنية عرضه على السلطان في مرحلة أولى قبل عرضه على القوى العظمى لكسب تأييدها وإدخاله حيز التنفيذ في مرحلة ثانية. وفي هذا السياق اقتنع المخزن بضرورة التشاور مع الدول الأوروبية المعنية بالمغرب فوجه سفارتين إلى أوروبا إحداهما إلى لندن برئاسة وزير الحربية المهدي المنبهي والثانية إلى باريس برئاسة عبد الكريم بن سليمان وزير الخارجية.

وبينما كان ابن سليمان في طريقه إلى باريس، وردت الأخبار إلى فاس عن مواصلة الفرنسيين لتحركاتهم على الأراضي الحدودية في محاولة تمديد خط السكة الحديدية في اتجاه قصور بني ونيف، بل واحتلالهم الفعلي للقنادسة وبذلك احتلت قضية الحدود مقام الصدارة على حساب قضية الإصلاحات، وبدا أن هذه التحركات قد تعد مؤشرا على أن موافقة الحكومة الفرنسية على استقبال بعثة مغربية في باريس لم تكن تعني وجود نية حسنة لديها لمعالجة القضايا العالقة بينها وبين المغرب، وأن حلول البعثة المغربية بالعاصمة الفرنسية لا يعدو أن يكون زيارة بروتوكولية يمكن استغلالها لتعزيز مكاسب فرنسا في المنطقة تمهيدا لتنفيذ مخططاتها التوسعية.

أما في لندن فلقد عرض المنبهي محتويات المشروع الإصلاحي العزيزي على الخارجية البريطانية، فاتفق الطرفان على جملة من التدابير كان من بينها السماح بتصدير الخضراوات المغربية مقابل خمسة في المائة فقط كتعريفة جمركية. وقد أوصت مصالح الخارجية البريطانية المنبهي بضرورة التعجيل بإنجاز الإجراءات الإصلاحية من جهة مع توخي الحرص على تجنب المواجهة مع الفرنسيين من جهة أخرى، وهذه إحدى الثوابت المميزة للسياسة البريطانية تجاه المغرب منذ احتلال فرنسا للجزائر. وتجدر الإشارة إلى أن بّول كامبون (Paul Cambon) السفير الفرنسي المعتمد في لندن كان يتابع تحركات المنبهي. ولقد حاول تبرير التحرشات الفرنسية على الحدود المغربية لدى الخارجية البريطانية بمهاجمة القبائل المغربية للأراضي الخاضعة للنفوذ الفرنسي. غير أن المنبهي أثار الانتباه إلى أن تحركات القبائل إنما كانت ردود أفعال على استفزازات القوات الفرنسية التي ما فتئت تنتهك أراضيها، مما جعل المغرب لا يثق إطلاقا في الضمانات المقدمة من قبل الفرنسيين.

وبالفعل، ففي الوقت الذي كانت بعثة ابن سليمان في باريس، ووزير خارجية فرنسا تيوفيل دلكاسي (Théophile Delcassé) يتأهب لإلقاء خطاب أمام البرلمان الفرنسي حول العلاقات المغربية الفرنسية، وصلت إلى لندن أخبار تؤكد تقدم الفرنسيين في اتجاه أراضي فگيگ. وفي باريس أدرك ابن سليمان حقيقة النوايا الفرنسية حينما أفصح دلكاسي أمام البرلمان عن عدم رغبة حكومة بلاده في تعيين حدود واضحة المعالم بين المغرب والجزائر.

105. المهدي المنبهي والقائد ماكلين بلندن (1901)

والحاصل أن البعثتين المذكورتين لم تأتيا بنتيجة ملموسة في صالح المغرب، بل يُلاحظ على العكس من هذا أن وزير الخارجية المغربي الذي قام بجولة قادته إلى سان بطرسبورغ (Saint-Petersbourg)، قد وقّع في الوقت ذاته مع وزير الخارجية الفرنسي في 20 يوليوز 1901 بروتوكولا يكرس احتلال توات والواحات المجاورة لها، ويرسم الخطوات العريضة لتعاون مغربي فرنسي في المجال الأمني بمنطقة الحدود مع تشجيع المعاملات التجارية وحمايتها. وقد استاء المغاربة مما ترتب عن هذه السفارة من نتائج، كما سوف يستاؤون كذلك من الاتفاقين الملحقين الموقعين بالجزائر في محرم 20/1320 أبريل و7 ماي 1902. أما المهدي المنبهي الذي زار لندن وبرلين، فقد عاد متحمسا للانفتاح على التقنيات العصرية المتعلقة بمشاريع شق الطرق ومد السكك الحديدية وإدخال التلغراف التي اقترحها البريطانيون. وبعد عودته تمت مؤاخذته بتجاوز صلاحياته أثناء وجوده في لندن إذ لم يراجع السلطان في القضايا الحيوية التي وافق عليها هناك. كما أن جو الدسائس والمنافسة الشديدة بين الوزراء داخل البلاط كانت سببا في إفساد العلاقة الحميمية بينه وبين السلطان الذي انتهى به الأمر إلى إلقاء القبض عليه ؛ لكن سرعان ما تمكن المنبهي من استرجاع حظوته لديه بفضل دهائه وتدخل البريطانيين لصالحه.

الترتيب العزيزي : الإصلاح وعواقبه

وبعد استقرار الأمور داخل الأوساط الرسمية، استأنف المخزن جهوده لمعالجة قضيتي الإصلاحات والحدود الشرقية. ومنذ مطلع جمادى الأولى 1319/أواسط غشت 1901، تلاحقت اللقاءات بين العناصر الرئيسية في جهاز المخزن العزيزي، فانكب كل من غريط

والمنبهي وثلاثة وزراء آخرين بحضور دائم لماكلين واثنين من الأعيان اللذين سبق لهما أن قضيا سنوات في مصر، على صياغة مشروع موسع للإصلاحات حظي بموافقة السلطان. ومما تجدر الإشارة إليه أن هذا المشروع كان أشمل بكثير مما ظهر لاحقا في صيغة الظهير الترتيبي. فقد كان يتضمن تنظيم الممارسات الجبائية والإدارية بإحصاء الممتلكات وتقدير قيمتها بقصد فرض نسبة مئوية كجباية عليها، وإلزام الأفراد بالتصريح بما استجد من ممتلكاتهم على رأس كل ستة أشهر مع تسليمهم وصلا مختوما ينص على لائحة الممتلكات ويضمن لهم عدم التعرض لأي مضايقة أو أسر تعسفي أو مصادرة من قبل العمال والقواد مساواةً لهم مع ما كان يتمتع به المغاربة المحميون؛ وهذا بالإضافة إلى إلزام أصحاب الأملاك العقارية بأداء ضريبة سنوية للمخزن تعادل قيمتها ثمن الكراء لمدة شهر واحد؛ وعند تعيين قائد أو عامل جديد يسلم له من قبل المخزن كشف مفصل بممتلكات كل أعضاء القبيلة الخاضعة لسلطته؛ ويخصص لكل منهما راتب محدد يتناسب وإمكانيات القبيلة التي يشرف عليها. وقد اشتمل المشروع الإصلاحي أيضا على مبادرات ترمي إلى تشييد بنية تحتية حديثة مثل تعيين لجن مختصة لفحص الوديان والطرق الرئيسية بقصد مد الجسور الضرورية بالإضافة إلى عرض مناقصة عمومية لمد خطوط تلغرافية على طول السواحل الممتدة من طنجة إلى الصويرة. ويبدو واضحا من هذا المخطط، أن حجر الزاوية في مشروع الإصلاحات العزيزية هو الجانب المعروف بالترتيب العزيزي المتعلق بفرض الجبايات وتحصيلها. وكانت الغاية منه ضمان مصدر مالي لتمويل إصلاح بقية الأجهزة المخزنية الرئيسية، والإنفاق على المشاريع الإصلاحية الأخرى. وقد اقتضت الضرورة إرسال نسخة من هذا المشروع إلى محمد الطريس في طنجة حتى يُطلع رؤساء المفوضيات الأجنبية عليه، بقصد الحصول على موافقة حكوماتهم على تسديد المحميين والأجانب للجبايات بمجرد دخول المشروع حيز التطبيق.

وما إن انتهى المخزن من استشاراته واتصالاته حتى تقرر الإعلان عن مشروعه في صيف سنة 1901/1319. ويتضح من هذا المشروع نفسه أن الترتيب أتى ليعوض الزكاة والأعشار الشرعية وما إليهما من كلف مخزنية مختلفة، وهو عبارة عن ضريبة جديدة عامة تعتمد مقاييس محددة. وقد هدف المولى عبد العزيز من وراء هذا الإصلاح إلى سلوك سياسة عادلة تجاه الرعية وحسم خلافات الحكام والمحكومين في القبائل وحفظ مصالح السكان وتنمية إنتاجهم سعيا لمواجهة الأزمة المالية الناتجة عن الاختلاسات والتهرب من أداء الضرائب. ولذلك ألغى مشروع الترتيب الامتيازات والإعفاءات التي كان يستفيد منها ذوو الحيثيات الخاصة – من حكام وأشراف وعلماء ومرابطين ومحميين وتجار أوروبيين – ليصبح بذلك المغاربة متساوين بحكم القانون في أداء الواجبات الترتيبية التي فرضت على «المشروف والشريف والقوي والضعيف، وحتى من كان عاملا أو شيخا أو خليفة أو

نحوه يكون فيه كسائر الناس» (انظر الملحق رقم VII). وقد عينت لجان لتطبيق مشروع الترتيب وكلفت بإحصاء شامل للممتلكات مثل الأراضي الزراعية والأشجار المثمرة والبهائم والمواشي، وتقدير الواجب حسب تعريفة حددها ظهير الترتيب. كما حصر وظيفة القواد في حفظ الأمن بتأمين الطرق وتنفيذ أوامر المخزن بإجراء الأحكام، مع منعهم من فرض الضرائب وجبايتها.

وبخلاف ما هو شائع، فقد أثبت البحث من خلال أدلة عديدة أن العامة قد استحسنت الترتيب لأنه خلصها من تعدد الرسوم والكلف التي كان القياد يتعسفون في فرضها على القبائل. والثابت أيضا أن الإصلاح العزيزي قد اصطدم عند التطبيق بمصالح أصحاب الامتيازات وخاصة الحكام والأشراف و"لَمْرابْطِين"، فضلا عن المخالطين للرأسمال الأجنبي والمحميين عامة وعلى رأسهم المحميون الفرنسيون وأتباعهم. أما البعثة الدبلوماسية الفرنسية فقد رفضت هذا الإصلاح بدعوى أنه من وحي البريطانيين ؛ ومعلوم أن الفرنسيين لم يكونوا ينظرون بعين الرضا إلى مبادرات الإصلاح في المغرب بوجه عام.

وبجانب الظرفية العامة المؤطرة لهذا الإصلاح، تضافرت عدة مصالح لإفشال عملية الترتيب حيث كثرت الانتقادات ضد المخزن متخذة أحيانا صفة شرعية ومتهمة السلطان بالتخلي عن الزكاة والأعشار وتعويضها بضريبة "مبتدعة". أما المؤتمنون على حفظ الأمن من بين قياد القبائل فأخذوا يصطادون في المياه العكرة بتواطؤ مع النصابين واللصوص وأصحاب الامتيازات الأجنبية بهدف الإثراء. وبالجملة، فقد انقلب الإصلاح الجبائي المتوخى من الترتيب إلى عكس ما كان يقصد إليه من إنصاف واستقرار وإنعاش لبيت المال، بل إنه أشعل فتيل الفتنة وأفضى إلى توقف الجبايات، مما قد يوحي بأن تطبيقه لم يحظ بما يلزم من الإعداد والتمهيد.

ومن جملة العوامل التي ساهمت في استفحال الأزمة أن انكشف عجز الوزراء وافترقت كلمتهم واستشرى تنافسهم على حساب مصلحة البلاد. ومما زاد الطين بلة أن صراع النفوذ بالمغرب قد بلغ أشده بين الفرنسيين والبريطانيين في هذه الفترة. ذلك أن الفرنسيين كانوا يتوجسون خيفة من النفوذ البريطاني المتزايد داخل البلاط العزيزي، ولهذا لم يتورعوا عن التهديد والوعيد ليعرقلوا ما كانوا يظنون أنها مقدمات لفرض حماية بريطانية على المغرب. وقد يعزى فشل الإصلاحات العزيزية إلى حد ما إلى هذا التنافس بالذات.

وفي هذه الأثناء، وعلى الرغم من اشتداد الأزمة يلاحظ أن السلطان لم يلبث أن عاد من جديد – وربما بسبب تذمره من هذه الوضعية نفسها – إلى صرف الأموال في اقتناء المصنوعات الأوروبية الحديثة وأداء أجور بعض الوكلاء التجاريين الأجانب ممن كانوا يدعون

تقديم الخبرة والنصح للسلطان، وإن لم يكن من المستبعد أنهم كانوا يتحسسون لحساب بلدانهم، ومن ثم يسيئون للسلطان بوجودهم بجانبه؛ خصوصا وأن الأخبار قد شاعت حول عجز المخزن عن ردع النصارى الذين احتلوا بعض التخوم المغربية، بل وعن تواطؤ السلطان معهم. ومما أكد هذا التواطؤ لدى "الرأي العام" أن أمر المولى عبد العزيز بإعدام أحد الشرفاء بعد إخراجه من الحرم الإدريسي بتهمة قتله لمبشر بريطاني بفاس.

الاضطرابات ومظاهر الاختلال السياسي

في نفس هذه الظروف، ظهرت الحركة المعروفة بحركة "بوحمارة" بشرق المغرب في سنة 1320/أواخر 1902 لتساهم في تعميق أزمة المخزن العزيزي، وذلك بزعامة الجيلالي الزرهوني الذي استغل ما كان يشاع من ميل السلطان ومخزنه نحو النصارى، وكان قد ادعى أنه هو الأمير محَمد بن السلطان المولى الحسن الذي أبعد عن الملك لفائدة المولى عبد العزيز من قبل الوزير باحماد. وإذا كان المخزن العزيزي قد استخف بحركة بوحمارة عند بدايتها، واكتفى باتهام متزعمها بالشعوذة والادعاء والكذب والتظاهر بالغيرة على الدين، فإنه ما لبث أن لمس خطورتها عندما بويع "بوحمارة" بمدينة تازة وشكل مخزنا خاصا به مماثلا للمخزن القائم، واستطاع أن يهزم القوات المخزنية التي وجهت ضده وأصبح يهدد بالزحف على فاس.

ولمواجهة الأوضاع المترتبة عن هذه الحركة بذل السلطان جهودا جبارة وأنفق أموالا طائلة مكنت جيشه بقيادة المهدي المنبهي من إخراج "بوحمارة" من مدينة تازة فلجأ إلى منطقة الريف. على أن المخزن قد عجز مع ذلك عن حسم الموقف نظرا لتفاقم الأزمة المالية وتأجج الخلافات والدسائس بين أعضائه، مما عجل بإعفاء وزير الحربية المهدي المنبهي.

ومهما يكن من أمر، فإن التدهور العام في المغرب أصبح واضحا للعيان، مما ساعد على انتشار ظاهرة ترقب أفول العهد العزيزي، خاصة عندما استشرى تبذير الأموال واستفحلت استدانة المغرب من بريطانيا وفرنسا وإسبانيا. فكثرت بذلك الفتن حتى لقد هلك العديد من رجالات المغرب وكان من نتائجها « خراب العمران وهلاك الرجال ونفاذ الأموال وارتباك الأحوال ».[7]

وابتداء من سنة 1906/1324، أصبح المخزن عاجزا تماما عن التغلب على "بوحمارة" الذي استقر بقصبة سلوان بالريف مكتفيا من الغنيمة باستمراء الراحة إلى حين. وقد ساعده على التمادي في حركته كل من الفرنسيين والإسبان الذين كانوا يمدونه بالسلاح والمال مقابل

7 محمد بن الأعرج السليماني، **زبدة التاريخ وزهرة الشماريخ**، مخطوط م. و. بالرباط رقم د 3657، II/367.

امتيازات خولهم إياها لاستغلال المعادن بالريف، مما أثار قبائل المنطقة ضده سنة 1907/1325 وذلك في سياق بيعة المولى عبد الحفيظ، فطُرد من معقله ليلقى مصيره على يد جيوش هذا السلطان سنة 1909/1327.

وبموازاة مع هذه الأحداث التي همت الجهات الشرقية، ظهرت اضطرابات لا تقل خطورة عن سابقتها بالشمال الغربي للمملكة كان يقف وراءها رجل يدعى أحمد الريسوني بعد أن خرج عن الطاعة وعمد إلى اختطاف الرهائن من بين الأجانب ممن كان يحرر بعد الحصول على الفدية. وبدعم من بريطانيا العظمى، تم تعيينه قائدا بفحص طنجة وإن لم يحُل ذلك بينه وبين التمرد واحتجاز الرهائن. ومن أشهر هؤلاء الأسرى نذكر كلا من الصحافي البريطاني ولتر هاريس (Walter Harris) الذي أسره سنة 1903 وايون بردِكَريس (Ion Perdicaris) الذي احتجز سنة 1904، وهو ثري أمريكي من أصول إغريقية، بل كان القائد ماكلين نفسه أحد رهائنه سنة 1907.

وتعتبر هذه الحركة كسابقتها من بين المؤشرات الدالة على بداية تفتت السلطة المركزية ؛ فبالإضافة إلى خلع المولى عبد العزيز لم يلبث المغرب أن أمسى معرضا لأطماع العديد من الدول الأجنبية.

التغلغل الأوروبي وتدويل "المسألة المغربية" 1319-1901/1324-1906

مناورات الدبلوماسية الفرنسية

سبقت الإشارة إلى أن فرنسا قد تمكنت منذ أواسط 1318/أواخر 1900 من بسط سيطرتها على الواحات المغربية الجنوبية-الشرقية، ونعني أساسا توات وتيديكلت وگورارة. وإذا كان المخزن قد اكتفى بالاحتجاج مع عدم التسليم بالأمر الواقع، فإن القبائل المجاورة لم تتردد في مقاومة المحتل. ولقد تمكنت الحكومة الفرنسية في سنتي 1319-1320/1901-1902 من توقيع ثلاث اتفاقيات مع المغرب تتضمن الاعتراف عمليا بضم هذه الواحات إلى المستعمرة الفرنسية وذلك بإغفال ذكرها. وباتفاقها مع المغرب حصلت على ورقة دبلوماسية رابحة، بدأت تلوح بها في المحافل الدولية، باعتبارها دولة جارة ولها "مصلحة خاصة" في المغرب. والملاحظ أن الخطورة المترتبة عن هذه الاتفاقيات قد جعلت المخزن يتلكأ في تطبيقها إلى أن أرغم على ذلك في صفر سنة 1325/مارس 1907 عقب احتلال وجدة.

ومن جهة أخرى تمكنت فرنسا من عقد اتفاقيات ثنائية مع الدول الأوروبية المعنية بالمسألة المغربية، تبادلت من خلالها المصالح مع إيطاليا حول ليبيا (30 يونيو و3 نونبر 1902)، وسوت الخلافات الاستعمارية مع بريطانيا العظمى بالتوصل إلى اتفاق ودي في 22 محرم 1322/

8 أبريل 1904، حصلت بموجبه فرنسا على حرية التصرف في المغرب مقابل تخليها عن مصر للنفوذ البريطاني. أما إسبانيا فقد انضمت هي الأخرى إلى الاتفاق الودي حيث تفاهمت مع فرنسا وتم الاعتراف لها بالنفوذ في شمال المغرب بتاريخ 27 رجب 7/1322 أكتوبر 1904.

لقد أثار هذا الاتفاق الودي ردود فعل مختلفة، إذ رأى فيه المغاربة صفقة بيع استعمارية بين بلدين استعماريين تصرفا في مصير بلد آخر دون أخذ رأي أهله. فكان أن توترت العلاقات المغربية الفرنسية على إثر ذلك وتميزت بالمواجهة في مجالات كثيرة. غير أن الفرنسيين كانوا يتوفرون على أوراق رابحة عسكريا ودبلوماسيا وماليا؛ في حين أن المخزن كان على حافة الإفلاس وفي أمس الحاجة إلى سلف جديد يصفي به السلفات الخاصة بالسلطان (15 000 000 فرنك) والسلفات العمومية (20 500 000 فرنك)، التي اقتُرضت من بريطانيا وفرنسا وإسبانيا بالتساوي، وتم صرفها عبثا في إخماد الفتن الآنفة الذكر بالدرجة الأولى.

خريطة 29 – التغلغل الأوروبي بالمغرب (1884 – 1911)

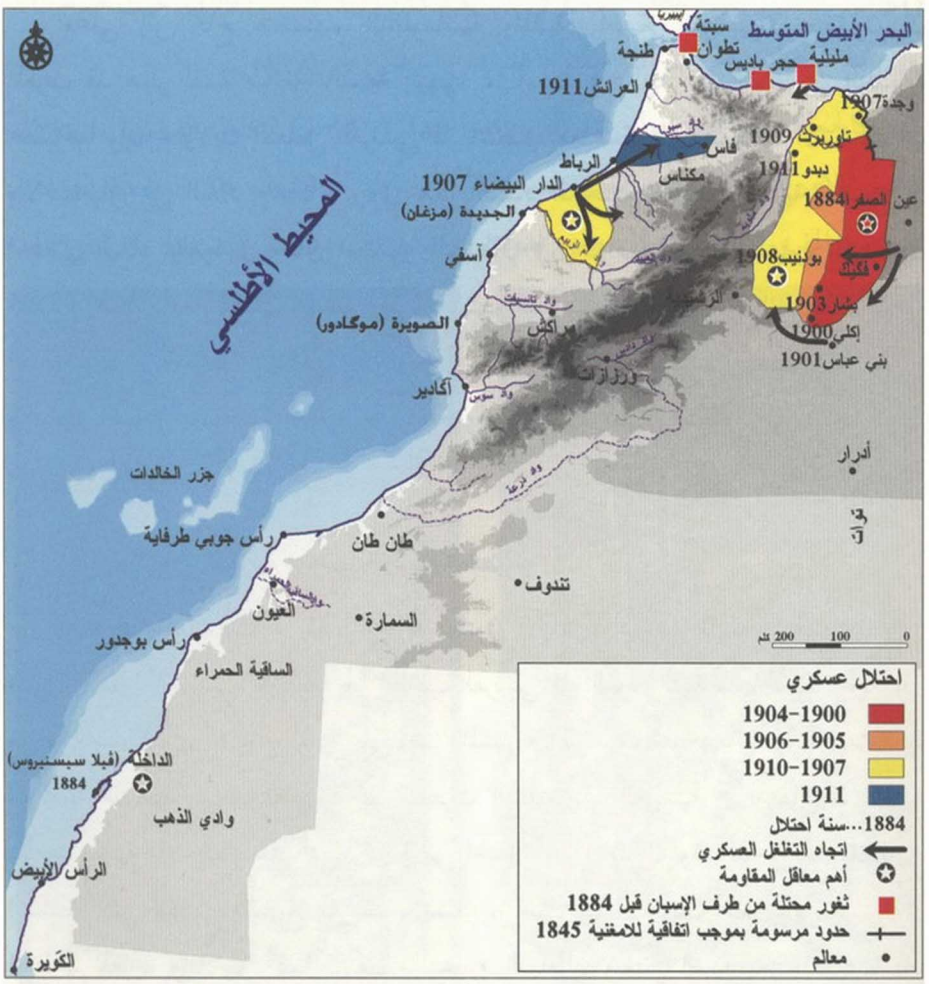

عن دانيال نوردمان، جيش الجزائر والمغرب دينامية الغزو أواخر القرن التاسع عشر-بداية القرن العشرين (بالفرنسية)، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط 1996، ص. 51

والواقع أن المستفيد الأول من الاتفاق الودي هم الرأسماليون الفرنسيون إذ أفسح لهم المجال في السوق المغربية، كما ساعدتهم وزارة الخارجية الفرنسية على إبعاد منافسة الكبَّانية المغربية (Compagnie marocaine)، وهي شركة فرنسية حاول المخزن الاقتراض منها. وهكذا تم الاتفاق في 29 ربيع الأول 12/1322 يونيو 1904 على تقديم قرض إلى المغرب بمبلغ 62 500 000 فرنك بفائدة 5%، وهو قرض مضمون بمدخول الجمارك المغربية بنسبة اقتطاع قدرها 60%. إلا أن الشروط المجحفة للاقتراض أدت إلى استفحال الأزمة المالية بالمغرب، كما أفضى شرط مراقبة إدارة الجمارك من قبل الدولة الدائنة إلى الانتقاص من السيادة المغربية، مما جعل المغاربة يتماطلون في تنفيذ هذا الشرط إلى سنة 1907/1325 وهو ما أدى إلى حوادث الدار البيضاء في يوليوز-غشت من نفس السنة. ذلك أن الأهالي رفضوا جلوس المراقبين الأجانب مع الأمناء في دور الجمارك، فنشبت انتفاضة قُتل أثناءها تسعة أوروبيين يعملون بالمرسى وتم طرد الفرنسيين العاملين به، فقررت الحكومة الفرنسية احتلال المدينة.

وعلى إثر نجاح هجمتهم الدبلوماسية والمالية، أصبح الفرنسيون يعتقدون أن المغرب قد صار لقمة سائغة بالنسبة إليهم، مما أسهم في المزيد من التوتر بين البلدين، خصوصا وأن محاولات التغلغل الفرنسي قد نشطت معتمدة على عمليات الاستكشاف والاستخبار عن البلاد وسكانها. وفي هذا الصدد اقترحت تقارير عسكرية الشروع في احتلال البلاد بالقوة في حال استمرار السلطان في اعتراضه على ما اعتبره الفرنسيون مشروع إصلاحات، وذلك بهدف فرض حمايتهم منذئذ على المغرب. وبموازاة مع الأنشطة الدبلوماسية والضغوط الإعلامية – كتأسيس جريدة **السعادة** المساندة للمصالح الفرنسية – واصلت الجيوش الفرنسية تحركها على الحدود فاحتلت بعض المناطق المغربية من بينها عين بني مطهر.

ردود الفعل المغربية ومؤتمر الجزيرة الخضراء

أمام هذه التطورات لم يقف المغاربة مكتوفي الأيدي، إذ اتخذ السلطان عدة مبادرات مضادة للنفوذ الفرنسي. وحينما لجأ الجانب الفرنسي إلى القوة والتهديد بالحرب تراجع عن مواقفه السابقة ولو أنه ظل مصرا على رفض المشاريع الفرنسية، ملوحا بأن العلاقات المغربية الفرنسية ستشهد صراعات مريرة إن استمرت الدبلوماسية الفرنسية في اعتقاد أن الوضع بالمغرب شبيه بالأوضاع التي أدت إلى فرض الحماية على تونس. وقد تدخل العلماء لدى السلطان كي يرفض المشاريع الفرنسية، مشددين على أن الأجانب هم الذين تسببوا في انحطاط المغرب وإفلاسه. كما كشف مستشارو السلطان وبعض السياسيين الملمين بخفايا الأمور عن أهداف المشروع الفرنسي، محذرين من قبول أي اقتراح من قبل فرنسا، ومن جهة

أخرى فقد نصحوا المخزن بأن يرفض رفضا باتا فحوى الاتفاق الودي وإن كانوا قد اقترحوا في نفس الوقت عرض القضية على أنظار مجلس للأعيان بهدف دراسة المقترحات الفرنسية والرد عليها بهدوء وروية.

وبالفعل، استدعى السلطان عبد العزيز مجلسا من أعيان الأمة مكونا من بعض العلماء والسياسيين الممثلين للمدن الكبرى ولبعض القبائل، فكان ذلك من البوادر المؤسساتية العصرية بالمغرب على عهد هذا السلطان. والنتيجة أن اضطر السفير الفرنسي، سان روني طاينديه (Saint-René Taillandier)، الذي وصل إلى فاس في 21 ذي القعدة 26/1322 يناير 1905 إلى عرض مقترحات حكومته أمام المخزن وأمام مجلس الأعيان كذلك. وبعد مفاوضات استغرقت حوالي أربعة أشهر رفض المغرب المشروع الفرنسي ونادى بالتئام مؤتمر دولي تحضره الدول المعنية بالمغرب، للنظر في مسألة الإصلاحات التي يحتاج إليها وفي كيفية مساعدته على إنجازها. وقد استفاد المغرب في صموده هذا من المساندة الدبلوماسية الألمانية التي تعززت بالزيارة التي قام بها الإمبراطور الألماني غليوم الثاني لطنجة في 25 محرم 31/1323 مارس 1905، حيث صرح بأنه يزور بلدا مستقلا ويأمل أن يظل مفتوحا للتنافس السلمي لجميع الدول.

وبالجملة، فإذا كان المولى عبد العزيز قد اجتهد في محاصرة التغلغل الفرنسي باستغلال التنافس الإمبريالي الأوروبي وبفضل مساندة "تيار وطني" نشيط، فإن الوضعية الداخلية للمجتمع المغربي، بالإضافة إلى وهن الدولة، لم تكن لتساعد على الصمود ولا على الحد

106. زيارة الإمبراطور غليوم الثاني إلى طنجة (1905)

107. طاينديه في مهمة بفاس (1905)

من نفوذ الحضارة الأوروبية المتعاظم في مطلع القرن الرابع عشر الهجري/العشرين الميلادي. وما إن تمكن الفرنسيون من الاتفاق مع الألمان حتى وجد المغرب نفسه وجها لوجه مع النفوذ الفرنسي المتزايد بمجرد انعقاد مؤتمر الجزيرة الخضراء في 20 ذي القعدة 16/1323 يناير 1906. أما القرارات التي صدرت عن هذا المؤتمر في صفر 1324/أبريل 1906 فقد أثارت غضب المغاربة الذين اعتبروها مقدمة للاحتلال، كما رأوا فيها وسيلة لإخضاعهم للاستغلال الأجنبي ودفعهم إلى التعاون مع الدولتين الطامعتين في احتلال بلادهم، أي فرنسا وإسبانيا. والنتيجة النهائية أن عم التذمر بين المغاربة حكاما ومحكومين، وكان من مظاهر هذا التذمر أن تعددت الدعوات للجهاد، ونشطت الدعاية المضادة للمخزن بزعامة التيار المساند للمولى عبد الحفيظ، كما برزت توترات خطيرة بين الأهالي والغزاة أسفرت عن عدة حوادث دموية اتخذتها الحكومة الفرنسية ذريعة للتدخل العسكري سنة 1907/1325. فكان أن رد المغاربة على تحدي الاحتلال بإعلان الجهاد، وبيعة المولى عبد الحفيظ، لتبدأ مرحلة أخرى مع سلطان جديد.

اللحظة الحفيظية، آخر محاولة للإنقاذ (1325-1907/1330-1912)

المولى عبد الحفيظ والجهاد المستحيل

يعتبر المولى عبد الحفيظ من كبار سلاطين المغرب على الرغم من قصر مدة حكمه. فقد كان عالما مشاركا اهتم بالحديث والأدب ونظم الشعر، كما شجع حركة التأليف ونسْخ المؤلفات الدينية والأدبية مع عناية بالغة بالمطبعة الحجرية والسلكية حيث أمر بطبع وتوزيع العديد من الكتب في المغرب والمشرق. وكان على اطلاع واسع بما يجري في المشرق وفي أوروبا عن طريق مواكبته للصحافة الوافدة أو الصادرة بطنجة، إذ كان مشتركا في عدة صحف عربية وأجنبية مثل **المؤيَّد** المصرية وأوروبية مثل **لوماتان** (*Le Matin*) و**لوطان** (*Le Temps*). يضاف إلى ذلك اهتمامه بترجمة ما كانت تكتبه الصحافة الأجنبية عن المغرب بواسطة مختصين مغاربة ومشارقة من بينهم محمد الأمين التركي. كما أنه تأثر بالتيار السلفي وربط اتصالات بزعماء حركة الجامعة الإسلامية فاستعان بهم على مناهضة التدخل الأجنبي في المغرب. وفي هذا الصدد توفق في جلب بعثة عسكرية عثمانية سنة 1909/1327 سعى بواسطتها إلى التحرر من هيمنة البعثات العسكرية الأخرى، لا سيما الفرنسية منها. غير أن حضور هذه البعثة لاقى حصارا شديدا من لدن المصالح الفرنسية التي ضغطت على العاهل المغربي لإنهاء مهامها قبل أن تعطي أكلها.

وقد أهلته كفاءته العلمية ليتميز بأسلوب خاص في التسيير الإداري منذ عينه أخوه خليفة له بمراكش سنة 1901/1319، وهي المهمة التي ظل فيها إلى أن بويع سنة 1907/1325. وخلال هذه المدة، استطاع أن يكوِّن من حوله مؤيدين وأتباعا كُثرا. والحقيقة أن أزمة

المخزن العزيزي وتعثر سياسته بالحوز – حيث كان القواد الكبار مستعدين للدفاع على مصالحهم، ولو تعارضت مع أوامر السلطان – ساعدا الخليفة في القبض على خيوط اللعبة السياسية بمراكش. كما كان للتغلغل الأوروبي أيضا تأثيره الحاسم، إذ أدت الضربات المتوالية من قبل المحتلين إلى إحداث شرخ كبير بين عامة الناس الذين لم يرضوا بالسكوت عن الاحتلال من جهة، وبين مخزن عاجز عن حصر التدهور الداخلي ومواجهة التسلط الأجنبي من جهة ثانية. فكلما كانت هيبة السلطة المركزية العزيزية تتدهور، كانت هيبة خليفة مراكش تتقوى، وكلما اشتدت الخلافات بين المخزن وقواد الحوز، كان هؤلاء يلجؤون إلى الخليفة. وهذا ما جعل أطرافا من المخزن العزيزي تتهمه بالتواطؤ مع بعض القواد وبالتطلع إلى الملك منذ سنة 1905/1323.

ويظهر أن المولى عبد الحفيظ بدأ يفكر بالفعل في الانقلاب على أخيه منذ سنة 1906/1324، عندما حاصرت التهم هذا الأخير وكثرت حوله الشائعات. فحينما انكشف أمره لدى السلطان، أرسل إليه قوات عسكرية بهدف القبض عليه؛ عندئذ بدأ يحتاط لنفسه وينتظر الظرف الملائم للإعلان عن تمرده. وقد مثل ميثاق الجزيرة الخضراء في صفر 1324/أبريل 1906 وعلى الأخص مصادقة السلطان عبد العزيز عليه فرصة ثمينة للتيار الحفيظي الذي نشط في التحريض على المخزن متهما الفرنسيين بالرغبة في احتلال المغرب وبأن هدفهم هو «التغيير والتبديل في الدين». وبهذا التطور قطعت الدعاية الحفيظية مرحلة حاسمة في مسيرة تأليب "الرأي العام" ضد السلطان. وهكذا شرع الحفيظيون في التحضير المادي للقيام بحركتهم معتمدين في ذلك على الاقتراض من كبار تجار اليهود بمراكش. وفي هذا الصدد بعث المولى عبد الحفيظ طبيبه الخاص يهودا هولزمان، وهو يهودي ينحدر من أصول سورية، إلى أوروبا للحصول على المزيد من القروض كانت شركة مانزمان (Mannessman) قد وعدت بتوفيرها مقابل حق الامتياز في استغلال معادن الأطلس (E. Burke, 1976, 103). وكان الحفيظيون مستعدين للتحرك عند أول إشارة فأتيحت لهم الفرصة باحتلال فرنسا لمدينة وجدة في صفر 1325/مارس 1907 ودخولها الدار البيضاء في متم جمادى الثانية 05/1325 غشت 1907، ونشوب القتال بالشاوية، فكان أن انعقدت البيعة للمولى عبد الحفيظ بمراكش في 7 رجب 16/1325 غشت 1907، أي بعد مرور أحد عشر يوما على بداية الاحتلال؛ وبعد خمسة أشهر انعقدت له البيعة بفاس بشروط من بينها استرجاع المناطق المحتلة وعدم تنفيذ الاتفاقيات المخلة باستقلال المغرب.

وفي الوقت نفسه نشطت الدعاية الحفيظية في استنفار الناس للجهاد وفي الاتصال بكبار العلماء وأعيان المدن والقبائل، مما كان له أبلغ الأثر في انضمام المغاربة إلى الجانب الحفيظي الذي تقوت صفوفه بسرعة وبانت غلبته في أخذ البيعة من القبائل والمدن، وكذا في

الانتصارات المتوالية على أنصار المخزن العزيزي. كما نشطت الاتصالات مع الخارج بحيث راسل المخزن الحفيظي سفراء الدول بطنجة وقناصلها كما وجه بعض السفارات لأوروبا وربط علاقات مع الصحافة الدولية بهدف الحصول على الاعتراف الدولي.

لما استطاع "سلطان الجهاد" أن يتقدم في الداخل والخارج باسم الدفاع عن حقوق المغاربة وسيادتهم – وهي صورة أكدتها مراسلات الصحف وتعليقاتها، كما أكدتها المعارك التي خاضها المغاربة بالشاوية ضد جيش الاحتلال الفرنسي خلال سنتي 1325-1326/1907-1908 – صممت الأوساط الاستعمارية الفرنسية على محاصرته، بينما نشط التيار الاشتراكي الفرنسي بزعامة جان جوريس (Jean Jaurès) في عرقلة ضخ مزيد من الأموال لفائدة الاحتلال من جهة والسلطان المخلوع من جهة أخرى.

وأثناء احتدام الصراع العسكري بين العزيزيين والحفيظيين انتصر الحفيظيون في معركة سيدي بنسليمان بالشاوية (ذو القعدة 1325/دجنبر 1907)، ثم في معركة بوعجيبة بالحوز (رجب 1326/غشت 1908) التي مثلت انتصارا حاسما دفع بالسلطان المخلوع إلى التنحي نهائيا عن الملك والاستقرار بطنجة. أما المولى عبد الحفيظ، فقد أصبح وجها لوجه مع المشاكل الأساسية التي كان عليه حلها وهي مسألة الاحتلال والاعتراف الدولي به كسلطان بالإضافة إلى المصاعب الداخلية. والملاحظ أنه لم يذهب في أمر الجهاد إلى نهايته، فلا هو أعلن الحرب على فرنسا التي اكتفى بدعوتها إلى الحياد ولا هو دعا الناس إلى الجهاد بعد أن كان قد استنفرهم في بداية الأمر لقتال المحتلين بكل من الشاوية والجنوب الصحراوي والحدود الشرقية. وعلى المستوى الشعبي، ازدادت جذوة الجهاد قوة بفعل رياح الغيرة الدينية والحمية الوطنية، مما أدى إلى نشوب معارك دموية عديدة ضاع فيها الكثير من الرجال من غير أن يتمكن المغاربة من إيقاف زحف الاحتلال رغم ما تكبده العدو من خسائر.

والواقع أن رغبة المولى عبد الحفيظ في الانعتاق والحفاظ على استقلال المغرب كانت تتعارض مع أهداف الأوساط الاستعمارية؛ ولما تبين له عدم قدرة المغاربة على طرد الفرنسيين من الشاوية، جنح إلى التفاوض خصوصا وأنه كان في حاجة إلى الاعتراف الدولي وفك الحصار الدبلوماسي الذي ضربه عليه الفرنسيون. وهكذا ركز في اتصالاته مع الفرنسيين على ضرورة الاحتكام إلى قواعد العدل طبقا للمواثيق الدولية الجاري بها العمل محاولا حملها على الاعتراف به. غير أن الأوساط الاستعمارية الفرنسية ظلت تعارض هذه المطالب بتنسيق مع الإسبان والبريطانيين، مشترطة اعتراف السلطان بجميع تعهدات المخزن السابق. وبعد أن صمد المولى عبد الحفيظ في وجه هذه الشروط وانتقدها في البداية بشدة، بل واجهها بالرفض[8]، اضطر في النهاية إلى الرضوخ عمليا للإملاءات الفرنسية في الرابع من ذي القعدة

8 انظر: Lawrence Harris, *With Moulay Hafid at Fez*, London, 1909, 207.

28/1326 نونبر 1908، فقررت عندئذ الدول الموقعة لميثاق الجزيرة أن تعترف به سلطانا شرعيا للمغرب في محرم 1327/يناير 1909.

السلطان وفرنسا: مفاوضات لا تنتهي ووفاق متعذر

تميزت العلاقات المغربية الفرنسية في عهد المولى عبد الحفيظ بتوتر مستمر وجدال حاد، إذ أصرت فرنسا على فرض واقع الاحتلال بينما استمات المغاربة من أجل انتزاع الجلاء. ويمكن القول إن العلاقات المغربية الفرنسية في عهد هذا السلطان تتلخص في تلك المفاوضات الطويلة التي استمرت من سنة 1909/1327 إلى سنة 1911/1329، بل إلى سنة 1912/1330. كانت مواضيع التفاوض تدور حول قضية احتلال الشاوية ومدينتي الدار البيضاء ووجدة والمناطق الحدودية. وكانت هذه القضية إجمالا قضية وجود بالنسبة للسلطان الذي ظل يصر على جلاء قوات الاحتلال. أما القضية الأخرى التي لا تقل أهمية عن سابقتها بالنسبة لكل من المغرب وفرنسا فهي مسألة الديون، إذ أن الغاية التي كان يسعى إليها الفرنسيون بوضوح هي إدامة الاحتلال باستخدام الورقة المالية مع اشتراط وجود قوة مغربية تحل محل الجيش الفرنسي. والحال أن المغرب لم يكن قادرا آنئذ لا على تكوين جيش منظم ولا على رد الديون وتسديد مصاريف الاحتلال. كما أن الجانب الفرنسي خطط لإحكام المراقبة على المخزن بالاستيلاء على مصادر دخله الثابتة عن طريق رهنها في مشروع السلف الجديد الذي خُصص لتصفية الديون السابقة.

ولفرض وجهة نظرهم، مارس الفرنسيون ضغوطا هائلة على السلطان. فقد شنت الصحافة الفرنسية وتلك الدائرة في فلكها على السواء حملة تشهير ضده لتكسير صموده. وبدل الجلاء، كثف جيش الاحتلال من تدخلاته العسكرية كما فعل بمنطقة زَعِير في ربيع الأول 1328/مارس 1910 ومحرم 1329/يناير 1911، وبلاد تادلا في جمادى الثانية 1328/يونيو 1910. ومن جهة أخرى فقد شجع الفرنسيون بعض التمردات مثل تمرد أخوي السلطان، مولاي مَحمد في أواخر سنة 1326/أواخر سنة 1908 ومولاي الكبير (1327-1328/1909-1910). كما دأبت البعثة العسكرية الفرنسية على معارضة كل قرارات السلطان الرامية إلى تنظيم جيش مغربي؛ أما البنك المخزني الذي يسيطر عليه الفرنسيون فقد توقف عن مد السلطان بالمال الضروري لتسيير شؤونه الداخلية ما لم يستجب هذا الأخير لمطالبهم.

أمام هذه الضغوط، بذل المولى عبد الحفيظ جهودا كبيرة لإخضاع القبائل وإلزامها بأداء الضرائب بانتظام. وفي هذا الصدد ربط اتصالات مع ألمانيا وإيطاليا للحصول على مساعدات عسكرية وتأييد دبلوماسي، كما اشترى الأسلحة وجلب مدربين عثمانيين لتعويض المدربين الفرنسيين وكسْر طوق البعثة العسكرية الفرنسية. وعلى صعيد آخر، اعتنى ببعض أسباب النهوض بالبلاد فشجع حركة التأليف والنشر وعين هيأة من التراجمة

108. بنيقة : نموذج لمكتب إداري مخزني

عهد إليهم بتعريب ما تنشره الصحافة الأوروبية حول المغرب كما سبق الذكر. وعلاوة على هذا قرب إليه عددا من العلماء المصلحين وحث ثلة من المثقفين المشارقة على الاستقرار بالمغرب.

ومهما يكن من أمر، فقد توصل المغرب وفرنسا سنة 1910/1328 بعد مفاوضات صاخبة إلى تسوية حول الشاوية والتخوم الشرقية تعهد فيها الفرنسيون بالجلاء عن المناطق المحتلة، إلا أنهم ربطوا الجلاء بشروط تعجيزية منها أداء مصاريف الاحتلال التي قدروها بسبعين مليون فرنك، وتسديد ديون المخزن العزيزي، علاوة على تنظيم قوة عسكرية تحل محل قوات الاحتلال. ولما كان تنفيذ كل شرط من هذه الشروط يقتضي مزيدا من الهيمنة الفرنسية ويدعو المغاربة إلى المزيد من المقاومة، فإنه لم يكن في وسع السلطان إلا أن يبدي بعض التحفظات ويتقدم ببعض الاقتراحات البديلة قبل توقيع الاتفاقين الخاصين بالشاوية وبالتخوم، مما حذا بالحكومة الفرنسية إلى التهديد بالقوة وتقديم إنذار أخير إلى السلطان في 7 صفر 18/1328 فبراير 1910 يلزمه بقبول الشروط التي جاءت في الاتفاقين المذكورين وفي مقدمتها التخلي عن كل مقاومة للمطالب الفرنسية وقطع كل علاقة مع عمليات الجهاد في الجنوب (بلاد شنگيط) وطرد المدربين الأتراك من المغرب مع تفويض الأمر إلى سفيره بباريس بقصد توقيع اتفاق يعالج المسألة المالية بناء على المقترحات الفرنسية.

في خضم هذه التوترات، استفاد الفرنسيون من تأييد بريطانيا وإسبانيا وكذا من التوافق الفرنسي الألماني سنة 1909/1327، فلم يجد المولى عبد الحفيظ بدا من الرضوخ للأمر الواقع. وبقبوله للإملاءات الفرنسية، أصبح السلطان في موقف حرج تاركا أمره للحكومة الفرنسية عسى أن يتمكن بفضل تفهمها من إنقاذ ما يمكن إنقاذه من مظاهر الاستقلال والسيادة والوحدة، باعتبار أن ما «لا يدرك كله لا يترك جله»، كما ورد في إحدى رسائل السلطان نفسه. ومما زاد وضعيته تدهورا نشوب انتفاضة قبائل بني مطير التي بايع أعيانها مولاي الزين، أحد إخوة المولى عبد الحفيظ، بمكناس سنة 1911/1329، وهي بيعة لم تخل في الغالب من أياد أجنبية، كما أنها كانت السبب في احتلال الجيش الفرنسي المرابط بالشاوية لمدينة فاس في 22 جمادى الأولى 21/1329 ماي 1911. وعلى إثر هذا الاحتلال، اندلعت أزمة دولية حول المغرب أقدمت خلالها إسبانيا على احتلال مدينتي العرائش والقصر الكبير في جمادى الثانية 1329/يونيو 1911 واستعرضت ألمانيا من جهتها قوتها البحرية بساحل أگادير في رجب 1329/يوليوز 1911 بدعوى حماية مصالحها، وهو ما عرف بأزمة أگادير.

وبسقوط العاصمة فاس إن لم يكن قبله، بدأ الفرنسيون يتدخلون في كل الشؤون الداخلية للبلاد، ويعاكسون إرادة السلطان ويمنعون عنه كل مساعدة مادية ويعارضون كل إجراء إداري يتخذه، مع حمله على الأخذ بتعليماتهم مقابل مساعدتهم المالية والعسكرية. وقبل هذا حاول محمد المقري سفير المغرب بباريس أن يحصل على تفهم الجانب الفرنسي لكن محاولته باءت بالفشل فعبر عن ذلك بقوله: «أما حملاتهم العدائية، فهي الأمر الحقيق الذي لا يحتاج معه إلى مزيد من تحقيق، ولطالما افتكرنا بكل تأمل، فيما يجلب تنازلهم مع المخزن الشريف إلى ميدان الإنصاف فلم يفتح الله علينا في شيء من ذلك. بعدما ارتكبناه من وجوه التجارب على اختلاف أنواعها [...] ولكن ما الحيلة وماذا عسى أن يفيد [بياض في الأصل]، أين المفر من هذا البلاء المسلط الذي لا يوافق ولا يفارق [؟]» (مقتطف من رسالة من المقري إلى المخزن المركزي بتاريخ 7 ذي الحجة 10/1328 دجنبر 1910).

وفي هذه الأثناء حاول الفرنسيون حمل السلطان على القبول بهيمنتهم حيث قدموا مقترحات تهم إصلاح الشؤون الإدارية والأشغال العامة وبالأخص ما تعلق بالموانئ والسكك الحديدية والتلغراف، مما أثار حفيظة السلطان وجعله يبلغ سفيره بباريس بأن بقاءه بها لم يعد له من مبرر.

مقدمات اتفاقية الحماية: مذكرة مطالب مغربية

يتبين مما سبق أنه كانت للمولى عبد الحفيظ إرادة واضحة في الصمود، إلا أن الوسائل كانت تعوزه لمواجهة تغلغل إمبريالي شامل استطاع أن يعزله داخليا وخارجيا وأن يخنقه ماليا ليجد نفسه مضطرا إلى التفاهم حول قبول المراقبة الفرنسية بعد أن ظل يحاول تجنب هذا المآل منذ سنة 1907/1325. وهكذا فمنذ انطلاق المفاوضات الألمانية الفرنسية إثر أزمة أگادير السالفة الذكر – وهي المفاوضات التي أثارت لدى السلطان شكوكا واحتمالات حول حدوث توافق دولي يصير معه المغرب ضحية الأطماع الاستعمارية – حاول المولى عبد الحفيظ استباق الأحداث، فبادر إلى تقديم مذكرة تتضمن الشروط التي ينبغي أن ينبني عليها كل تعاون مغربي فرنسي مرتقب. وتجدر الإشارة إلى أن هذه المذكرة التي تحمل تاريخ 7 شوال 1329/ فاتح أكتوبر 1911 لم تُسلّم للجانب الفرنسي إلا في 23 شوال 17/1329 أكتوبر 1911، وهي تحتوي على مطالب خاصة بما يرمز إليه السلطان وعرشه من قبيل احترام سيادة البلاد والحفاظ على مقام الجالس على العرش وامتيازاته مع الاعتراف له بامتلاك بعض الأملاك المخزنية بالمدن الكبرى، بالإضافة إلى بعض المطالب العامة المتعلقة بمصالح الشعب والدولة كتولي المغاربة للوظائف العسكرية وعدم عزل أي موظف إلا بعد التوافق مع السلطان واستمرار عمل وزارة الخارجية المغربية والتقيد بقرارات ميثاق الجزيرة الخضراء. وقد ألح المولى عبد الحفيظ على ضرورة المصادقة على هذه المطالب ملوحا بالتنازل في حالة رفضها. وهكذا يمكن اعتبار هذه المذكرة بمثابة الاتفاق الأصل الذي سوف تنبني عليه اتفاقية الحماية فيما بعد،

أي في 11 ربيع الثاني 30/1330 مارس 1912، وبذلك تكشف لنا عن الحلقة التي ظلت مفقودة في الكتابات التي تناولت هذه الحقبة من تاريخ المغرب.

وموازاة مع ما سبق، كانت الحكومة الفرنسية قد توصلت إلى تسوية مبدئية مع ألمانيا حول المغرب في شوال 1329/أكتوبر 1911، وهي تسوية أفضت إلى توقيع اتفاق بين الطرفين بتاريخ 04 نونبر 1911. وعلى إثر هذا طلبت فرنسا من السلطان أن يصادق على هذا الاتفاق، وخاصة الفصل الثالث منه الذي يقضي بقبول المغرب تكليف الهيأة الدبلوماسية الفرنسية بحماية مصالح المغرب ورعاياه في الخارج. غير أن السلطان ربط قبوله بموافقة الحكومة الفرنسية على مطالبه الواردة في المذكرة المشار إليها آنفا، حيث كتب «والقول الفصل في المسألة هو أنه إن قُبل ما في التقييد الأول فذاك، وإلا فإني أختار الاستراحة من التعب ولا أقبل أي تعديل فيه» (كناش رقم 827 بالخزانة الحسنية). ثم أبدى استعداده لقبول الاقتراحات الفرنسية بمجرد ما تتم الموافقة على الشروط التي تقدم بها.

وبإلحاح من الجانب الفرنسي وبعد تقديمه لمذكرة مفصلة يوم 16 ذي القعدة 8/1329 نونبر 1911 تستجيب لمعظم مطالب السلطان، قبل هذا الأخير الموافقة على الاتفاقية الألمانية-الفرنسية بدون تحفظ. وبينما أخذت معالم التوافق المغربي-الفرنسي تبدو نهائية حول كيفية تنظيم المراقبة الفرنسية بالمغرب، يلاحظ أن الحكومة الفرنسية أخذت تتنصل من التزاماتها إذ وضعت مقتضيات عامة تتعلق بتطبيق نظام هذه المراقبة وسعت إلى فرضها على السلطان فرضا، مما أدى إلى نشوب توتر شديد بين الطرفين. وفي خضم هذه الوضعية، جرت المفاوضات النهائية التي أفضت إلى توقيع عقد الحماية.

وقبيل هذا التوقيع، استقبل المولى عبد الحفيظ السفير رينيو (Regnault) بفاس يوم 7 ربيع الثاني 26/1330 مارس 1912 حيث شدد في كلمته الترحيبية على ضرورة احترام الاتفاقيات القائمة بين البلدين مبديا استعداده لإجراء الإصلاحات بتعاون مع فرنسا. وعندما عرضت عليه بنود مشروع عقد الحماية، ثار غضبه بسبب ربط الفرنسيين لتعهداتهم السابقة بمصادقته على مقتضيات هذا المشروع، مما جعله يرفض الرضوخ إلى الأمر الواقع إذ اشترط من جهته أن يتم الاعتراف له بحق التنازل عن الملك مع الالتزام بتسديد ديونه الخاصة. ومن جهة أخرى، فقد عبر عن امتعاضه الشديد لما ورد في الفصلين الأولين وخاصة منهما الفقرات التي تخول فرنسا حق التفاهم مع إسبانيا حول المغرب، كما تقضي بمنح طنجة وضعية خاصة إذ اعتبر أن في ذلك مسا صريحا بسيادة البلاد ووحدتها. وبالإضافة إلى هذا، فقد رفض الفقرة التي تعطي لفرنسا حق احتلال المناطق الضرورية لاستتباب الأمن من وجهة نظرها من غير استئذان السلطان، معتبرا ذلك تراجعا عن التعهدات السابقة. ويبقى أن الفرنسيين كانوا في الواقع مصممين على إخضاع السلطان وتجريده من كل سلطة حقيقية في التصور الجديد المرتقب.

وبعد أخذ ورد وتفاوض لا يخلو من تهديد، توصل الجانبان إلى توقيع عقد الحماية يوم 11 ربيع الثاني 30/1330 مارس 1912. وتجدر الإشارة إلى أن السلطان لم يوقع الاتفاقية إلا بعد أن توصل برسالتين رسميتين تعهدت الدولة الفرنسية في الأولى بضمان وضعية لائقة بشخص السلطان عن طريق وضع 000 500 فرنك تحت تصرفه، «بقصد أداء ديونه الخاصة» وبناء مستشفى بلدي يحمل اسمه وتأسيس مدرسة علمية، وذلك تنفيذا للتعهدات السابقة للحكومة الفرنسية. أما الرسالة الثانية فتعلقت بحماية فرنسا لشخص السلطان وعائلته إذا ما اختار التنازل عن الحكم وارتأى أن يعين خلفا له. وبذلك يكون المولى عبدالحفيظ قد حصل على حق التنازل، مما يخول له إمكانية رفض التعاون مع النظام الجديد المفروض حسب رأيه بالقوة لا بالتوافق، وذلك بعد أن أمَّن حقوقه الشخصية وحقوق أسرته وضمن عدم المساس بالشخصية القانونية للبلاد.

خاتمة

في مطلع القرن التاسع عشر الممتد، ظل المغرب يوحي بصورة متقادمة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وهي صورة تعكس إلى حد ما نوعا من الاحتراز كردة فعل على الأخطار الخارجية التي ما فتئت تتأكد بعد اجتياح بونابارت لمصر سنة 1798/1213 واحتلال الجزائر سنة 1830/1246 من قبل القوات الفرنسية. ولئن كان المجتمع المغربي قد التجأ إلى التمسك بالتقليد في المجال التعليمي والثقافي تحصينا للذات من المؤثرات الخارجية، بينما سعى المخزن من جهته قدر الإمكان إلى تبني سياسة المماطلة في التعامل مع القوى الأجنبية واحتكار الأنشطة التي تقتضي الاحتكاك مع الغير كما هي الحال بالنسبة للتجارة، فإن الضغوط الشديدة المتعددة الأوجه التي مارستها كل من بريطانيا وفرنسا وإسبانيا، سرعان ما جعلت المغرب يتكبد أولى الهزائم الكبرى منذ القرن العاشر الهجري/السادس عشر الميلادي، ويقبل بإبرام معاهدات لا متكافئة تمس بالمصالح الحيوية لساكنته في سياق عالمي تحكمه الأطماع الاستعمارية. وبذلك أصبحت الأوساط المخزنية وجزء من النخبة المثقفة مقتنعة بضعف جدوى المقاومة وضرورة نهج سياسة إصلاحية للحفاظ على استمرار الكيان، خصوصا وأن عددا لا يستهان به من بلدان العالم الإسلامي، من تونس ومصر إلى قلب الدولة العثمانية بإستانبول، كانت قد سبقت المغرب إلى انتهاج المسار المفضي إلى الإصلاح. وهكذا، فكما مرت هذه البلاد بـ"عصر التنظيمات"، كان على المغرب أن ينخرط منذ نهاية الأربعينيات في اتخاذ مبادرات إصلاحية شملت الميدان العسكري قبل أن تمتد إلى ميادين أخرى مثل الإدارة والاقتصاد والصناعة والتعليم. وواضح أن الغاية البعيدة من الإقدام على هذا التوجه إنما هي محاصرة تغلغل القوى الأجنبية باعتماد نفس وسائل تفوقها. بيد أنه لا بد من الوقوف عند بعض الظواهر الأساسية بهذا الخصوص.

ففي نهاية المطاف، ظلت مبادرات الإصلاح محدودة وسطحية إذ لم تكتسب العمق والانتشار اللازمين لتصبح رافعة من روافع تحديث المجتمع برمته، وذلك على الرغم من تنوعها وامتدادها من جهة؛ ومن جهة أخرى فمما ترتب عن هذه المبادرات أن وُضعت السلطة المخزنية والنخب أمام معضلة يصعب تجاوزها. فكلما انخرطت البلاد في توسيع مجال الإصلاح تقوى النفوذ الأجنبي بها وانقلبت الغاية المتوخاة من تلك المبادرات إلى ضدها. ومن هنا ألحت النصوص المغربية باستمرار على أن ما تعتبره القوى الأوروبية "إصلاحا" لم يكن في أعيُن المغاربة المعنيين سوى مطية لتحقيق المصالح الأجنبية.

وهكذا عاش المغرب في هذه الدوامة خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، إذ ظل يتقدم خطوة ويتراجع أخرى في حمأة التنافس الاستعماري الذي بذل المولى الحسن جهده من أجل توظيفه بغية الحفاظ على استقلال البلاد. إلا أن بزوغ عهد التسويات السرية منها والعلنية بين القوات الاستعمارية التقليدية مثل فرنسا وبريطانيا والقوات الصاعدة مثل ألمانيا وإيطاليا في مستهل القرن العشرين من جهة، واشتداد أزمة البنيات المغربية الداخلية خلال العشرية الأولى من نفس القرن التي سميناها بعشرية القلاقل من جهة ثانية، قد وفرا للدولة الفرنسية فرصة التموقع كأول قوة استعمارية معنية بالشأن المغربي، مع إشراكها لإسبانيا كطرف مهتم بمشاريعها الاستعمارية.

وعلى صعيد آخر، يتبين أنه على الرغم مما يُلصق عادة بالمولى عبد العزيز من سمات تنقيصية تصل أحيانا حد الاستهزاء والاتهام بالسذاجة، فإن عهده قد شهد محاولات جادة لإيقاف المسار الانحداري الذي كان يتهدد المغرب. وفي المقابل، فإذا كانت اللحظة الحفيظية التي تلته قد بعثت الآمال العريضة عند مَنشئها، فإنه سرعان ما اتضح أنها جاءت بعد فوات الأوان، إذ كانت فرنسا قد شرعت في اقتطاع بعض أوصال المغرب قبل قيامها. ومن باب سخرية التاريخ أن يكون المولى عبد الحفيظ الذي قام على أخيه المولى عبد العزيز باسم الجهاد ضد التغلغل الأجنبي في البلاد هو نفس السلطان الذي استنجد بالقوات الفرنسية واستقدمها لفك الحصار المضروب عليه بمدينة فاس من لدن قبائل الأطلس المتوسط. ويبقى أن لعشرية القلاقل هاته أهمية خاصة بالنسبة لما سيلي من الأحداث. فعلى الرغم مما شابها من تقلبات معقدة متداخلة، فإنها قد سمحت للمخزن وللعديد من عناصر المجتمع المغربي بفتح باب التفاوض مع القوتين الاستعماريتين –فرنسا وإسبانيا– في ظروف غاية في الدقة والعسر، وذلك حتى يتجنب المغرب السقوط رأسا تحت نير الاستعمار المباشر مع الحفاظ على بعض مقومات شخصيته القانونية والدينية والثقافية. ومعلوم أن عقد الحماية ينص تبعا لهذا على أن حماية فرنسا للمغرب إنما قامت من أجل إحداث الإصلاحات الضرورية، كما ينص من جهة أخرى على أن إدخال تلك الإصلاحات سوف يتم باسم المخزن المغربي لا غير.

ملاحق

الملحق I

صدى التهديد النابليوني في المخيال المحلي

«وفي هذه السنة [1808-1807/1222] قوي سلطان الفرنسيس، وهو نابليون بنابارطي، وقهر أجناس النصارى وغلبهم ولا بقي مخالفا عليه إلا اللنگليز، وأراد الخروج للمغرب، وأتى بأجناس النصارى للبوغاز وإلى طريفا والخزيرات وصنع قنطرة من اللوح ليقطع عليها ثم خاف من اللنگليز لأنه لم يتفق معه على ذلك وقال إن أردت القطوع للمغرب، سأحرق لك السفن، فإن غلبت فذاك، وإن لم تغلب، فيقتلكم المسلمون وذلك جزاؤكم، فتنهنه ورجع».

الضعيف الرباطي، **تاريخ الدولة السعيدة**، تحقيق أحمد العماري، ص 342.

الملحق II

مقتطفات من مذكرة عرضها جون دراموند هاي، قنصل بريطانيا، على أنظار مولاي عبد الرحمن بن هشام بمراكش في 27 مارس 1855

«الحمد لله وحده،

[...] وسيدنا والحمد لله سلطان في إيالة سعيدة، وهوآيها حسنا وأرضها نفاعة والأودية والمراصي، وأناسها صحاح ذو عقل من الله. ونقول لهم عاقلين حيث نعلم أن أسلافهم القدام بغَرنَطَ وغيرها بثوا العلم بجميع الافاق. والآن يظهر من حالهم الضعف والغُشمة وقل دخول لبيت المال على ما كان عليه قديما حسبما في علمنا.

وأيضا لا يخفى عن سيدنا قلة السكة بالإيالة وضعف الناس، ومن أين هذا الآن؟ إيالة سيدنا متسعة المراحة مثل إيالة الفرنصيص وأكثر من أرض الإنجليز، وأرضها نفاعة كما ذكرنا، ولاكن لا مال لها ولا قوة ولا خير مثل الإيالات المذكورين. والسبب ظاهر، لأن التجارة والملاقات والمعاملات في كل شيء في الأرضين بما أفاء الله على كل أحد من أنواع السلع بالتبديل مع بعضهم بعض جعل الله ذلك سببا لتقوية الإيالات ولظهور المال ولملاقات الناس

مع بعضهم وتزيد المحبة تقوية، ويكون ذلك على القوانين والتسهيل في التجارة دون منع ودون كنطردات وما يشبه ذلك.

[...] وكل من يشكر الكنطردات ومثلهم لسيدنا قائلين في ذلك النفع لبيت المال، فإنهم لا يُعلم سيدنا بضعف ألوف من المساكين الذين كانوا يقتات ويعيش من ذالك وانقطع عنهم ذالك. وألف أناس يدخل على يدهم لبيت المال عشرة من كل أحد هو أفضل من ألف من عند واحد أو اثنان. إلا دفع ألف مرة واحدة يظهر أفضل من عشرة آلاف تقاضيا، ومع أن اثنان أناس يشبعون وألوف يضعفون. والمطلوب من سيدنا أن يقبل منا هذا إذ ليس هو علم منا إنما هو من الفلاسفين والعقلاء الذي بحكمتهم وقوانينهم حتى أغنيت بلادنا، ومرادنا هو الغنآء والقوة لهذه الإيالة مثل إيالتنا.

[...] وسمعنا من أناس لا عقل لهم ولا تجريب في هذا الأمر يقول: «إن وسق الطعام حرام لبر النصارى». وقائل ذلك من قلة عقله، لا ينتبه للكسوة الجديدة الذي عليه كونها عمل يد النصارى. ورأسه الخارج منه هذا الكلام ملتف برزة عمل النصارى. وبعد خروجه من محل القول يذهب لداره يشرب القهوة والأتاي الواردين من بلد النصارى. السكة التي يحرث به الأرض وصفيحة بهآيمه وسيفه ومكحلته، كل ذلك وارد من بلد النصارى. ومن يقل ذلك جاهل ولا عقل له، لأنه يرى أن الله تعالى ينعم على عباده كلها، سواء نصراني مسلم يهودي. لأن الشمس تشرق على الدنيا، والمطر ينزل على المليح والقبيح. وحيث هؤلاء من نعم الله تعالى، فمن يمنع عباد الله من ثمر الله؟

ولمثل هذا القائل، يقال له أن الله تعالى جعل تحت يد سلطانتنا عدد كثير من المسلمين بالهند أربعين مليونا، ولا تمنعهم من نعم الله، والحمد لله إيالتنا كافية بجميع الخيرات. وهذا الكلام منا في الوسق وغيره، محض نصح لإصلاح هذه الإيالة ولنفع فلاحتها وتجارتها. وأما إيالة الإنجليز، فإنه يخرج منها كل سنة أربعماية مليونا ريالا في السلع الموسوقة منها. وتجارة هذه الإيالة مع إيالتنا شيء ضعيف، ومراد دولتنا هو تكثير التجارة مع هذه الإيالة لنفع بيت المال والتجار ورعية الدولتين.

ونحن لا نخفي عن سيدنا أنه إن استمرت ودامت التجارة على هذه الحالة بهذه الإيالة، فإن رعية الإنجليز لا يبقوا على محبتهم، ووزراينا وديواننا تابعين غرض الرعية. وها أنا سنعيد لسيدنا كلام وزيرنا الأعظم بأمر من سلطانتنا حرفا حرفا، وذلك: «قل لهم أن ما طلبناه من دولة مراكش إلا ما هو لائق وفيه النفع جدا لإيالة سيدنا. لكن بعد نصحنا هذا ومما يعلمه من وقوفنا معهم مرارا وعارفين بمثاله، بحيث إذا لم يقبلوا ما أشير، فإنهم لا يظن بنا في المستقبل أن يروا من جهتنا ما كانوا يروه من الوقوف والنصيحة لقلة الاعتناء بذالك [...]».

133/Public Record Office, F. O. 174

ملاحظة: الأخطاء واللهجة الدارجة واردة في النص الأصلي.

الملحق III

احتجاج المخزن لدى المفوض البريطاني على تسلم أسلحة فاسدة

« الحمد لله وحده

المحب العاقل الناصح الكبلير [الفارس النبيل] الساعي في الخير بين الدولتين العظيمتين منسطر [السفير المفوض ل]اكرت برطَن [بريطانيا العظمى] الفخيمة المعتبر سار [السيد] جان هي درمنض هي أما بعدَ مزيد السؤال عنك وعن أحوالك ومحبة أن تكون بخير دائما فتصلكم صحبته سبع وسبعون (77) مكحلة [بندقية] بدون توافل ألفيت معيبة من الألف الأول منها وها تقييد شرح عيبها بخط القائد مكلين يصلكم طيه وقد ذكر أن هذه المكاحل إذا استخدمت ستة أشهر تصير شْظاية لا تصلح لصالحة ويؤيد ما قاله ويصححه كون العسكر إنما باشر بها تعلم الحرب في أيام قلائل وظهر فيها العيب فإذا خرج بها للحركة وباشرت الحروب لم يبق فيها فائدة وهذا العدد (77) المعيب منها أُلفي فيما دُفع من الألف منها للعسكر ولو دُفع له الألف كله لأُلفي فاسدا جله وأعظم عيب فيها لا دواء له هو ما أشار إليه القائد مكلين في التقييد المذكور من أن جِعابها من عينات شتى بعضها على قدر القرطوس المجلوب لها وبعضها أوسع منه وبعضها أضيق مع أنك كنت أشرت لنا مرارا بجعل عُدة العسكر من عينة واحدة وعلى نسق واحد وأكدت علينا في ذلك وبينت لنا ما في جعلها له من عينات مختلفة من الاختلاط وأشرت لنا بشراء هذه العدة لأجل أنها من عينة واحدة وعملنا بإشارتك في ذلك فإذا به وجدناها من عينات شتى مختلفة وعلى كل حال فحين تنظرون المعيب (77) منها المذكور وتقلِّبونه أعلمونا بما أنتجه تقليبكم له وختم في 19 رجب 1295 [19 يوليوز 1878]، موسى بن أحمد لطف الله به ».

89/Public Record Office, F. O. 174

الملحق IV

رد المخزن المغربي على ملاحظات الإنجليز المرفوعة إلى جون دراموند هاي بشأن مسألة الرق في المغرب

« الحمد لله،

[...] فاعلم أيها المحب [...] أن التصريح بترك تمليك الرقيق لا يمكن لما فيه من عدم التعرض [من قبل السلطان] لهدم أركان الشرع. ولا شك أن شهرته ينشأ عنها ما ينشأ من الرعية وعلماء الدين أكثر وأكثر. ونبين لك أن ملكية العبيد والإماء ليست مبنية على استجلاب منفعة المال في خدمتهم، وإنما هي مؤسسة على أنهم يصيرون بمنزلة الحريم في مناولة ما لا يمكن

للحريم تناوله بداخل الدور وبخارجها من الحجاب الذي هو متمكن في طباع المدن. ومع ذلك، فلا فرق بينهم وبين الحريم في جميع أحوالهم تحفظا عليهم لا في مأكلهم ولا في ملبسهم. ودليل ذلك واضح لا يكاد يخفى عنك، فهل رأيت أو سمعت بعبد أو أمة أخرجت من دار في وقت الغلاء أو فرط فيهم سيدهم؟ والأحرار كثيرا ما حصل لهم الضرر من المسغبة، ويقع التفريط فيهم، ولا يجدون من يبالي بهم مثل المبالات بالرقيق. وربما يسلِّم الضعفاء في أولادهم حتى يطلبوا لهم الرقّية مثلما هو واقع في بعض الأوروبا، ويسلمون فيهم بالدراهم بقصد ما لا يرضي. والرقّية عندنا مخالفة لذلك، لأن الأمة إذ ولدت من سيدها صارت بمنزلة الحرة، وولدها يرث بحكم الشرع [...] وأما ما ذكرته نقلا عن الكوازيط من كون الأولاد الصغار يجلبون من السودان بقصد الخصاء، فقد استغربنا كل الاستغراب، وما سمعنا قط بأحد فعله، فضلا عن رؤيته. وتعجبنا كثيرا من اتساع سماعك له، مع أن المخصيين بالأرض الأجنبية عن هذه الجهة لا يردون إلا من المشرق، وسفرهم يكون في البحر بمراكب الأجناس، والواصل منه للمغرب أقل القليل، ولا يصلحون إلا لأبواب المملكة، ولا يكونون إلا في المراتب الكبيرة مثل حجابة الباب العالي وأمانة المال والحريم، وأولاد الملوك يهابونهم. وأما تفريق الأم مع ولدها فيمكن أن يقع وقوعا قليلا، ولكنه منهي عنه، ولا موافقة فيه مع الشرع ما دام الأولاد في سن الصغر. وأما إذا كبروا وصلحوا للتزويج، فلا تعرض في ذلك، مثل البنت إذا صلحت للزواج فإنها تفارق أباها كما هو في جميع الآفاق. وعليه، فها نحن نرفع الأمر لسيدنا أعزه الله ليقع التنبيه على ترك ما هو مخالف للشرع. وأما ما أشرت إليه من قصر السمسرة على عين الأجناس، فنطلع به علم سيدنا أيده الله ليقضي فيه بنظره السديد. وعلى المحبة والسلام، في 2 ربيع الثاني عام1301/[31 يناير 1884] ». النائب السلطاني بطنجة، محمد برگاش.

107/Public Record Office, F.O. 174

ملاحظة: الأخطاء واللهجة الدارجة واردة في النص الأصلي.

الملحق V

التصور المغربي لعدم ملاءمة المقترحات الإصلاحية الغربية

[علل الوزير فضول غريط رفض المخزن المركزي لسلسلة من المقترحات الأوروبية الهادفة إلى مراجعة معاهدة 1856/1273 بالعبارات التالية] : « [...] لكن هذه الإيالة لا تقاس على غيرها من الإيالات في التبديل في الداخل والخارج، لكون هذه الإيالة لازالت على حالها من التبربر وعدم التمدن. وتدريبها [؟] يكون شيئا فشيئا بالاختبار المعهود. وأما دفعة واحدة، فإن طباعهم تنفر منه حيث لم يُعهد ولم يُولف. وتلك الإيالات [الغربية] أدركت الغاية في التمدن. وكل من استُشير من عُرفاء هذه الإيالة وكبرائها وأعيانها في الأمور المقترحة في الشروط

المذكورة، يشير بأنها لا تعود بالخير على هذه الإيالة، ونفعها يكون قاصرا على غير هذه الإيالة. وصمموا على ذلك واستدلوا عليه بأدلة واضحة مقبولة لا يختلف فيها اثنان. وأهل كل إيالة أعرف بما فيه صلاحهم من ضده [...] ».

(رسالة محمد المفضل (فضول) غريط إلى دراموند هاي، فاتح شوال 3/1303 يوليوز 1886، الخزانة العامة بتطوان،المحفظة 46/الرسالة 21).

الملحق VI

الظهير الخاص بتقنين الطباعة ومراقبة المطبوعات

يعلم من شريف كتابنا هذا أعز الله أمره، وخلد في الصالحات ذكره، أننا بحول الله وقوته كلفنا خديمنا المحتسب محمد بن حفيد الشامي، بحرفة المعلمين الذين يطبعون الكتب العلمية بفاس المحمية من كل بأس، وتفقد شغلهم وعملهم فيها على أن يلزمهم التمشي في ذلك على شروط مخصوصة ووجوه منصوصة.

منها أن لا يطبعوا لأحد كتابا إلا بعد إتقان صنعته وجودتها.

ومنها أن يبالغوا في تصحيح أصله على يد المصححين والعارفين بالفن المطبوع كتابه، بحيث لا يكون في النسخ المطبوعة محو ولا حذف في الحروف والكلمات ولا لحن في الألفاظ والتراكيب.

ومنها أن لا يزيدوا على العدد الذي أوجروا عليه نسخة: لا لهم ولا لغيرهم ممن عدا المؤجر.

ومنها أن لا يطبعوا لأحد كتابا تقدم طبعه إلا بعد مضي عامين اثنين من تاريخ طبعه.

ومنها أن لا يقبلوا المؤاجرة على طبع كتاب إلا بعد أن يعلموا به القضاة، خشية أن يقدموا على طبع ما لم يأذن الشرع فيه.

كما نأمره أن يلزم المشترين الذين يروجون في بيع الكتب بحوانيت الأسواق عدم شرائها من المعلمين المباشرين للطبع. بحيث من وجد بيده من المعلمين أو المشترين المذكورين نسخة من الكتاب المطبوع، أو نسخ على خلاف الشروط المذكورة، يعاقب العقاب الشديد، ويحاز ما وجد بيده من النسخ لجانب المخزن مجانا، وترفع يده عن طبع الكتب، لتبقى حرفة المطبعة التي هي آلة انتشار العلم، متقنة العمل مصونة الجانب من عوارض الخلل، فعلى المكلف المذكور أن يتحرى الصواب في ذلك، وأن يقف فيه عند الحد ولا يتعداه.

صدر أمرنا المعتز بالله، في 4 رمضان المعظم عام 1314 [7 فبراير 1897] .

المنوني، **مظاهر**، 310/I.

الملحق VII

مقتطف من الظهير الخاص بإحداث الترتيب العزيزي

« شرح الله صدرنا لترتيب قواعد سياسية وقوانين بحفظ المصالح وافية وفي رفع الضرر كافية على الوجه الذي يعود نفعه على بيت المال الموفر بالله وعلى جميع رعيتنا المحوطة بالله وهو توظيف مقدار محصور يكون منكم إعطاؤه سنويا على أنواع البهائم والمواشي وعلى مزارع الحرث والبحائر والسواني وكذلك الأشجار على اختلاف أنواعها وتفاوت منافع ثمارها [...] ويكون حكم هذا العطاء عام الاعتبار في سائر القبائل والأقطار بحيث يستوي فيه المشروف والشريف والقوي والضعيف وحتى من كان عاملا أو شيخا أو خليفة أو نحوه يكون فيه كسائر الناس بحيث لا يستثنى أحد من شمول هذا الضابط وعموم هذا القياس وذلك منا ارتكاب لما له أصل في الشرع من نوع السياسة العادلة التي تخرج الحق من الظالم وتدفع كثيرا من المظالم وتكشف الضرر عن الرعية ويتوصل بها إلى المقاصد الشرعية [...] وها نحن عينا حملته من الأمناء والعدول الواردين عليكم لمقابلة هذا الترتيب في قبيلتكم وكلفناهم بإحصاء جميع ما عند كل واحد منكم من الأنواع المشار إليها ليكون العطاء المفروض كل سنة على نحو ما رتبناه عليها ومن أخفى من متاعه شيئا ولم يُطلع عليه المكلفين ثم ظهر بسبب البحث الذي من ورائه فإنه يعاقب بسلبه من جميع ما ستره بإخفائه وأما العامل فلم يبق له سبيل على فرض شيء عليكم أو قبض شيء منكم ولو قلامة ظفر لأننا عينا له ما يكون يقبضه راتبا من بيت المال عمره الله على أن لا يعود لمد اليد في متاع أحد من القبيلة أو يتطاول لأخذ شيء بطمع أو حيلة [...]».

من رسالة سلطانية مؤرخة بـ 13 جمادى الثانية 1319 [27 شتنبر 1901] إلى "إيالة القائد إسماعيل بن عدِّ الرسموكي".

من وثائق الخزانة الحسنية (أوردها علي بنطالب، **آثار الضغط الجبائي في تطور العلاقات بين المخزن والقبائل**، رسالة مرقونة، كلية الآداب ، الرباط 2003-2004، ص 348).